الــــجـــمـــــهـــــورية الجـــزائـــــريــة الـديــمـــقـراطـيــة الـشـعـبـيــة





وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلــمي

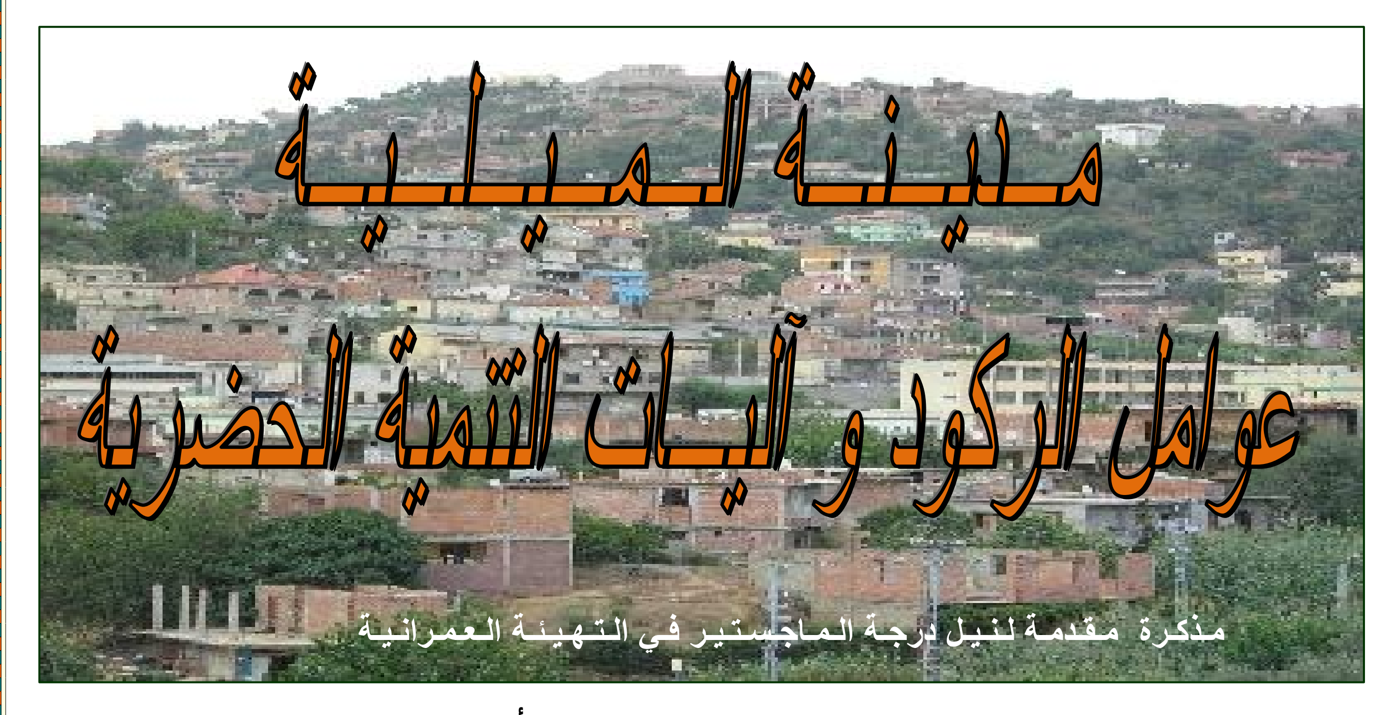
جــامعة منتـــوري - قسنطينة-

كلية علوم الأرض و الجغرافيا، و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي............

السلسلة..................



من إعداد الطالبة: بورورو أمال

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: بوالصوف رابح

• **أعضاء لجنة المناقشة:**

غانم عبد الغاني..........أستاذ..................جامعة منتوري - قسنطينة ....رئيسا

بوالصوف رابح...........أستاذ..................جامعة منوري - قسنطينة..........................مشرفا.

لكحل عبد الوهاب.........أستاذ..................جامعة منتوري - قسنطينة..........................عضوا

مروك مسعود..........أستاذ محاضر.............جامعة منتوري - قسنطينة.........................عضوا

السنة الجامعية: 2011/2010

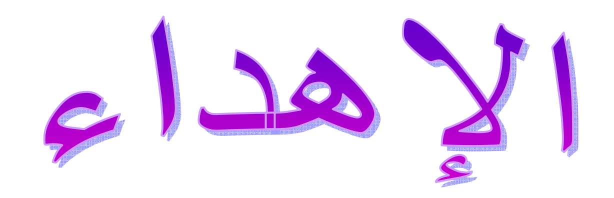


شكر و تقدير

أحمد ا و أشكره الذي وفقني لإتمام هذا البحث ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور بوالصوف رابح الذي تفضل بالإشراف على موضوع بحثي و على نصائحه و توجيهاته القيمة التـي لم يتوان عن إسدائها لي.

كما أتقدم بالشكر إلى أسرة معهد علوم الأرض ، و إلى كافة أساتذة قسم التهيئة العمرانية كما أتقدم أيضا بالشكر إلى كل المؤسسات و المصالح الإدارية على مستوى ولاية جيجل و بلدية الميليـة على تقديم يد العون و المساعدة و تسهيل الاطلاع على الوثائق و الإحصائيات المتوفرة لديها بهـدف انجاز هذا البحث.

' شكرا للـجميع '



أهدي هذا العمل

إ كل من هو طلب العلم ساع و دي ا داع.

إليك يا رمز التضحية و الوفاء و قدو النشاط و العمل.

إليك يا أ العزيز « صا » ر ك ا وأدخـلك فسيح جناته.

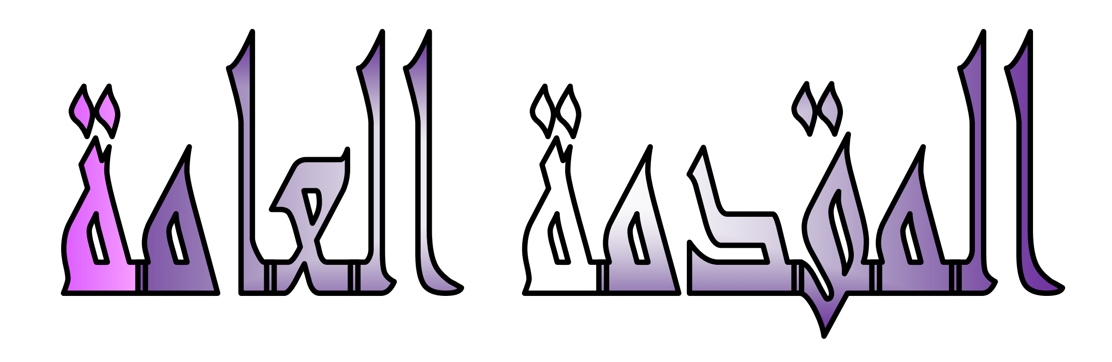
إليك يا من ت قدميك جنة الر ن.

إليك يا أماه ا بيبة « الصافية » حفظك ا .

إ إخو : مد، رابح، سعدان، أ د، بلال.

إ أخوا : ليندة، عبلة، مر ، فاطمة، عائشة، غادة.

إ وط ا بيب ا زائر.


المقدمة العامة



مـقـدمـة العامـة:

المدينة هي نقطة للتركز السكاني و الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية بمختلف أنواعها و لكي تعزز المدينة وجودها و تقوي مصادر اقتصادها لتلبية حاجيات السكان و تحافظ على مكانتها المحلية و الإقليمية عليها أن تحقق إستراتيجية واضحة قائمة على مبدأ التنمية المستدامة ، التي تعتمد على تكامل المعارف العالمية مع الإمكانيات المحلية و ذلك بمجال وسيط يعرف بالمدينة وإقليمها. و حتى تكون تنمية المدن الحضرية مستدامة من الضروري تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة كنشاط اقتصادي يضمن تلبية حاجيات السكان و يتلاءم مع النسيج الحضري.كما أن تطوير الخدمات و التجهيزات (الصحية, التعليمية, الرياضية, المالية....) باعتبارها قطاع إقصادي ذو طابع عمومي يوظف عدد كبير من القوى العاملة و يخلق قيمة مضافة لميزانية و مدخول المدينة ككل يجب أن يكون استعمالها لوقت طويل.

وتتحقق التنمية الحضرية عندما يكون العمل خطوة خطوة حسـب متطلبـات و حاجيـات السكان ضمن مشاريع مبرمجة مسبقا و ضمن نظرة شاملة للمشاكل المحلية المنتشرة فـي المدينـة أيضا من الضروري توفير الإمكانيات المادية و ذلك بالاعتماد على الاستثمار المحلي و الاسـتثمار الذاتي أو المديونية و الشراكة دون إحداث خلل في الاقتصاد المحلي للمدينة و حتى يمكن للتنميـة الحضرية أن تكون مستدامة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين الخدمات الحضرية و التـي تعد بكل أنواعها شكل من أشكال النفوذ و القوة الاقتصادية هذا المستوى لا يمكن أن نصـله إلا إذا حقق مبدأ الخدمة ذات النوعية التي تسمح للسكان بالعمل و المبادرة و الابتكـار و تحقيـق النمـو الحضري المستدام.

كما يرتبط النمو الحضري لأي مدينة بعوامل مختلف في مقدمتها الخلفية التاريخية لها فهي التي تبرز مراحل قيام و توسع المدينة حيث أن الأهداف التاريخية و التغيرات السياسية عـادة مـا تترك بصماتها على المجال الحضري و الاقتصادي للمدينة و ذلك بتغير البرامج التنموية المتبعة و الأهداف التي ترمي لتحقيقها و لهذا فان التمعن في المجال الحضري يعني قراءة فـي التحـولات المجالية التي شهدتها المدينة و انعكاساتها على وظائفها.

و فـي هذا السياق نجد أن مدينة الميلية كغيرها من المدن الجزائرية تشهد هذه الـظاهرة (نمو عمراني مستمر بوظائف حضرية ثابتة) و تزداد مع تضاريس موضعها الذي يحد من إمكانية توسعها فهي واحدة من مدن إقليم الشمال القسنطيني وتعـد حلقـة وصـل بـين مـدن رئيسـية



مثـل:قسنطينة- ميلة- جيجل- سكيكدة و القل.و من أهم المدن الرئيسية في ولاية جيجـل تعتبـر الميلية مركز دائرة ، هذا ما يكسبها أهمية مجالية و وظيفية لا تعكسها وضعيتها الحالية. و بما أنها تابعة إداريا لولاية جيجل فهي تبعد عن ساحل البحر بـ 15 كم و يفصـلها عنـه مجموعـة مـن المرتفعات الجبلية بمعنى أنها تقع على هامش المجال الذي تنتشر به باقي المدن الرئيسية بالولايـة هذا ما يكسبها أهمية مجالية و وظيفية لا تعكسها وضعيتها الحالية.

الإشـكـالـيـة:

خلق نوع من الحركية و النهوض باقتصاد المدينة و تنميتها فإذا كان للجانب التاريخي تأثير كبير و عامل هام من عوامل نشأة و تطور المدينة فان الجانب الطبيعي لمدينة الميلية يكتسي أهمية بالغة في تحديد إمكانيات تطورها و توسعها و كذلك كيفية انجـاز المشـاريع و تطبيـق البـرامج الموجهة لها كونها منطقة جبلية فكما نعلم أن التهيئة العمرانية بالمدن الجبلية تكون صـعبة و هـو حال مدينة الميلية التي كل ما استفادت منه لم يحقق لها تنمية مستدامة فمنذ السبعينات لـم تسـتفد المدينة من أي مشروع يخرجها من الركود و التهميش الذي لطالما برز في حركية النمو الحضري التي تكاد بطيئة مقارنة بالمدن الرئيسية بالولاية.

لهذا يمكن تلخيص الجوانب التي يتعرض لها البحث في جملة التساؤلات التالية:

- كيف هو الواقع القائم لمدينة الميلية ؟ ولماذا هذا الواقع و بهذه الصورة ؟
- هل هناك أسباب أدت إلى هذا الواقع ؟
- إذا كان هناك زيادة في النمو الحضري (زيادة في عدد السكان و المساكن) كيف نقارن هذه الزيادة مع النشاطات و الخدمات التجارية ؟
- هل هناك برامج استفادت منها المدينة فعليا ؟أم هناك برامج لكن لم تطبق على ارض الواقع و لم يستفد منها سكان مدينة الميلية ؟
- أين يتجه تطور نمو مدينة الميلية ؟
- كيف يمكن أن نثبت السكان في المنطقة ؟
- ماهي المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية،و أساليب معالجتها؟
- كيف يمكن تفسير تعدد هذه المشاكل؟،و كيف يمكن تحليلها؟
- ماهي أهم التطبيقات التي من شانها إخراج مدينة الميلية من هذا الركود و التهميش؟

مراحل الــبـحـث:

للإجابة عن التساؤلات التي ستشكل موضوع دراستنا و التي طرحناها في الإشكالية من المنطقـي إتباع المراحل التالية:

مرحلة البحث النظري:

قمنا بتفحص و قراءة عميقة للمواضيع التي تتطرق إلى موضوع هذا البحث كمـا سـنبحث فـي الدراسات السابقة المختلفة سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مـع موضـوعنا بحيـث ركزنا على الكتب و المقالات المنشورة في المجلات العلمية و بصـفة أساسـية زيـارة المواقـع الالكترونية على شبكة الانترنيت.

مرحلة البحث الميداني:

قمنا في هذه المرحلة بالاتصال بمختلف المصالح و المديريات على مستوى البلدية و الولاية لجمـع المعطيات و الإحصائيات الخاصة بالمنطقة و التي لها علاقة بموضوع بحثنا.

- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.
- الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فرع قسنطينة.
- المصالح التقنية لبلدية الميلية.
- المركز الوطني للسجلات التجارية.

و حاولنا كذلك الخروج إلى الميدان لإلقاء نظرة و تفحص النقاط الأساسية مثل: معرفـة الـــواقع الحضري المعاش في المدينة من خـلال تفقدنا مختلف الأنشطة و الوظائف المـوجودة بــــها.

مرحلة معالجة المعطيات:

تم فيها معالجة كل المعطيات و البيانات المحصل عليها من دراسات و خرائط و توظيفها على شكل جداول و بيانات و خرائط مبسطة سمحت لنا بتكوين القاعدة الأساسية لهذا الموضوع.



كما نلاحظ أن هذا البحث يمكن تجسيده في ثلاثة فصول :

الفصل الأول:

- **مدينة الميلية :الخصائص الطبيعية و البشرية و الاقتصادية**

المبحث الأول: مدينة الميلية :الخصائص الطبيعية.

المبحث الثاني: مدينة الميلية :الخصائص البشرية.

المبحث الثالث: مدينة الميلية :الخصائص الاقتصادية.

الفصل الثاني:

- **تحليل واقع النسيج العمراني و حركية المجال**

المبحث الأول: النمو العمراني و خصائصه.

المبحث الثاني: واقع استخدامات الأرض عبر القطاعات العمرانية.

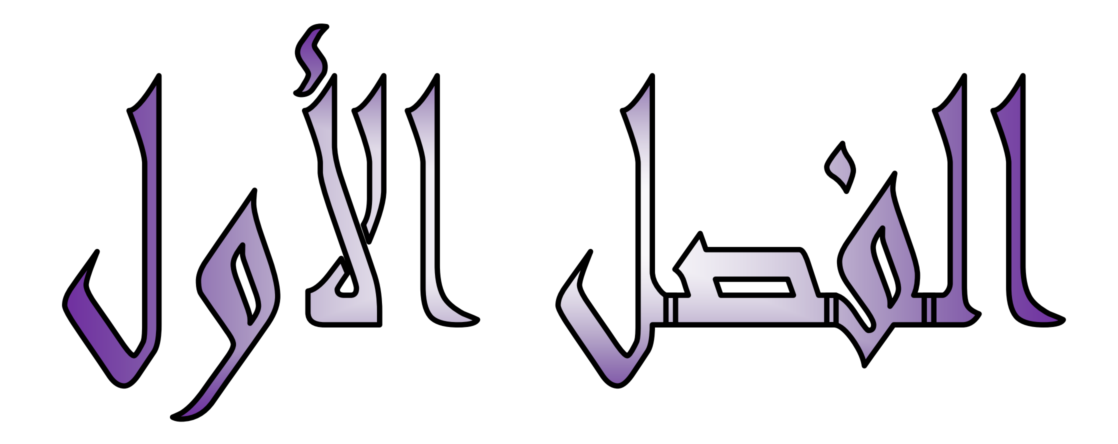
المبحث الثالث: مدينة الميلية: حركية المجال الحضري.

الفصل الثالث:

- **عوامل الركود و آليات التنمية الحضرية**

المبحث الأول: برنامج الاستثمارات العمومية الموجهة لتنمية المدينة.

المبحث الثاني: نحو آليات التنمية الحضرية.

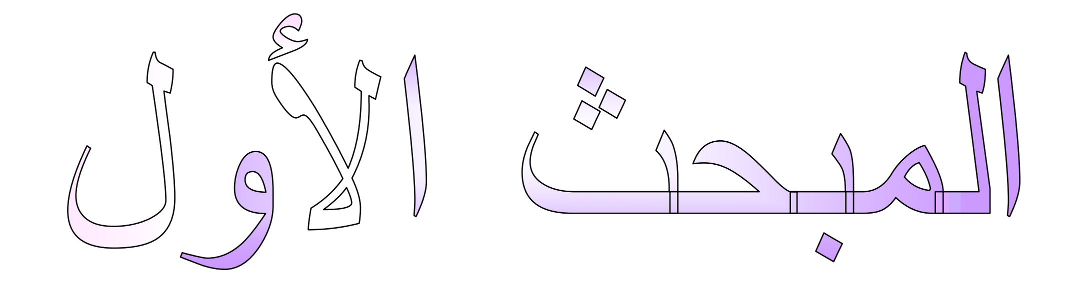


مدينة الميلية :الخصائص الطبيعية و البشرية و الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول:

نتنـاول في هذا الفصـل الخصائص الطبيعية ، السكانية ، و الاقتصادية لـمدينة الميلية ، و ذلك بعد التطرق إلى نبذة تاريخية لنشأة المدينة، التي تعتبر أحد أهم عوامـل التهيئة.

و لمعرفـة أهمية و مكانة مدينة الميلية ،ومن خلال هذا الفصل قمنا بقسيمه إلـى ثلاثـ ـة مبـاحث ، حيث تنـاولنا في المبحـث الأول أهـم الخصائص الطبيعية التي تميز منطقة الميليـة عن باقي مناطق الولاية ، و في المبحث الثانـي درسنـا الخصائـص السكـانية لمدينـة الميليـة و العوامـل المتحكمة في نمـوه ،و في آخر مبحـث تـم التركيـز على الخصائص الاقتصاديـة لمدينة الميلية.



مدينة الميلية : الخصائص الطبيعية

تمهيد

1 . نبذة تاريخية عن مدينة الميلية

2. موقع المدينة

3. موضع المدينة

4. الانحدارات

5. تركيب جيولوجي معقد

6.المناخ

7. شبكة مائية كثيفة و دائمة

8. صلاحية الأراضي للتعمير

9.الارتفاقات و العوائق

خلاصة

تمهيد:

يؤثر تركيب سطح الإقليم تأثيرا بعيد المدى على طرق المواصلات ،و من ثم يمنح لمواقع معينـة صفة العقدية ،فيتحدد بالتالي مستقبل و حجم المدينة.و من المعروف أن موقع المدن فـي المجـال يعتبر عاملا أساسيا يساهم في توسيعها و تطويرها إذ يمكن أن يكون جاذبا أو مستقطبا أو طـاردا للسكان و الاستثمارات الاقتصادية حسب خصائص الموقع.فإذا كان فـي منطقـة سـهلية تتوسـط المراكز السكانية يكون دوره ايجابيا ،أما إذا كان في منطقة جبلية منعزلة فـانه يصـبح طـاردا.

أول سؤال يطرح نفسه على دارس مدينة هو: أين تقع ؟ و ماهو موضعها الذي تمثله الأرض التي تقوم عليها ؟ و لماذا نمت هنا و ليس في مكان أخر ؟ وماهي الأسباب الحقيقية التي ساعدت علـى نشأتها ؟(بيري - Perry).

من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث أهم الخصائص الطبيعية لمدينة الميلية كالموقع الجغرافي و عنصر الانحدارات التي تعتبر من العوامل الطبيعية المسيطرة على الحركة التنموية بالمدينة ،كما سنتطرق إلى التركيب الجيولوجي و مدى صلاحية الأراضـي للتعميـر،و نختمهـا بالارتفاقـات الموجودة بها.

1 . نبذة تاريخية عن مدينة الميلية:

تعود النشأة الأولى لمدينة الميلية إلى بداية عام 1860م ، حيث تجسدت نواتها الأولى فـي البـرج العسكري أو الثكنة العسكرية (المستشفى القديم حاليا) أنشأها الاستعمار الفرنسي على ربوة ارتفاعها 101م فوق مستوى سطح البحر. و من العوامل الهامة التي ساعدت على تحديد الموقع الذي تشغله المدينة سهولة الدفاع، فكثير من المدن ظهرت في أول نشأتها في ظل قلعة وهذه بـدورها كانـت تحتل مركزا دفاعيا قويا ، و يأتي الاختيار العسكري لمدينة الميلية تنفيذا للإستراتيجية اسـتعمارية تسعى للمراقبة و السيطرة ،و في سنة 1848م قام الأهالي بانتفاضات عديدة و مختلفة المواضيع و عقبها قام الجنرال قاستو بمهاجمة السكان و إنشاء مركز الميلية للمراقبة و بانتهاء بناء البرج عـام 1861م بسطت السلطات الاستعمارية نفوذها على منطقة القبائل الصغرى و بحلول عـام 1880م أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما يتضمن خلق ما يعرف بالبلديات المختلطـة (les communes mixtes) و كانت الميلية واحدة من بين تلك البلديات التي يرأسها إداري فرنسي (الحاكم) و يساعده على رأس كل دوار عميل (القايد)، و في عام 1956م تمت ترقيت الميلية إلى مستوى دائرة تضـم 04 بلديات و 21 دوار و لكن مع زيادة لهيب الثورة و استمرار نشاط الثـوار و كمحاولـة منهـا لإخماد و السيطرة على الوضع في الإقليم تم صدور قانون سنة 1959م يقضي بترقية الدواوير إلى مستوى بلديات تدعى بالبلديات كاملة الصلاحية و أصبحت دائرة الميلية تضم 14 بلدية مع استمرار الجهاز القمعي الإداري على الأهالي.

لقد كان لهذه التطورات التاريخية أثر واضح على نمو و تطور مدينة الميلية سكانا و مجالا،و هـذا النمو كان محدودا عق أنجاز الثكنة العسكرية و بحلول الثورة التحريرية تغيرت وتيرة النمو فارتفع عدد سكانها ،بالتالي توسعت المدينة مع ظهور أحياء المحتشدات الفقيرة و قد ازداد عـدد القـوات الاستعمارية بالمنطقة مما تطلب زيادة الثكنات و التجمعات العسكرية،و بعد الاستقلال عرفت مدينة الميلية توسعا مجاليا كبيرا و زيادة سكانية معتبرة بفعل النزوح الريفي المستمر الذي تسـبب فـي ظهور أحياء فوضوية حديثة النشأة و بها أصبحت المدينة تضم نماذج مختلفة من الأنسجة العمرانية المعبرة عن الإرث التاريخي لها.

2. موقع المدينة:

2. 1. أهمية الموقع الجغرافي:

تعتبر مدينة الميلية إحدى مدن إقليم القبائل الصغرى ،إذ أنها تقع شمال شرق الجزائر،و تطل على حوض الوادي الكبير الذي يعد امتداد لوادي الرمال،يفصل هذا الحوض بين كتلتين جبليتـين كـل واحدة منها تنتمي إلى سلسلة جبلية معينة ،تستمر حدودهما إلى غاية البحر البيض المتوسط،فالأولى تبدأ عند جبل تفرطاس على ارتفاع يصل 1413 م، و الثاني تبدأ عند جبل مسـيد عيشـة بعـلو 1465م ،بين هتين السلسلتين منخفض يتواجد بالقرب من بلدية سيدي معروف.تتفرع مـن مدينـة الميلية مجموعة من الطرق منها طريقان وطنيان،الأولى طريق وطني رقم 27 الذي يربطها بولاية قسنطينة ،والطريق الوطني الثاني رقم 43 الرابط بين ولاية سكيكدة و ولاية جيجل مرورا بالمدينة وهناك طريق ولائي رقم 39 الذي يصلها بمدينة القـل و مدينة تمالوس و رمضان جمـال ولايـة سكيكدة،تبلغ المسافة بين مدينة الميلية و مقر الولاية بـ 61 كم،و بمدينة سكيكدة بـ 91 كم،بينمـا تبعد عن مدينة قسنطينة بـ 92 كم.

أ. الجبال:

يحتل هذا النوع من التضاريس نسبة 40 % من المساحة الإجمالية لبلدية الميلية،حيث تتواجد فـي الجهة الشمالية على ارتفاع 625م لجبل بوبازيل و 510م لجبل أعشاش الباز ،وتنتشر الجبال أيضا في الجهة الجنوبية للبلدية بارتفاع يصل 1152م بجبل مول دمامن و 1047م في جبل بولمغارف.

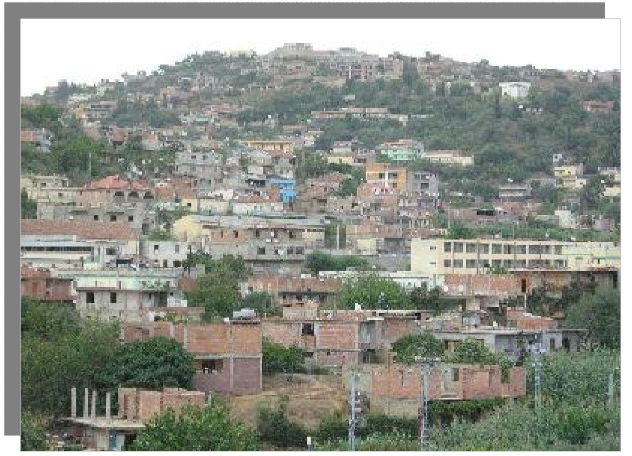
ب. التلال و أقدام الجبال:

تشغل 40% من إجمالي المساحة الكلية للبلدية حيث تقع عليها مدينة الميلية **،**و بالتالي فـان هـذا النوع من التضاريس ينتشر في المنطقة الوسطى لبلدية الميلية،ارتفاعها يتراوح بين **(**50-200**)**م**.**

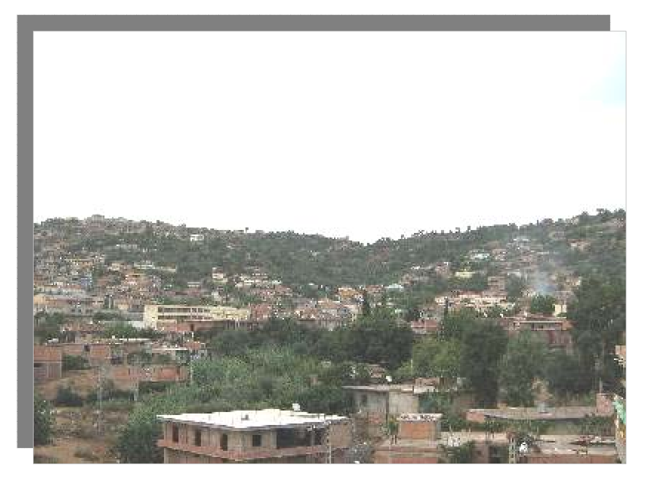
ج. السهول و الأحواض:

تمثل 15%من مساحة البلدية و تقع في المنطقة الوسطى و المنطقة الشمالية الشرقية لها ،والمتمثلة في سهل الوادي الكبير،و سهل وادي بوسيابة ،وسهل وادي الزهور،كما لاننسى السـهل السـاحلي للبحر الأبيض المتوسط.

نلاحظ من خلال التحليل السابق أن اكبر نسبة من التضاريس المسيطرة على بلدية الميلية و منهـا المدينة على وجه الخصوص هي مرتفعات وعموما فهي تقف أمام أي توسع عمراني لمدينة الميلية.



الصورة رقم (01)- مدينة الميلية (مجال جبلي)



الصورة رقم (02)- مدينة الميلية (مجال غابي)

2.2.الموقع الإداري:

تعـد بلـدية الميليـة مـن أهم الوحـدات الإدارية في ولاية جيجل وأكبـرها مساحة و ذلك بـ ـ 206.28 كم²،تـقع بلدية الميلية في القسم الشمالـي الشرقـي لولايـة جيجـل، الخريـطة رقـم (01) يحدها من:

الشمـال: البحر الأبيض المتوسط.

الشمـال الشرقـي: بلدية واد الزهور ولاية سكيكدة.

الشـرق: ولجة بوالبلوط (ولاية سكيكدة).

الجنـوب الشرقـي: بلدية سطارة.

الجنـوب: بلدية سيدي معروف.

الغـرب: بلديتي واد عجول و العنصر.

الجنـوب الغربي: بلدية أولاد يحي.



الخريطة رقم 01

الموقـــع الجغـــرافي لمدينـــة الميليـــة

الشـــرق الجـــزائري

البحـر الأبيـض المتوسـط

الميليـة

جيجل
سكيكدة
قسنطينة
ميلة
القل
تمالوس
سيدي مزغيش
الحروش
عين قشرة
القرارم
رجاص

مركز الدراسة
مقر ولاية
تجمعات سكانية
طرق وطنية
طرق ولائية
سكة حديدية
واد رئيسي
واد ثانوي
منحنيات التسوية
نقطة ارتفاع

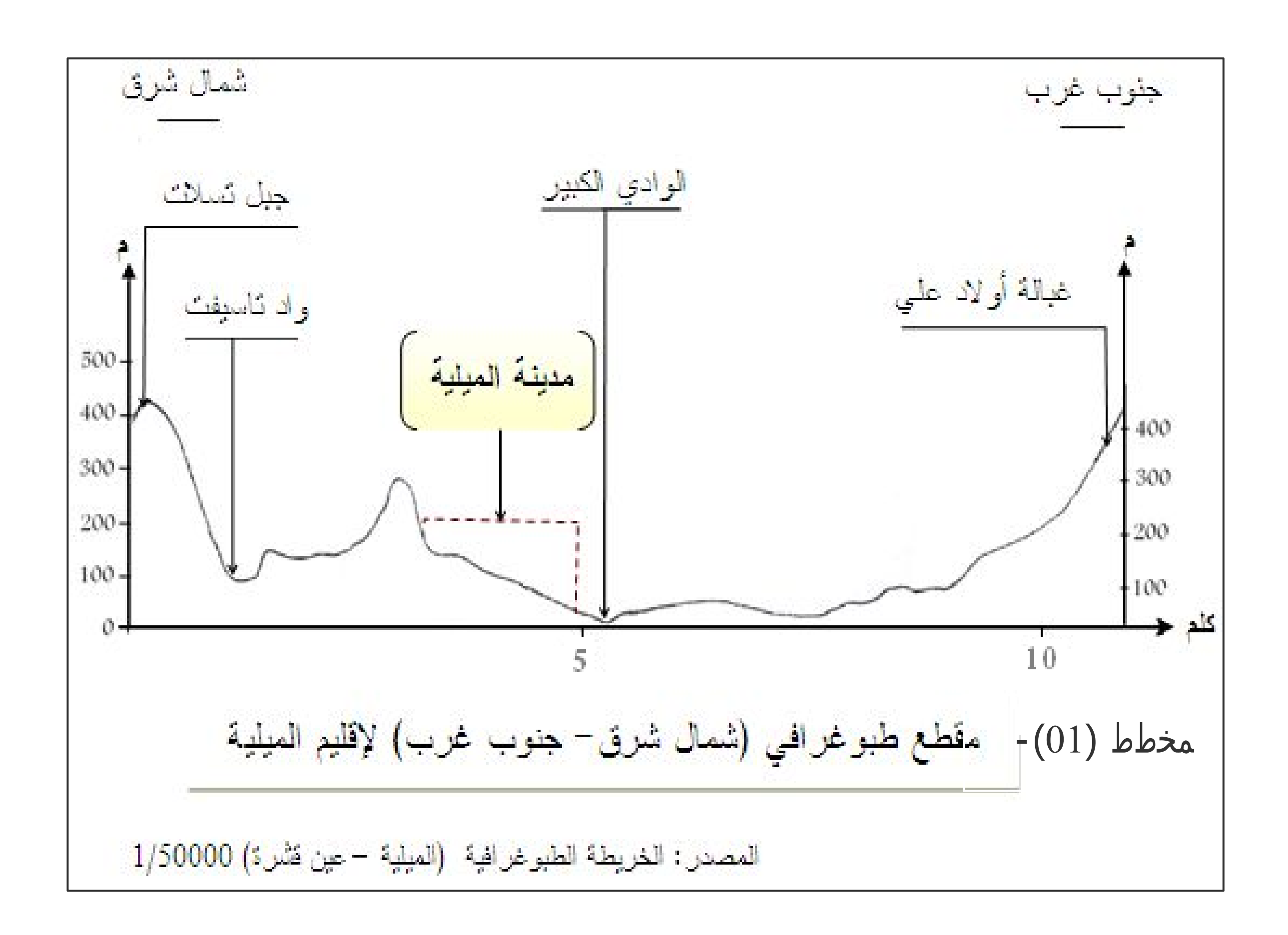
0 5 10 15 كلم

المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1/500000 لقسنطينة لسنة 1957 و الخريطة السياحية للشرق الجزائري 1/500000

3. موضع المدينة:

تقع مدينة الميلية في الضفة الشرقية لحوض وادي الكبير وذلك على ارتفـاع يصـل 101م فـوق مستوى سطح البحر،حيث تستند من الجهة الشمالية إلى جبل النحانح الذي يصل 279م،و في الجهة الشمالية الشرقية إلى جبل بن قارة بـ 219م،يفصل بينهما منخفض تامدور وسط المدينـة وذلـك بانحدار شديد.انظر الخريطة رقم (02).

و كما سبق الذكر فان سبب اختيار هذا الموضع هو لغرض عسكري و دفعي ينـدرج فـي سـياق الإستراتيجية الاستعمارية الهادفة للاستغلال و السيطرة على إقليم القبائل الصغرى،يصـل النسـيج العمراني للمدينة حتى ارتفاع 30م نحو الوادي الكبير(حي لمريجة ZHUN) ،و يرتفع الى240م في حي زاهر،نميز مما سبق أن الفـارق الرأسي للعمران يزيد عن 210م، وهو ما يؤكد الـعلاقة القوية بين موضع مدينة الميلية و مظاهر السطح الطبوغرافي ،ذلك أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في تحديد اتجاهات التوسع العمراني و كيفية تطوير و تنمية مدينة الميلية ، مخطط (01).



مخطط (01)- مقطع طبوغرافي (شمال شرق - جنوب غرب) لإقليم الميلية

المصدر: الخريطة الطبوغرافية (الميلية - عين قشرة) 1/50000

الخريطة رقم 02

مدينة الميليـــة
خريطة الموضع

الميليـــة

المريجة

خط التســـوية	طرق
نقطـة إرتفـــاع	أودية
حدود المدينـــة	

0 5 10 15 كلم

المصـدر: من إنجـاز الطالبـة إعتمـادا على الخريطـة الطوبوغرافيـــة 25000/1 الميليـــة / عين قشـرة

4. الانحدارات:

من الخريطة رقم (03) يمكن أن نميز أربع فئات من الأراضي في مدينة الميلية، و ذلـك حسـب درجة انحدارها وهي كالآتي:

1.4.الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (0-08)%:

تقع على ضفاف وادي بوسيابة و الوادي الكبير الواقعان شمال و غرب المدينـة علـى التـوالي و اغلبها أراضي زراعية ،ونجدها جنوب غرب المدينة،و أيضا في وسط المدينة(المركز الأوربي)،و نجدها أيضا في مناطق خارج المحيط العمراني في الجهة الشرقية (لحجيلن) ،كما أنها تتواجد فـي الضفة الغربية للوادي الكبير و ذلك بالتجمع الثانوي (أولاد علي).

2.4.الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (08-15)%:

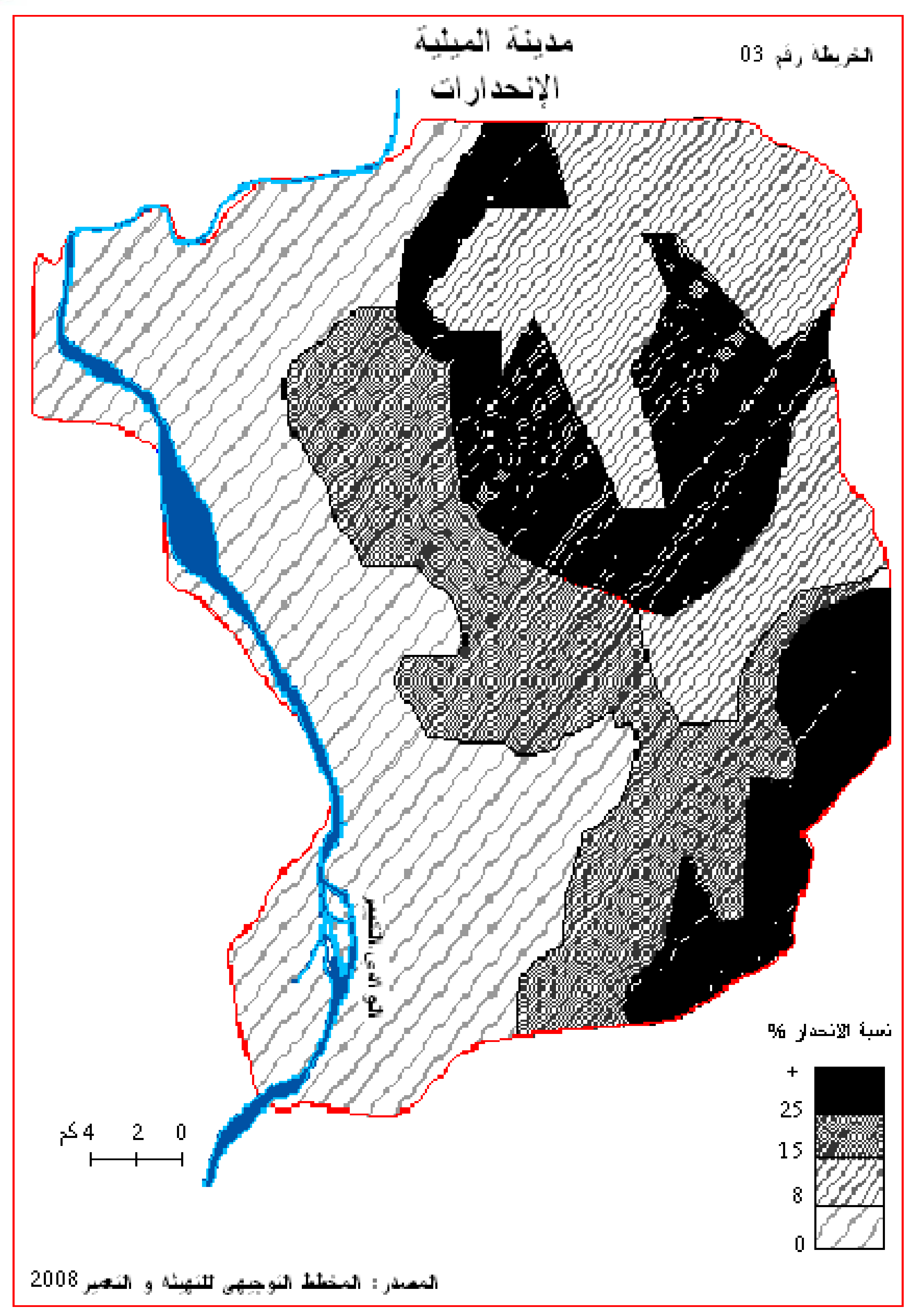
تحيط هذه الأراضي أراضي الفئة الأولى ، بحيث ينتشر جزء منها في الجزء الشرقي من المحـيط العمراني ناحية منقوش ، بعضها شمال المدينة ناحية متيجة، و أيضا جهة حي عجنق القديم الـذي شهد حركة تعمير كثيفة كما نجدها بقلب المدينة ، و في حي نضال.

3.4.الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (15-25)% :

تتواجد هذه الأراضي في الجزء الشرقي من مدينة الميلية و في شمال شرق و كذا جنـوب شـرق المدينة و ذلك في المنطقة العمرانية الواقعة بين أقدام جبل بن قارة و جبل النحانح (تامدور)،و فـي منطقة متيجة و بين الجبالة. هذا النوع من الأراضي مكلف نوعا ما في عمليـة البنـاء باسـتثناء تامدور و جزء من أراضي بين الجبالة،فتكاليف انجاز الطرق و بقية المنشات القاعدية كالشـبكات تزداد عندما يصل الانحدار 15 %.

4.4.الأراضي التي انحدارها أكبر من 25 %:

تتـوافـق هذه الأراضي مع المناطق الجبلية (جبل بن قارة ، وجبل النحانح) شـمالا و شـرقا و ترتفع الانحدارات بهما إلى أكثر من 25% ،تنتشـر أيضا في أقصـى شـمال شـرق و أقصـى جنـوب شرق مدينة الميلية.


مدينة الميلية
الإنحدارات
الخريطة رقم 03
نسبة الانحدار %
+
25
15
8
0
0 2 4 كم
المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

5. تركيب جيولوجي معقد:

تنتمي مدينة الميلية إلى المركب القبائلي القديم أي أن معظم محيطها تنتشر بـه الصـخور القديمة ،و مع مرور الزمن تحولت إلى صخور متحركـة كالشيسـت الإردوازي و الكـوارتز و الميكاشيست،و تظهر الصخور النارية التي تعود إلى الزمن الثالث المؤلفة خاصة من الغرانيـت ،و تنتشر التوضعات الحديثة التكوين للزمن الرابع في الناحية الغربية و الشمالية الغربية لضفاف وادي الكبير و بوسيابة ، انظر الخريطة رقم (04).

و عموما فإن مدينة الميلية تتوضع على قاعدة قديمة متينة تتوافـق و التوسـع العمرانـي بهـا إذا ماسمحت به العناصر الطبيعية الأخرى المتحكمة في التوسع بكل جوانبه.

6. مناخ البحر الأبيض المتوسط:

يسودها مناخ البحـر الأبيض المتوسط ذو شـتاء معتـدل و ممطـر و صـيف حـار و جاف.اعتمدنا في بحثنا هذا على معطيات محطة جيجل للأرصاد الجوية ذلك لسنة 2007.

تقع مدينة الميلية ضمن المنطقة المعتدلة لمناخ البحر الأبيض المتوسط،صيف حار و جـاف شـتاء معتدل، تتميز المنطقة بتساقط أمطار غزيرة في فصلي الخريف و الشتاء،مع ارتفاع الكمية ابتـداء من نهاية سبتمبر حتى شهر جانفي،أيضا نميز لاحقا تطور ملحوظ على مستوى المناطق الجبليـة و نلاحظ أن أقصى كمية للتساقط تصل 1200 ملم.

من شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر تتوافق درجات الحرارة الفصل الحار على عكس الفصل البارد الذي يمتد من شهر نوفمبر حتى شهر أفريل،إذ تصل درجة الحرارة القصوى إلى 30 ^{o}م وذلك في شهر أوت،بينما تصل أدناها إلى 5^{o}م في شهر جانفي،ولقد تراوح متوسط الحرارة السـنوي سـنة 2007 بين(18-35)^{o}م.

تتعرض مدينة الميلية إلى هبوب رياح شمالية غربية و شمالية شرقية وذلك في فصل الشـتاء،كما تهب رياح جنوبية شرقية و رياح جنوبية على المنطقة و المعروفة برياح السيروكو.

7. شبكة مائية كثيفة و دائمة:

إن هذه الكمية الهائلة من الأمطار المتهاطلة على بلدية الميلية جعلتها تحظى بشبكة مائيـة كثيفة ،و من أهم الوديان دائمة الجريان وادي الكبير الذي يمر غرب مدينة الميلية حيث يصل طوله 12 كم و متوسـط الصبيب السنـوي 802.5 مليون م^{3} ،يتصـل على طول مجرى وادي الكبير عدة روافـد و شعـاب مثل (واد أدار،واد بوعجابة،...الخ).

الخريطة رقم 04

مدينة الميلية
الخريطة الجيولوجيـــة

0 2 4كم

توضعات الميوسين

انقاض أركام قديمة

صخور طفلية ذات تركيب شبه تاري

القاعدة العليا للمركب الفيالشي القديم

صخور طفلية ذات تركيب تاري

توضعات الطباشيري العلوي

طفليات مائيل الكاميري

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

يوجد أيضا وادي بوسيابة الذي يعتبر من أهم روافد الوادي الكبير و يتصل به شمال غرب مدينة الميلية و هو ينبع من مرتفعات بلدية سطارة بحيث يبلغ طوله 20 كم و يصل متوسط صبيبه السنوي 378 مليون م^3 ، كما لا ننسى وادي الزهور .

و ترتب عن هذه الظروف (التساقط الكبير،و التركيب الصخري) أسمطة مائية هامة و أهمها سماط وادي الكبير بمخزون مائي يقدر بـ 3,6 مليون م^3 ،وكذا سماط وادي بوسيابة بمخزون مائي يقدر بـ 2,4 مليون م^3.

8. صلاحية الأراضي للتعمير:

إن تحديد الأراضي الصالحة للتعمير تتم بعد مطابقة مختلف خـرائط العناصـر السـابقة (الانحدارات،الجيولوجيا،الارتفاقات...الخ) ،حيث تسمح مع عنصر الانحدار و التركيب الجيولوجي بإبراز الأراضي الصالحة و غير الصالحة للتعمير في أي منطقة أو مدينة و من خـلال الخريطـة رقم (05) نميز أربع فئات من الأراضي تسيطر على مدينة الميلية:

1.8.أراضي صالحة للبناء:

هي أراضي تتحمل البنايات المتعددة الطوابق (R+3)**أو** (R+4) وكذا المنشآت الكبيرة ،تتكون مـن صخور صلبة متماسكة ذات ميل بسيط (15 %)،حيث أن خطر الانزلاق أو الهبوط منعدم بهـا و تتواجد هذه الأراضي وسط المدينة إلى غاية المناطق الشمالية الغربية منها.

2.8.أراضي متوسطة الصلاحية:

قدرتها على تحمل المنشآت محدودة رغم تكوينها الصلب و المتماسك إلا أنها تتواجد في أماكن ذات انحدار كبير مما يعرضها إلى التعرية و الانجراف تنتشر هذه الأراضي في المناطق الشمالية حتى الشرقية بوجه خاص.

3.8.أراضي قليلة الصلاحية:

لا تستطيع تحمل سوى البنايات الأرضية حيث نجد أغلبية هذه الأراضي متواجدة على انحـدارات شديدة و معرضة أيضا للفيضانات كونها تتواجد على ضفاف وادي الكبير.

4.8.أراضي سيئة للبناء:

تتواجد في الأراضي المرتفعة المتضرسة و على جوانـب وادي الكبيـر و وادي بوسـيابة أيـن التكوينات حديثة و غير مستقرة .

الخريطة رقم 05

مدينة الميلية

مدى صلاحية الأراضي للتعمير

أراضي صالحة للتعمير

أراضي متوسطة التعمير

أراضي ضعيفة التعمير

أراضي سيئة التعمير

0 2 4 كم

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

9.الارتفاقات و العوائق:

يجب مراعـاة الارتفـاقـات و توزيعـها على مجـال أي دراسة لهـا صـلة وطيـــدة بتـوسع و تنميـة أي مركـز حضـري أو إنشـاء مركـز جديـد فبالإضـافة إلـى عوامـل (الانحدارات،الجيولوجيا، المناخ....الخ) تسمح لنا بالحصول على خريطة اسـتنتاجيه بخصـوص صلاحية الأراضي للتعمير .و هنـاك نوعـان من العوائـق بمدينـة الميليـة. انظر الخريطـة رقم (06).

1.9. العوائق الطبيعية:

- وادي الكبير.
- الشعاب.
- الأراضي الزراعية.
- وادي بوسيابة.
- الغابات.

2.9. العوائق البشرية:

- الطرق بمختلف أنواعها الرئيسية و الفرعية.
- السكك الحديدية.
- شبكة الكهرباء.
- المقابر.

الخريطة رقم 06

مدينة الميلية
خريطة الإرتفاقات

نحو القل

نحو جيجل

0 2 4 كم

طريق وطني

طريق ولائي

دروب

ارتفاق الطرق الوطنية 30م

ارتفاق خط الكهرباء 15 م

حدود المدينة

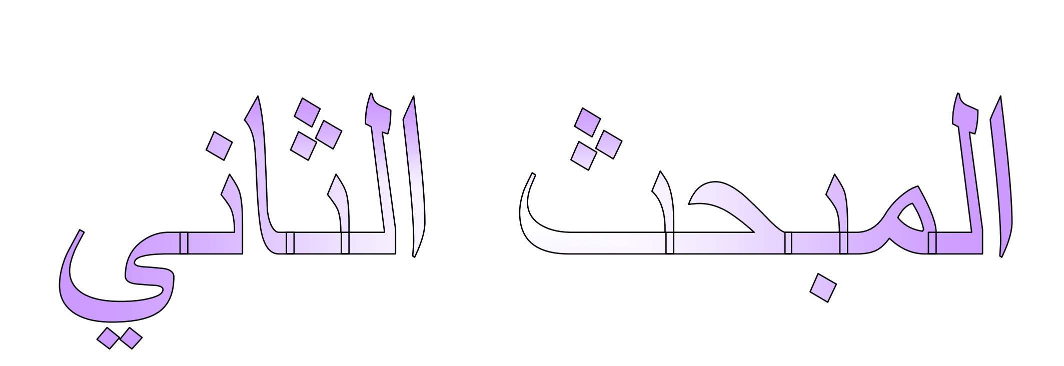
وادي

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على مخطط التهيئة و التعمير

خلاصة:

من خلال تحليلنا لأهم الخصائص الطبيعية لمدينة الميليـة،استطعنا الخروج بجملـة مـن النقـاط التي من شأنها تفسير واقع المدينة الحالي ،إذ يفسر العامل العسكري سبب قيام المدينة فـي مثل هذا الموقع ، والاستعمار الفرنسي بترقية مدينة الميلية إلى مستوى دائرة سنة 1956م ،لأنها من بين أهم الوحـدات الإدارية في ولاية جيجل وأكبـرها مساحة (206.28 كم^2) ، تنتمـــي إلـــى الحوض الداخلي للولاية ،و تعتبر منطقة انتقالية بين الشريط الساحلي و المناطق الداخليـة و ذلـك باعتبارها ملتقى للطريقين الوطنيين 27 و 43.

تمتلك مدينة الميلية مميـزات طبيعية من شأنـها التحفيز على تطور وتوسع التنمية بهـا ، تتواجد المدينة فوق قاعدة قديمة متينة تتوافق و التوسع العمراني لكن يعيقها الانحـدارات الشـديدة التي تصل أحيانا إلى أكثر من 25 %،والأراضي ذات الانحـدارات التي لا تتعدى 8 % معرضـة لفيضانـات الـوادي الكبير؛ و بالتالـي فالمدينـة مثـل مالـها مؤهـلات للتنميـــة و التطـور لديـها معيقات تحـدها من ذلك.



مدينة الميلية : الخصائص السكانية

تمهيد

1. تطور عدد سكان مدينة الميلية
2. توزيع الكثافة السكانية في مدينة الميلية
3. التركيب النوعي و العمري لسكان مدينة الميلية
4. الهجرة في مدينة الميلية

خلاصة

تمهيد:

تعتبـر الدراسة السكانية لأي مدينة ذات أهمية كبيرة لأنها تسهل فهم مجموعة الخصائص التاريخية و الوظيفية في الحياة البشرية التي تبرز عن طريق تفاعلها مع بعضـها الـبعض.لـذاك فـالهدف من دراسة هـذا المبحث هو معرفة حقيقـة نمو السكان و أهـم العوامـل المؤثـرة في هـذا النمـو و كيفيـة توزيعـهـم الجغرافـي.

تعـود النشأة الأولـى لمدينة الميلية إلى بدايـة النصـف الثانـي من القـرن الماضي،و بالتـالي فالمدينة حديثـة النشـأة، و يعتمـد علـى دراسـة تطور سكانـها على الإحصائيـات الرسـمية التـي بـدأت منـذ سنة 1948م.أمـا المعلومات المتعلقـة بالسنوات التي سـبقت هـذا التـاريخ فمعظمـها تقديـرات.

1.تطور عدد سكان مدينة الميلية:

منذ إنشاء الثكنة العسكرية بدا توافد الأوربيون إلى مدينة الميلية و ازداد عـددهم خـلال الفتـرة (1872-1874)م ،بينما قدر عدد السكان المحليون سنة 1881 بـحوالي 36725 نسمة ،و قد أمكن تتبع نمو سكان مدينة الميلية عبر خمس(05) مراحل مختلقة .

1.1.النمو السكاني متقهقر نسبيا (1926- 1954):

امتازت هذه المرحلة بتقهقر نسبي لعدد السكان و تضاعفه خلال 20 سنة الموالية حيث تناقص إلى 634 نسمة عام 1934م و نفسر ذلك بالظروف الاجتماعية الصعبة التي عاشها الجزائريـون وقـد وصل نمو المدينة إلي 800 نسمة عتم 1948 ثم بلغ 1122 نسمة عام 1954م يعود ذالـك لهجـرة بعض السكان نحو المدينة بعد الحرب العالمية الثانية والتحاق بعض من المعمرين بالمتروبول نتيجة لذلك ومع نهايـة هذه المرحلة يتضح منها ازديـاد عدد الجزائـريين وانخفـاض عدد الأروبيـن سنـة 1948م ، وأهـم المناطـق التـي يتـركز فيـها الجزائريـون حي عجنــق القـديـم وحي النحانح وتامدور.

2.1.النمو السكاني سريع وغير طبيعي (1954- 1962):

هذه المرحلة تميزت بنمو سريع غير طبيعي حيث بلغ النمو السكاني 67.24 %عام 1962م علما أن المدينة لم تكن سوي مركز عسكري إداري بالإضافة إلي سوء الظروف الاجتماعية للجزائرين (فقر حرمان وعزل) ونتيجة لذلك بدأت الهجرة نحو بعض المدن مثل قسنطينة والعاصمة وحتى فرنسا وازدادت بحلول الثورة بسبب السياسة الاستعمارية التعسفية ،حيث عرفت مدينة الميلية أثناء الثورة التحريرية وصفا لم تعرفه مدينة أخرى فقد قل عدد السكان من 1122 نسمة إلي قرابة 20000 نسمة إذ عمل الاستعمار علي تجميع عدد كبير من سكان الأرياف في المحتشدات وفي مقابل ذلك انخفض عدد سكان الإقليم الإداري للمدينة .

3.1. النمو السكاني منخفض (1962- 1966):

تتميز هذه المرحلة بانخفاض في عدد السكان بنسبة 39.6% يرجع ذلك إلى عودة سكان المحتشدات إلي موطنهم الأصلي وكذالك استمرار الهجرة بعد الاستقلال خاصة إلي قسنطينة حيث قـدر عـدد النازحين بحوالي 1560شخص سنة 1966م أمام الهجرة الخارجية من أقاليم المدينة وظلت مستمر، وبالتالي انخفض عدد سكانه من70921 نسمة عام 1962 إلى 36773 نسمة عام 1966م وفي نفـس السنة سجل معدل النمو تراجعا بنسبة تصل إلي 20.64 %.

4.1. النمو السكاني مستقر نسبيا (1966-1977):

امتازت هذه المرحلة باستقرار نسبي للسكان حيث ارتفع عددهم بمعدل نمو 5.23 % وهو كبير جدا مقارنة بسابقه إضافة للاستقرار النسبي ،تحسنت ظروف المعيشية نتيجة لانبعاث المسار التنمـوي مما ساعد علي ارتفاع الزيادة الطبيعية وأصبحت الأفاق المستقبلية للمدينة تعـد بمشـاريع جديـدة لانجاز الشيء الذي جعل الهجرة نحوها يساهم بقسط وافر في رفع حجمها السكاني، نظرا للتفـاوت الاجتماعي بين الريف و المدينة ،وبذلك يعود تيار الهجرة إلي المدينة ثانية و معظم النازحين مـن منطقة عين قشرة و القل و العنصر ، أما نسبة التحضير فهي في تزايد مستمر حيث وصلت عـام 1977 م إلى 28.64% ولكن غياب التجهيزات الاقتصادية ،الاجتماعية و التعليمية عـن المنطقـة المبعثرة وتمركزها بمقر البلدية يؤكد أن البلدية تعد طاردة للسكان .

5.1. النمو السكاني يرتفع باستمرار(1977 - 1987):

هذه المرحلة توافق الفترة الثانية بعد الاستقلال وفي الوقت ذاته ضمن المرحلة الحديثة لنمو المدينة حيث اتسمت هذه الأخيرة بارتفاع عدد السكان من 13392 نسمة إلي 24027 نسمة أي بمعدل نمـو سنوي 6 % وقد أدى هذا الارتفاع باستمرار النزوح الريفي بفعل اسـتمرار تباينـات المسـتوي الاجتماعي وقد استمرت عملية الهجرة نحو المدينة والي البلدية رغم انفصال بلدية أولاد يحي عـن الميلية في التقسيم الإداري عام 1984م التي لم تعرف من المشاريع و المنجزات ما يسمح باستقرار السكان في البلدية الجديدة ،و هذا الارتفاع في عدد سكان المدينة سببه هو مشـاريع التنميـة التـي شملت المنطقة ،التي خلقت حيوية اقتصادية وقد سبقت الإشارة إلي بعض منها عند التطرق إلي النمو الحديث لمدينة الميلية (مشروع بلارة - الطريق الوطني رقم27 والسكة الحديدية (قسنطينة - رمضان جمال - جيجل)إلى غير ذلك.

6.1.النمو السكاني انخفض وتراجع (1987-1998) :

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو السنوي في هذه الفترة إلى 3.4 %، حيث تراجـع عـدد السكان من24027 نسمة سنة 1987 إلى 39620 نسمة سنة 1998، وهذا راجع إلى الحالة الأمنية المتدهـورة التي عاشتـها المنـطقة و كـذا كل أرجاء البلاد التـي جعلـت السـكان يغـادرون المنطقة بحثا عن الأمان.

7.1. النمو السكاني منخفض باستمرار(1998-2008):

اتسمت هـذه المرحلة باستمرار الوضعيـة كسابقتـها، ومعـدل النمـو السنـوي للفتـرة (1998-2008) بلغ 2.89% و الزيادة المطلقة لعدد السكان بـين عـام 1998 و 2008 وصـل 11469 نسمة، بسبب درجة وعي المجتمع لكن العامل الرئيسي في تزايد السكان هو النزوح الريفي المتواصل نحو المدينة بالإضافة إلى أنها مركز حضري يستحوذ كـل التجهيـزات و المرافـق و الخدمات الاجتماعية و المنشات الاقتصادية، هذه السيطرة كان لها دور في إحداث نمو سريع فـي المدينة على حساب المراكز الأخرى.

الجدول رقم (01) تطور سكان مدينة الميلية (1926-2008):

السنوات	1926	1934	1948	1954	1962	1966	1977	1987	1998	2008
العدد (نسمة)	700	634	800	1122	19261	7642	13392	24027	39620	46199

المصدر: مراجع سابقة + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT) لسنة 2008.

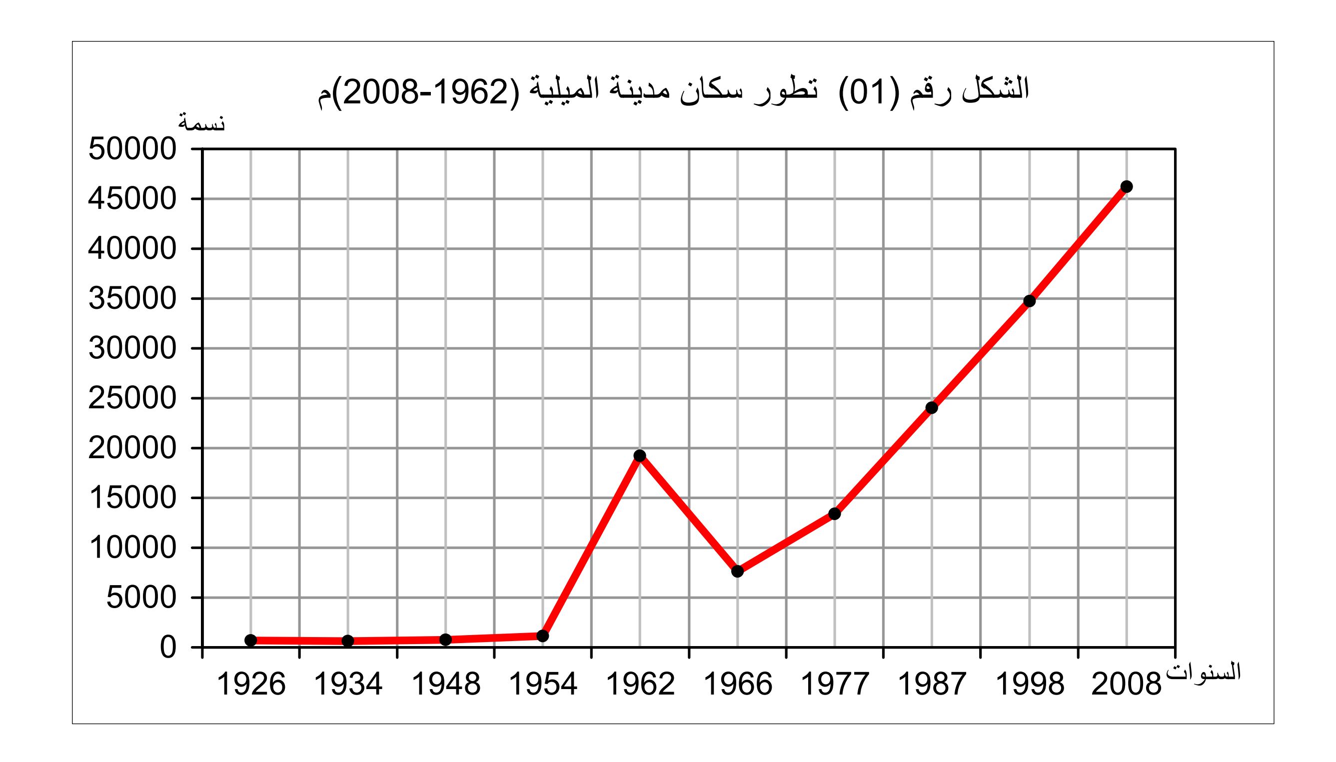
من خلال استقرائنا لنتائج الجدول رقم (01) و الشكل رقم (01) نستنتج أن المسار الزمنـي للنمو الديمغرافي لمدينة الميلية مر (04) بأربعة مراحل بارزة منذ 1926 و هي:

أ \ نمو سكاني بطيء (1926 - 1954): شهدت هذه المرحلة استمرار قـدوم المعمـرين إلـى المنطقة حيث بلغ فارق الزيادة في عدد السكان 422 نسمة و ذلك خلال فترة زمنية قـدرها (08) ثماني سنوات.

ب \ نمو سكاني سريع (1954 - 1962): تزامنت هذه المرحلة و انـدلاع الثـورة التحريريـة الكبرى أين قام الاحتلال الفرنسي بتطبيق سياسة قمعية ضد الشعب الجزائري و عمل على تجميـع سكان المناطق المجاورة للمدينة في محتشدات،و قدرت الزيادة الطبيعية للسكان 18139 نسـمة، و هذا خلال فترة زمنية لا تتعدى (08) ثماني سنوات.

ج \ انخفاض في النمو السكاني (1962 – 1966): تحصلت الـبلاد فـي هـذه المرحلـة علـى الاستقلال، و شهدت مدينة الميلية تراجع في عدد السكان المقيمين بها حيث عاد سكان المحتشـدات إلى مواطنهم،و بلغت الزيادة السكانية خلال أربع سنوات 11619 نسمة.

د \ ارتفاع مستمر في النمو السكاني (1966 - 2008): تتميز هذه المرحلة بالاسـتمرار الـدائم للنمو السكاني في المدينة و هذا راجع إلى عدم وجود عوائق تبطئ النمو الـديمغرافي فالاسـتقلال الذي حصلت عليه البلاد في المرحلة السابقة جعل من الدولة تعيد هيكلة الاقتصاد العـام و تـوفير مختاف المرافق و التجهيزات من اجل تحسين الحياة الاجتماعية للسكان (على وجـه الخصـوص العمل،الصحة،و التعليم)،وكانت الزيادة الطبيعية للمدينة خلال 42 سنة حوالي 38557 نسمة.أنظـر الشكل رقم (01).



2. توزيع الكثافة السكانية في مدينة الميلية:

يـتأثـر التوزيـع المجالـي للسكـان فـي أي مديـنـة بالعـوامـل التـاريخيـة (تحديد النمط العمراني المناسب)، و العوامل الطبيـعـيـة (المواليـد و الوفيـات).

قدر عدد السكان مدينة الميلية سنة 2008 بما يقارب 46199 نسـمة ، تتـ ـوزع علـى مسـاحة 809.97 هكتار،و ذلك عبر القطاعات العمرانية لمدينة الميلية ،و قدرت الكثافة السـكانية بالمدينـة حوالي 626.11 نسمة/هكتار.

1.2. مدينة الميلية: توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية:

جدول رقم (02)- توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية سنة 2008:

رقم القطاع	مقدار المساحة		عدد السكان		
	هـكتار	النسبة (%)	نسمة	النسبة(%)	نسمة/هـ
01	42	5.18	5456	11.81	129.9
02	162.75	20.09	2291	4.96	14.08
03	115	14.2	4940	10.69	42.96
04	108.25	13.36	6083	13.17	56.19
05	50.25	6.2	7628	16.51	151.8
06	98.25	12.13	2474	5.36	25.18
07	67	8.28	11430	24.74	170.6
08	166.47	20.55	5997	12.76	35.42
المجموع	809.97	100	46199	100	626.11

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(ONS) + معالجة.

نستنتج من خلال قراءتنا للجدول رقم (02) و ملاحظتنا للخريطة رقم (07) انـه يمكننـا تقسيم مدينة الميلية إلى (03) ثلاث فئات بارزة للكثافة السكانية لعام 2008م و المتمثلة فيما يلي:

أ \ كثافة سكانية كبيرة (129.9 – 170.6) نسمة/هكتار:

تشمل هذه الفئة القطاعات العمرانية التالية:(01 – 05 -07) حيث تتميز بالكثافة السكانية الكبيـرة، القطاع العمراني رقم 05 الذي يمثل وسط المدينة إلى جانب القطاعين رقـم (01) و (07)،حيـث تتراوح كثافة الهكتار الواحد في القطاع (07) حوالي 170.6 ن/هـ ، و ذاك لاحتوائه 7628 نسمة من السكان و على بمساحة 50.25هـ ، بينما القطاع العمراني رقم (01) ، الذي يضم 5456 نسمة أي بنسبة 11.81% من مجموع سكان مدينة الميلية، يحتل هذا القطاع مساحة 42 هكتار و كثافـة سكانية عالية مقدارها 129.9 نسمة/هـ و تضم هذه الفـئة القطـاع العمـرانـي رقم (07) الذي يحتل مساحة 67 هكتار و يحتوي على 11430 نسمة،و بلغـت الكـثافـة السـكانية بـه 170.6 نسمة/هـ .

تتميز هذه القطاعات الثلاثة بانتشار الأحياء الشعبية و العمارات، كما تشتمل على مختلف التجهيزات و المرافق الإدارية و التجارية التي تستقطب أكبر من السكان.

ب \ كثافة سكانية متوسطة(25.18 – 56.19) نسمة/هكتار:

تشتمل هذه الفئة على القطاعات (03–04 -08-06) التي تتواجد بجوار الفئة الأولى (مركز المدينة)، حيث تتميز على العموم بكثافة سكانية متوسطة و بلغ متوسط الكثافة لهذه القطاعات العمرانية 39.93 نسمة/هكتار،إذ أن القطاع العمراني رقم(04) الذي بلغ مساحة108.25 هكتار،و الحجم السكاني به يقدر 6083 نسمة أي بما يعادل13.17 % من المجموع الكلي لسكان المدينة، وصلت الكثافة السكانية قرابة 56.19 نسمة/هكتار،بينما كانت مساحة القطاع رقم(03) حوالي 115 هكتار، أي بما يعادل14.2% من المجموع الكلي لمساحة المدينة وكان الحجم السكاني يقدر بـ 4940 نسمة أي بما يعادل10.69% من المجموع الكلي لسكان المدينة بلغت الكثافة السكانية به 42.96 نسمة/هكتار ،في حين كانت المساحة في القطاع العمراني رقم (08) قرابة166.47 هكتار،الحجم السكاني الذي يقدر5997 نسمة و هذا بكثافة سكانية تقدر بـ35.42 نسمة/هكتار،و كذلك القطاع رقم (06) الذي بلغت مساحته98.25 هكتار أي بما يعادل12.13% من المجموع الكلي لمساحة المدينة، و عدد السكان قدر بـ 2474 نسمة ،و سجل بهذا القطاع انخفاض كثافة سكانية قدرت بـ 25.18 نسمة/هكتار.

تتميز هذه الفئة بانتشار الأحياء السكنية الجديدة من سكنات فردية و جماعية ،كما أنها تمتلك محلات تجارية و مرافق خدماتية كالمستشفى و محطة المسافرين .

ج \ كثافة سكانية ضعيفة (14.07) نسمة/هكتار:

تتواجد هذه الفئة في الجهة الشمالية من مدينة الميلية فوق مرتفعات شديدة الانحدار و لهذا السبب فالكثافة السكانية بها ضعيفة مقارنة بسابقاتها المقدرة بـ 14.08 نسمة/هكتار،حيث تشمل هذه الفئة القطاع العمراني رقم (02) الذي يشغل مساحة 162.75 هكتار بنسبة 20.09 % من المساحة الكلية للمدينة،و قدر عدد السكان به2291 نسمة ما يعادل 4.96 % من مجموع سكان مدينة الميلية. وتنتشر بهذا القطاع المساكن الفردية بصفة خاصة و كذا البناء الذاتي المدعم من طرف الدولة.

الخريطة رقم 07

مدينة الميلية

تــــوزيع الكثافـــة السكانيـــة

نسمة / هـ :

170.6-129.9

56.19-25.18

14.07

حدود المدينة

0 2 4 كم

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

2.2.العوامل التي تؤثر في الكثافة:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في اختلاف كثافات السكان الحضر من مدينة إلى أخـرى مـن أبرزهـا: أحجام المدن ،و الخصائص التضاريسية لمواضعها و الوظائف التي تقدمها المدن و علاقتها بالمدن الأخرى كقرب أو بعد المدينة من مدينة كبرى و تباين خططها و طرق تقسيم أراضيها و شوارعها ووجود المساحات الخضراء و المناطق المكشوفة فيها و أصناف الدور السائدة فيها و نوع و حداثة وسائط النقل و الحركة خلالها و تاريخها .و من المحتمل أيضا أن تختلف كثافات سكان مدن البلدان الصناعية عن مدن البلدان الزراعية بصورة عامة.

جدول رقم (03) – تطور الزيادة الطبيعية في مدينة الميلية(1977-2008):

المؤشر / السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد المواليد (نسمة)	عدد الوفيات (نسمة)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل المواليد (‰)	معدل الوفيات (‰)	معدل الزيادة الطبيعية (‰)
1977	13392	842	246	596	6.29	1.84	4.45
1987	24027	3714	463	3251	15.46	1.93	13.53
1998	34730	3133	503	2630	9.02	1.45	7.57
2008	46199	2473	509	1964	5.35	1.10	4.25

المصدر: السجلات الحيوية لبادية الميلية لسنة 2008.

من خلال استقرائنا للجدول رقم (03) الذي يوضح لنا تطور أعداد المواليد و الوفيات و كذا الزيادة الطبيعية، بحيث نلاحظ تزايد مستمر في حجم السكان من سنة 1977 بمقدار 13392 نسمة إلى أن وصل حجم سكان المدينة 46199 نسمة سنة 2008م.

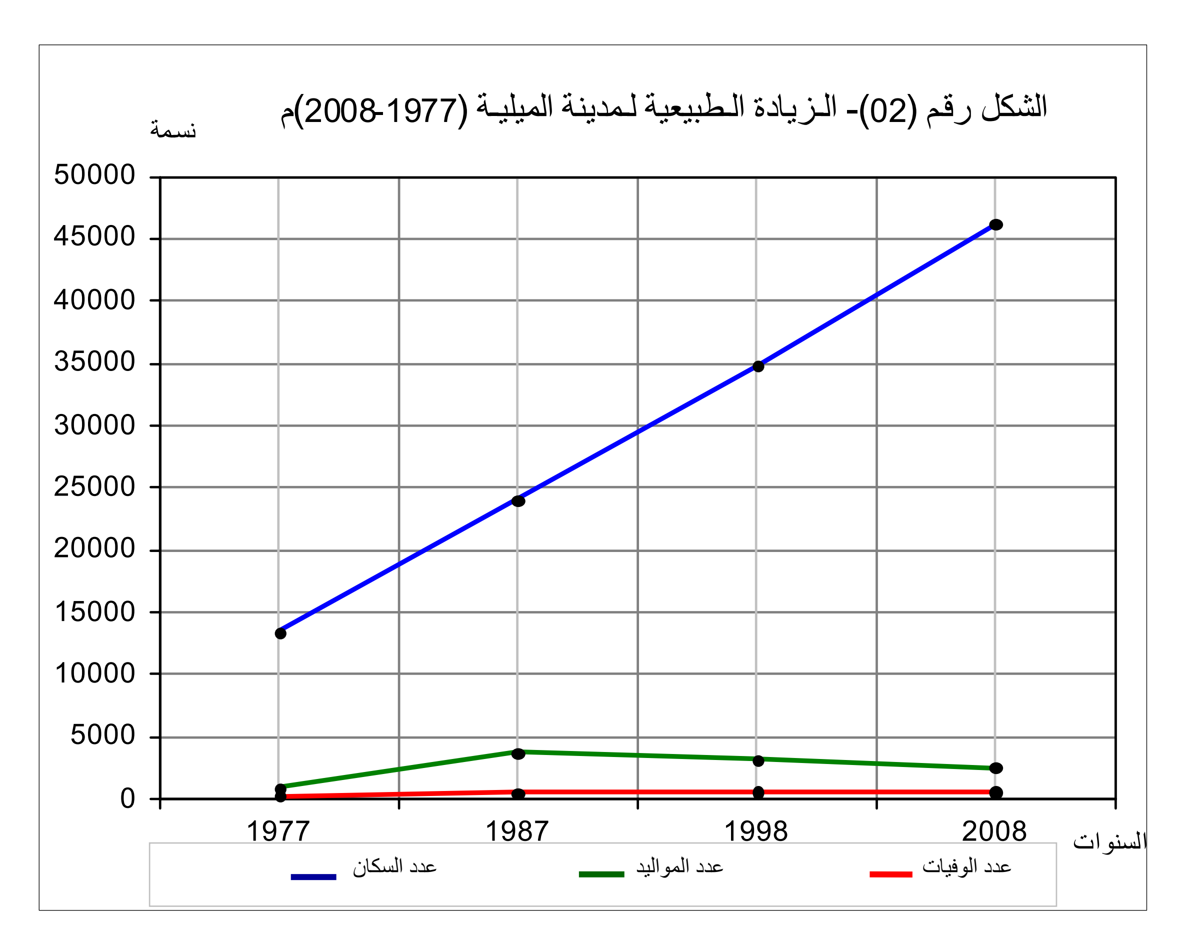
أ \ المواليد: تميز تطور عدد المواليد في مدينة الميلية بوجود مرحلتين في مسيرة تطوره ،إذ نجـد تزايد من842 مولود إلى 3714 مولود بين سنتي(1977-1987) على التوالي، حيث وصل فـارق الزيادة في حجم المواليد 2872 مولود ،في حين شهد تناقص مستمر في عدد المواليد في الفتـرتين الأخيرتين من الإحصاء العام للسكان حيث سنة 1998 قدر عددهم فـي المدينـة 3133 مولـود و تراجع هذا الحجم سنة 2008 ليصل 2473 مولود و أعلى معدل للمواليد سجل سنة 1987 بمقـدار 15.46 ‰ كما سجل انخفض قيمة لهذا المعدل سنة 2008 بحوالي 5.35 ‰، و التفسير المنطقـي

لهذا التراجع هو إلى تدهور الأوضاع الأمنية خلال الفترة (1987-1998)، بينما السبب الثاني هـو تحسن درجة وعي المجتمع و سياسة تنظيم النسل التي من شأنها تحسين ظروف معيشـة للسـكان حاضرا و مستقبلا.

ب \ الوفيات: بالنسبة لتطور عدد الوفيات في مدينة الميلية نميز استمرار واضح في الوفيات ،حيث سنة 1977 قدر بـ 246 متوفي و ارتفع إلى 463 متوفي سنة 1987 ،بينما في سـنتي 1998 و 2008 كان الارتفاع في عدد الوفيات طفيف جدا و هذا بـ (503 و 509) متوفي على التوالي أي بفارق في الزيادة وصل (06) ستة وفيات خلال عقد من الزمن. وهذا يدل بصفة واضـحة علـى تحسن الظروف الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية في المدينة.

ج \ الزيادة الطبيعية: تتوافق الزيادة الطبيعية مع تطور عدد المواليد في المدينة، حيـث نلاحـظ تزايد مستمر لكن بصورة متقطعة، ففي سنتي 1977 و 1987 وصل فارق الزيـادة إلـى 2655 نسمة، بينما منذ سنة 1987 الذي كانت الزيادة الطبيعية خلاله 3251 نسمة بدأت فـي الانخفـاض بشكل متوسط ،إذ تراوحت بيـن (621 – 666) نسـمة فـي الفترتيـن (1987-1998) و (1998-2008) على التوالـي.

مما سبـق نستنتـج أن الزيـادة الطبيعية تساهـم شكل واضح فـي النمـو الـديمغرافي للسكان بمدينـة الميلية ، لكن العامل التاريخي و الاقتصادي للمدينة يجعلها محطة جـذب لسـكان الضواحي و المناطق المجاورة للمدينة باعتبارها المدينة الوحيدة الموجودة بهـا كـل المرافـق و التجهيزات الضرورية لتلبية الاحتياجات اليومية لجميع السكان و بالتالي فـالهجرة الداخليـة نحـو المدينة أو ما يسمى بالنزوح الريفي يلعب دوره في زيادة سكان المدينة.



3. التركيب النوعي و العمري لسكان مدينة الميلية:

ترتكز أي دراسة سكانية على هذين العنصرين و ذلك لتوضيح التباينات الموجودة في مجتمع ما من ناحية العمر و النوع قصد المساهمة في تحديد معالم و أبعاد التركيبة الاقتصادية،و الاجتماعية أيضا لأفراد المجتمع و معرفة درجة القدرة على العمل حتى يمكن تجميدها من اجل دفع عجلة التنميـة؛ سوف نتناول عنصري النوع و العمر و نقوم بتحديـد نسبة الذكور و الإناث و ذلـك بالاعـتماد على الفئـات العمـرية الكبرى حيث يتم اعتمادها كذلك في التحليـل الاقتصـادي و الوظيـفي لسـكان مـدينة الميليـة.

الجدول رقم (04) - توزيع السكان حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى:

الفئـة	النوع / السنة	عدد الذكور العدد (نسمة)	عدد الذكور النسبة (%)	عدد الإناث العدد (نسمة)	عدد الإناث النسبة (%)	العدد الإجمالي العدد (نسمة)	العدد الإجمالي النسبة (%)	نسبة النوع
14 – 0	1998	8886	19.3	8693	18.9	17579	38.5	102.2
	2008	6943	15	6756	14.7	13699	29.7	102.7
65 – 15	1998	13002	29.1	13020	28	26022	57.1	99.8
	2008	15231	32.8	15178	33	30409	65.8	100.3
65 فأكثر	1998	1040	2.3	1122	2.4	2162	4.7	92.7
	2008	1027	2.2	1064	2.3	2091	4.5	96.5
المجموع	1998	22928	50.7	22805	49.3	45733	100	100.5
	2008	23201	50	22998	50	46199	100	100.8

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنتي (1998- 2008).

يتبين لنا من الجدول رقم (04) الذي يمثل توزيع السكان حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى مايلي:

أ \ الفئة الأولى (0- 14) سنة: تمثل هذه الفئة 7.29% من إجمالي سكان المدينة سـنة 2008م، وهي اقل مما كانت عليه في 1998م، إذ تمثل 2.38% من إجمالي سكان المدينـة، وقـد قـدرت الزيادة خلال عقد من الزمن 3880 نسمة، ويتوزع فيها كل من الذكور والإنـاث بنسب متقاربـة، 15% و 14.7% لكل واحد منهما علي التوالي ، مشكلة قاعدة الهـرم السكاني النوعي و العمـري للمدينة ،و تعد هذه الفئة فئة صغار السن ،أو المعالين من المنظور الاقتصـادي ، ونسـجل فيهـا تناقص فئة الذكور بـ 1943ذكر في حين تناقص فئة الإناث بلغ 1937 أنثي ونسبة النوع في هذه الفئة 102.7 ذكر لكل 100 أنثي بعدما كانت 102.2 ذكر لكل100أنثى.

ب \ الفئة الثانية (15- 65) سنة: وهي الفئة النشطة و المؤهلة للعمـل، و تشـكل 65.8 %مـن إجمالي سكان المدينة سنة 2008م و هو أكبر مما كانت عليه سنة 1998م و التي تمثـل 57.1 %

من إجمالي السكان، و قد عرفت هذه الفئة زيادة قدرها 4387 نسمة، وهي الأخرى يتوزع فيها كلى النوع بشكل متوازن حيث يمثلان 32.8 % بالنسبة للذكور و33 % بالنسبة الإناث، وقد بلغت زيادة الذكور2229 ذكر والإناث 2158 أنثى، وارتفعت نسبة النوع إلى 100.3 ذكر لكل100 أنثى سـنة 2008م بعد أن كانت سنة 1998م 99.8 ذكر لكل 100 أنثى.

ج \ الفئة الثالثة (65 وأكثر) سنة: تضم كبار السن و تمثل الفئة المعالة من الناحية الاقتصـادية، تشكل 4.5 % من إجمالي سكان المدينة لعام 2008م **،**و قد عرفت هذه الفئة نقصان71 نسمة و هي الفئة الوحيدة التي عرفت تفوق نسبة الإناث على الذكور بفارق طفيف جدا، وهـي واقعيـة كـون الذكور يتعرضون لحوادث ومخاطر عدة أثناء العمل والتنقل وقبل بلوغهم هذه الفئة العمرية ، بينما الإناث وبحكم العادات والتقاليد فهن أقل عرضة للأخطار والحوادث نظرا لطبيعة أعمالهن،وبلغـت زيادة الذكور13 ذكر والإناث 58 أنثى، وارتفع النوع إلى 96.5 ذكر لكل100أنثى، بعد أن كانـت تمثل92.7 ذكر لكل 100أنثى.

د \ تطور نسبة النوع بمدينة الميلية حسب الفئات العمرية:

يـتبين لنا من خلال الجدول ، يمـكن الوقـوف على جملـة من الحقائـق التي تميـز المجتمـع الجزائري الفتـي في تركيـب سكانـه،حيث سنقوم بمقارنة نسبة النوع بمدينة الميلية بالفترتـيـن 1998م و 2008م .

فـقيمة نسبة النوع تتراوح ما بين 92.7 ذكر لكل 100 أنثى ،و بين 102.7 ذكر لكل 100 أنثى و التغير في مقدار نسبة النوع بين سنتي 1998 و 2008 فهي تتراوح بـين (- 3.8) ،و (+0.5) و يختلف من فئة عمرية لأخرى، ونسجل مجموع نسبة النوع لسنتي(1998 - 2008) بمقدار100.5 ذكر لكل 100 أنثى و 100.8 ذكر لكل 100 أنثى على التوالي و هو ما يبين التقارب العددي بـين النوعين ذكور،و إناث.

الذكور
الإنـاث
سنة
65 فأكثر
15-65
0 -14
نسمة
15000 10000 5000 0
0 5000 10000 15000

مخطط رقم (03) – توزيع السكان حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى لعام 2008.

4.الـهجـرة في مدينـة الميليـة:

على امتداد التاريخ، انتقل الناس من بلد إلى آخر لأسباب كثيرة فقد يسعى المهـاجرون للعـيش و الاستقرار فيه و البحث عن عمل أفضل. فالهجرة من العوامل المؤثرة في تغيير عدد السكان بأيـة المدينة و تمكننا من إبراز درجة جاذبيتها أو طردها لهم. إن الهجرة هي المسـؤولة عـن حـدوث 40% من الزيادة السكانية في المدن، تسهم الهجرة إسهاما كبيرا في نمـو المنـاطق الحضـرية .و القرار الذي يتخذه فرد من افرد الأسرة بأكملها بالتحرك هو قرار معقد يتأثر بكـل مـن "دفـع أو الطرد" الأوضاع في الموطن و"جذب" الحياة في المدينة،و يتفاوت هذا المزيج من حين لآخر و من مكان لآخر،و عموما تهيمن عوامل "الدفع" كحافز للانتقال ،و إن كان "جذب" المدن هو الـذي قـد يحدد جهة المقصد.

الأسباب العامة للهجرة من الموطن الأم هي كـ ـالتالي:

1. الأمل في الحصول على عمل أو توقع ذلك.
2. قلة الحواجز التي تحول دون الهجرة.
3. الخدمات و المرافق أفضل عموما في المدينة.
4. تدهور الحياة في الريف.

1.4.الوافدون إلى مدينة الميلية: (الهجرة الداخلية)

الجدول رقم (05) ـ مصادر الهجرة الداخلية إلى مدينة الميلية 2008م :

مصدر الهجرة	العدد	النسبة (%)	مصدر الهجرة	العدد	النسبة (%)
أولاد يحي	365	11.4	عين قشرة	826	25.7
أولاد قاسم	391	12.2	واد آدار	271	8.4
أولاد دباب	246	7.6	قسنطينة	132	4.1
السطارة	54	1.7	القـل	301	9.4
العنصر	305	9.5	غبالة	41	1.3
أولاد رابح	72	2.2	القـ ـ ـ ـرارم	112	3.5
سيدي معروف	96	03	المجموع	3212	100

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية الميلية 2009 + معالجة.

إن المجموع العام لعدد السكان الوافدين إلى مدينة الميلية وصل 3212 وافـــد و ذلـك خلال سنة 2009م ، بحيث يتضح من خلال الجدول ر قم (05) و ما نلاحظه من الخريطـة رقـم (08)،أن مصادر الهجرة الوافدة لمدينة الميلية من المناطق التي تنتمي إلى إقليمها تشكل قـــرابة 908 وافـــد أي ما يعادل نسبة 28.3 % من المجموع الكلي للوافدين باتجاه المدينـة ، حيـث تضم كـل من أولاد قـاسم بـ 391 وافـــد أي بنسبة 12.2 % مـن المجمـوع الكلـي للوافدين ، تليه كل من أولاد دباب ، و واد آدار بـحجم (246 ،271) وافد على الترتيب ، في حين بلغ عدد الوافدين إلى المدينة من البلديات داخل الولاية حوالي 933 وافد أي ما يعـادل 29% مـن المجموع الكلي للوافدين باتجاه المدينة ، إذ أن أكبر حجم للوافدين لمدينة الميلية كان من بلدية أولاد يحي بحوالي 365 وافد أي بنسبة 11.4 % من المجموع الكلي للوافدين ، تليه بلدية العنصر بـ 305 وافد أي بنسبة 9.5 % من المجموع الكلي للوافدين ،كما يتجه الوافدون مـن بلـديات أولاد رابح،السطارة ، سيدي معروف، غبالة.

في حين نجد إقبال واسع من مناطق خارج الولاية نحو مدينة الميلية بحجم قدره 1371 وافد أي ما يعادل 42.7 % من المجموع الكلي للوافدين باتجاه المدينة ، نجد من ولاية سكيكدة كل مـن عين قشرة التي تضم أكبر عدد للمهاجرين الوافدين إلى مدينة الميلية بـ 826 مهاجرا مـا يعـادل 25.7% من المجموع الكلي للمهاجرين باتجاه المدينة ، توافد لا بأس به من المهاجرين من مدينـة القل و ذلك بمقدار 301 مهاجرا .انظر الخريطة رقم (09).

أي ما يعادل نسبة 9.4 % من المجموع الكلي للوافدين لمدينـة الميليـة ، و مـن ولايـة قسنطينة هناك ما يقارب 132 وافد بنسبة 4.1 % من المجموع الكلي للوافدين لمدينـة الميليـة،و ولاية ميلة من بلدية القرارم بحجم يصل إلى 112 وافد بنسبة 3.5 % من المجموع الكلي للوافـدين لمدينة الميلية.

الخريطة رقم 10

ولاية جيجل
الوافــدون إلى مدينة الميليـــة
حسب البلـــديات

البحـر الابيــض المتوســط

حدود الولايــة

حدود البلـــديات

500 300 50 1 وافــد

المصدر: من إنجاز الطالبــة اعتمادا على مكتب الانتخابـــات لبلديــة الميليــة 2009.

الخريطة رقم 11

شمال شرق الجـزائر
الهجرة الوافــدة الى مدينة الميليـــة
من ولايات الشرق

البحــر الابيــض المتوســط

حدود دوليــة

حدود الولايـــات

منطقــة الدراســة

800 300 100 وافــد

المصدر: من إنجاز الطالبــة اعتمادا على مكتب الانتخابـــات لبلديــة الميليــة 2009.

نـ ـلاحظ مما سبق أن جميع المناطق التي يتجه منها الوافدون إلى مدينـة الميلـة هـي مناطق عرفت غياب عوامل ضرورية لاستقرار السكان في مناطقهم الأصلية مثل العامـل الأمنـي الذي تأثرت به أغلبية المناطق الجبلية المجاورة للمدينة و كـذلك لننسـى العامـل الاقتصـادي و الاجتماعي،حيث أن غياب المرافق و الخدمات العمومية يؤدي إلى البحث عن أفضل مكان يلبي هذه الاحتياجات و بالتالي فان اقرب منطقة تتوفر فيها هذه الصفات هي مدينة الميلية،و بخصوص ولاية قسنطينة فان العامل الرئيسي لهذا التوافـ ـد هو الارتباطات الاجتماعية مثل الزواج.

2.4.المغادرون من مدينة الميلية: (الهجرة الخارجية)

الجدول رقم (06) ـ مصادر الهجرة الخارجية لمدينة الميلية 2008م :

اتجاه الهجرة	العدد	النسبة (%)	اتجاه الهجرة	العدد	النسبة (%)
قسنطينة	7068	41.2	الجزائر	3308	19.3
جيجل	3253	18.9	الطاهير	147	0.8
سكيكدة	1117	6.5	أولاد يحي	123	0.7
ميلة	1042	6.1	ولايات أخرى	169	01
عنابة	904	5.4	فرنسا	15	0.1
المجموع	17146		100		

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية الميلية لسنة 2009+معالجة.

من خلال ما نلاحظه من الخريطة رقم (10) و الجدول رقم (06)،أن السـكان المغـادرون لمدينة الميلية قدر عددهم لسنة 2009 حوالي 17146 مغادر،حيث نجد أن مجموع المغادرين مـن المدينة من داخل ولاية جيجل وصل 3523 مغادر و ذلك بنسبة 20.5% مـن المجمـوع الكلـي لمغادري مدينة الميلية،و على رأسهم مقر الولاية جيجل بحجم وصل إلى 3253 مغادر أي ما يعادل نسبة 18.9 % من المجموع الكلي للمغادرين،كما نجد كل من بلديـ ـتي الطـاهير و أولاد يحـي بحوالي (147 ، 123) مغـ ـادر على الترتيب.

الخريطة رقم 08

ولاية جيجل
المغادرون لمدينـــة الميليـــة
حسب البلـــديات

البحـر الابيـض المتوسـط

خيري واد عجول – سيدي عبد العزيز – الميليـة – جيجل – الأمير عبد القادر – قاوس – الطاهير – الشقفة – الجمعة بني حبيبي – العنصر – برج الطهر – العوانة – سطارة – بلهادف – اولاد يحيى – سلمى بن زيادة – تاكسنة – وجانة – زيامة منصورية – الشحنة – اولاد عسكر – اولاد رابح – سيدي معروف – غبالة – ايراقن – بن ياجيس – جيملة

حدود الولايـة
حدود البلـديات

0 6كم 12كم
5000 1000 100 مغادر

المصدر: من إنجاز الطالبـة اعتمادا على مكتب الانتخابـات لبلديـة الميليـة 2009.

الخريطة رقم 09

شمال شرق الجـزائر
الهجرة المغادرة من مدينة الميليـــة
الى ولايات الشرق

ش

فرنسـا – ولايات أخرى – البحـر الابيـض المتوسـط – الجـزائر – عنابة – سكيكدة – الطارف – جيجل – بجاية – قالمة – ميلة – قسنطينة – سوق أهراس – سطيف – برج بوعريريج – أم البواقي – باتنة – الجلفة – خنشلة – تبسة – بسكرة

حدود دوليـة
حدود الولايـات
منطقة الدراسـة

10000 5000 1000 100 مغادر

0 12 24كم

المصدر: من إنجاز الطالبـة اعتمادا على مكتب الانتخابـات لبلديـة الميليـة 2009.

و نجد الوجهة التي يقصدها المواطنون المغدرين للمدينة باتجاه الولايات الأخرى أين بلغ عددهم ما يقارب 13608 مغادر أي بنسبة تصل إلى 79.4 % من المجموع الكـ ـلي للمغـادرين خـ ـارج المدينة ،حيث نسجل في ولاية قسنطينة عدد المهاجرين وصل 7068 مغادر ،وذلك بنسبة 41.2 % من المجموع الكلي لمغادري مدينة الميلية ، تليه الجزائر العاصمة بحجـم سـكاني وصـل 3308 مغادر أي ما يعادل 19.3 % من المجموع الكلي لمغادري مدينة الميلية ،كما نجد كل من ولايـات ميلة،سكيكدة،عنابة و ولايات أخرى يتجه إليها سكان مدينة الميلية لأسباب مختلفة.

للعلـم فإن أبرز الأسباب التي دفعت بسكان مدينة الميلية للهجرة إلى هذه المدن و الولايات و مغادرتهم موطنهم الأصلي ، هو تدهور الحالة الأمنية في سنوات التسعينات و عدم استقرارها في بعض المناطق من الإقليم إلى الوقت الحالي ، نجد أيضا العامل الاقتصادي المتمثل في الاسـتقرار بالقرب من مكان العمل ، و عامل القرب بين مدينتي جيجل و الميلية ، كما لا ننسى تأثير العلاقات الإجتماعية (زواج الإناث) ، و بالنسبة لولاية قسنطينة التي تستحوذ على أغلبية المهـاجرين مـن المدينة (7068 مغادر) كان عامل الاستقطاب كبير لسكان المدينة نظـرا للأهميـة الاقتصـادية و الاجتماعية التي تتسم بها ولاية قسنطينة و هناك العامل النفسي الذي يدفع بالهجرة إليها منـذ أمـد بعيـد ،الشيء الذي يؤكده هو أن معظم سكان قسنطينة ينحدرون من حيث الأصل الجغرافي إلـى إقليم القبائل الصغرى و خاصة من بادية الميلية ، كما أن قبلة سكان مدينة الميليـة كثيـرة باتجـاه الجزائر العاصمة التي تعتبر نواة استقطاب لجميع سكان الوطن.

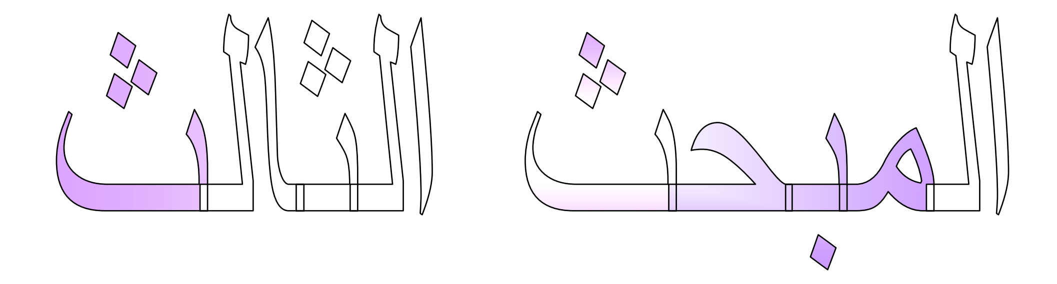
كما سجلنا حوالي 15 شخص وصلت بنسبتـهم 0.1 % من المجموع العـام للسكـان المغادرين مدينـة الميلية خارج الحدود الجزائرية باتـجاه فرنسا.

خلاصة:

من خلال دراستنا لأهم الخصائص السكانية لمدينة الميلية، اتضـح أن الارتفاع المستمر في النمو السكاني هو الميـزة المشتركة في جميع مدن الجزائرية ، و هذا راجـع بالتأكيد إلـــى التحـسن المستمر في الأوضاع الصحية و الاجتماعية. وقد وصل عدد سكان مدينة الـميلـية سنة 2008م إلى قـرابة 11469 نسمة.

فـالكثـافـة السكانيـة فـي مدينـة الميليـة سنـة 2008م وصلـت إلـــى قـــرابة (129.9 - 170.6) نسمة/هكتار كـأقصـى نسبـة لـها و تركـزت فـي مركــز المدينـــة لـما يحتويه من تجهيزات و مرافق تخدم المواطن (إداريـة، خدماتيـة، صحيــة ،تجــارية، تعليميـة، ثقافيـة...الخ).

أمـا الهجرة فهـي أحـد المميزات الديمغرافية التـي تميـز المدينـة منـذ الاسـتقلال لأسبـاب منـها البحـث عـن الخدمـات و المـرافـــق التي كانت و لاتـزال الأفضل فـي المدينة و تزامنـها مـع تدهور الحياة في الريف.



مدينة الميلية : الخصائص الاقتصادية

تمهيد

1. السكان النشطون - الداخلون في سن العمل

2. التطور العددي لحجم القوى العاملة

3. توزيع المشتغلين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية

خلاصة

تمهيد:

في هـذه الدراسـة سـوف نسلـط الضـوء على التحليـل الاقتصـادي و البنيـة التحتيـة لمدينة الميلية و سنتنـاول مـن خلالـه علـى التركيـب الاقتصـادي للسكـان بالمدينـة و كيفيـة توزيـع المشتغليـن حسـب القطاعـات الاقتصاديـة، وذلـك لتبييـن العـلاقـة الموجـودة بين النشاطـات الممارسـة مـن طـرف السكـان المحلييـن وعلاقاتـها مـع المجال الحضري.

التركيب الاقتصادي للسكان:

يعتمد إلى مجتمع في حياته على عمل مجموعة من السكان تتحمل مسؤولية إعالة الجزء الأكبر من المجتمع و دراسة التركيب الاقتصادي تعد من المؤشرات الهامة للحكم على تطور المدينة بمفهـوم اقتصادي أو تقهقر مكانتها من خلال الدور المهم في توجيه الهجرات الوافدة أو المغادرة منها.

التركيب الاقتصادي هو ناتج لظروف البيئة الحضرية في المدينة ،و يبرز مدى التوازن بين النمـو السكاني و النمو الاقتصادي لذا سيتم التطرق إليه من خلال دراسـة معـدلات الشـغل و النشـاط الاقتصادي و الإعالة و ما يتصل بذلك من سكان قادرين على العمل و آخرون يشتغلون فعـلا ثـم توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية بالمدينة.

1. السكان النشطون - الداخلون في سن العمل:

تمثل الفئة النشطة (15 سنة حتى سن 64) بالمدينة، و يبلغ تعدادها 30409 نسـمة سـنة 2008 مشكلين بذلك 65.82 % من إجمالي سكان المدينة، و قد تطورت نسبيا مقارنـة بسـنة 1998، إذ كانت تمثل 26022 نسمة و هذا بنسبة 57.1 % من إجمالي سكان المدينة ،وبلغت الزيادة المطلقـة في حجم هذه الفئة 4387 نسمة خلال 10 سنوات أي بزيـادة 439 نسمة/سنويا ، هـذه الفئـة يمكـن تقسيمها إلى:

1.1. القوة غير العاملة: تدخل ضمن الفئة العمرية (15 - 65) سنة ،وتتكون من الأفراد القادرين على العمل و المؤهلين له، لكنهم غير راغبين فيه، حيث تشمل ربات البيوت،المرضى و المعـاقين والطلبة ،وقد وصل تعدادهم سنة 2008م إلى 1937 نسمة أي ما يعادل 4.19 % من إجمالي سكان المدينة،و تستحوذ هذه الفئة على 6.4 % من إجمالي السكان الداخلين في سن العمل.

2.1. القوة العاملة: تعرف هذه الفئة بأنها تتكون من " الأفراد القـادرين علـى العمـل، و الـذين يعملون، وكذا العاطلين عنه بعد أن كانوا يعملون فيما سبق ثم انقطعوا عنه، و هـذا إلـى جانـب الأفراد الذين لم تسبق لهم العمل، و الباحثين عنه و لم يجدوه".

بلغ تعداد هذه الفئة 28472 نسمة أي بنسبة 61.63 % من إجمالي سكان مدينة الميلية سنة 2008م و يمكننا تقسيم هذه الفئة إلى قسمين:

3.1. السكان العاملين فعلا: تمثل هذه الفئة السكان المشتغلين فعلا، و قد بلغ حجم هذه الفئة 22540 نسمة، بما يعادل 48.79 % من إجمالي سكان المدينة لسنة 2008م ، و هي تمثل 74.12 % من إجمالي حجم فئة السكان النشطين و الداخلين في سن العمل، و تعرف هذه الفئة بالقوة المنتجة كونها الوحيدة المعيلة لبقية أفراد المجتمع، و عندما نقارنها بسنة 1998م التي بلغ تعدادها 6224 نسمة أي أن هذه الفئة عرفت زيادة 16316 نسمة خلال 10 سنوات ،بمعدل 1632 مشتغلا/سنويا،و هو معدل كبير مقارنة بزيادة السكان لنفس الفترة 466 شخص/سنويا،و يمكن تفسير سرعة التطور في نسبة المشتغلين إلى عدة عوامل منها،عودة الاستقرار الأمني بالمنطقة والتصريح الحقيقي لأغلبية المستجوبين نظرا لتطور الوعي القومي فيما يخص الهدف من وراء استغلال هذه النتائج،و العمل الثاني هو التطور المستمر للسياسة الاقتصادية للبلاد و ما أنجز عنها من فتح مناصب شغل في إطار تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل و تدعيمهم بقروض مالية و توفير الإمكانيات اللازمة للعمل.

4.1. البطالون: هم السكان القادرون على العمل و ينتمون للفئة النشطة، و لقد بلغ تعدادهم 5932 نسمة سنة 2008م، أي بنسبة 12.84 % من إجمالي سكان المدينة ،و 20.83 % من إجمالي القوة العاملة،و لقد ارتفعت البطالة بمدينة الميلية خلال 10 سنوات بحجم 2567 بطال و هو يوافق معدل 257 بطال/سنويا،و هي انعكاس واضح لتطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية بالمدينة و كذا في جميع أرجاء الوطن.

2.التطور العددي لحجم القوى العاملة :

من خلال الجدول رقم (07) الذي يوضح التطور العددي لحجم القوة العمالة في مدينة الميلية بين فترتي 1998م و 2008م ،و الذي نلمس من خلال معطياته التزايد المستمر في كلا التعدادين من القوة العاملة و المشتغلين فعلا و كذا معدل النشاط الاقتصادي الخام أو الصافي.

الجدول رقم (07) تطور التركيبة الاقتصادية لسكان مدينة الميلية للفترة (1998- 2008)م:

المتغيرات / السنة	عدد السكان	الداخلون في القوى العاملة	القوة العاملة	المشتغلون فعلا	معدل النشاط الاقتصادي (%)		نسبة التشغيل (%)
					الخام	الصافي	
1998	45733	26022	9589	6224	56.89	13.61	23.92
2008	46199	30409	28472	22540	65.82	48.78	74.12

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (1998)، ومديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (2008م).

فقد وصل معدل النشاط الاقتصادي الصافي 13.61 % ، حيث بلغ عدد المشتغلين فعلا 6224 عاملا، و بلغت نسبة التشغيل 23.92% و ذلك سنة 1998م ، إذا فمعدل النشاط الاقتصادي الصافي ضعيف مقارنة بسنة 2008م و هذا نتيجة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية التي مرت بها المدينة خلال هذه الفترة ،فعدد المشتغلين زاد بفارق 16316 مشتغلا و كان بالمقابل ارتفاع في معدل النشاط الاقتصادي الصافي بـ 48.78 % و نسبة السكان المشتغلين، وصلت قرابة 74.12% من إجمالي سكان المدينة،و يعود هذا الارتفاع إلى تحسن ظروف المعيشة بتوفر مناصب العمل بسبب السياسة التنموية المنتهجة في خلال هذه العشرية.

1.2. الـبـطـالـة:

قد تنطوي البطالة على مشاكل كبيرة لكل من الفرد و المجتمع، فبالنسبة للفرد، تمثل البطالة دخلا مفقودا ، أما بالنسبة للمجتمع ،فان البطالة يمكن أن تؤدي إلى الانخفاض في الإنتاج العام و في بعض الحالات تؤدي إلى الإجرام أو أي سلوك ضار بالمجتمع.

الجدول رقم (08) - تطور نسبة البطالة في مدينة الميلية (1977-2008)م:

السنوات	عدد السكان	عدد البطالين	نسبة البطالة (%)
1977	13392	637	4.76
1987	24027	1275	5.31
1991	27919	1675	5.99
1998	39620	3365	8.45
2008	46199	5932	12.8

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT)+الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (03) و تصفحنا لمعطيات الجدول رقم (08) الذي يبين لنا تطور نسبة البطالة في مدينة الميلية خلال الفترة الممتدة بين 1977م و 2008م انه لدينا نوع من التوازن بين عدد السكان و عدد البطالين، حيث كلما زاد عدد السكان ارتـــفع بـالمقابل عدد البطاليــن؛ و سنة 1987م كان فارق الزيادة في عدد البطالين هو 638 بطال خلال 10 سنوات أي ما يعادل 64 بطال/سنويا في حين كان فارق الزيادة خلال الفترتين (1987- 1991)م هو 400 بطال خلال 04 سنوات و قدرت هذه الزيادة بـ 100 بطال/سنويا و نسب البطالة تميـــزت بـالتقارب حيث تراوحت بين 5.31% و بين 5.99% ، و استمر تزايد نسبة البطالة لتصل12.8% من إجمالي سكان مدينة الميلية لسنة 2008م حيث بلغ فارق الزيادة خلال 10 سنوات 2567 بطال أي ما يعادل حجم 258 بطال/سنويا.

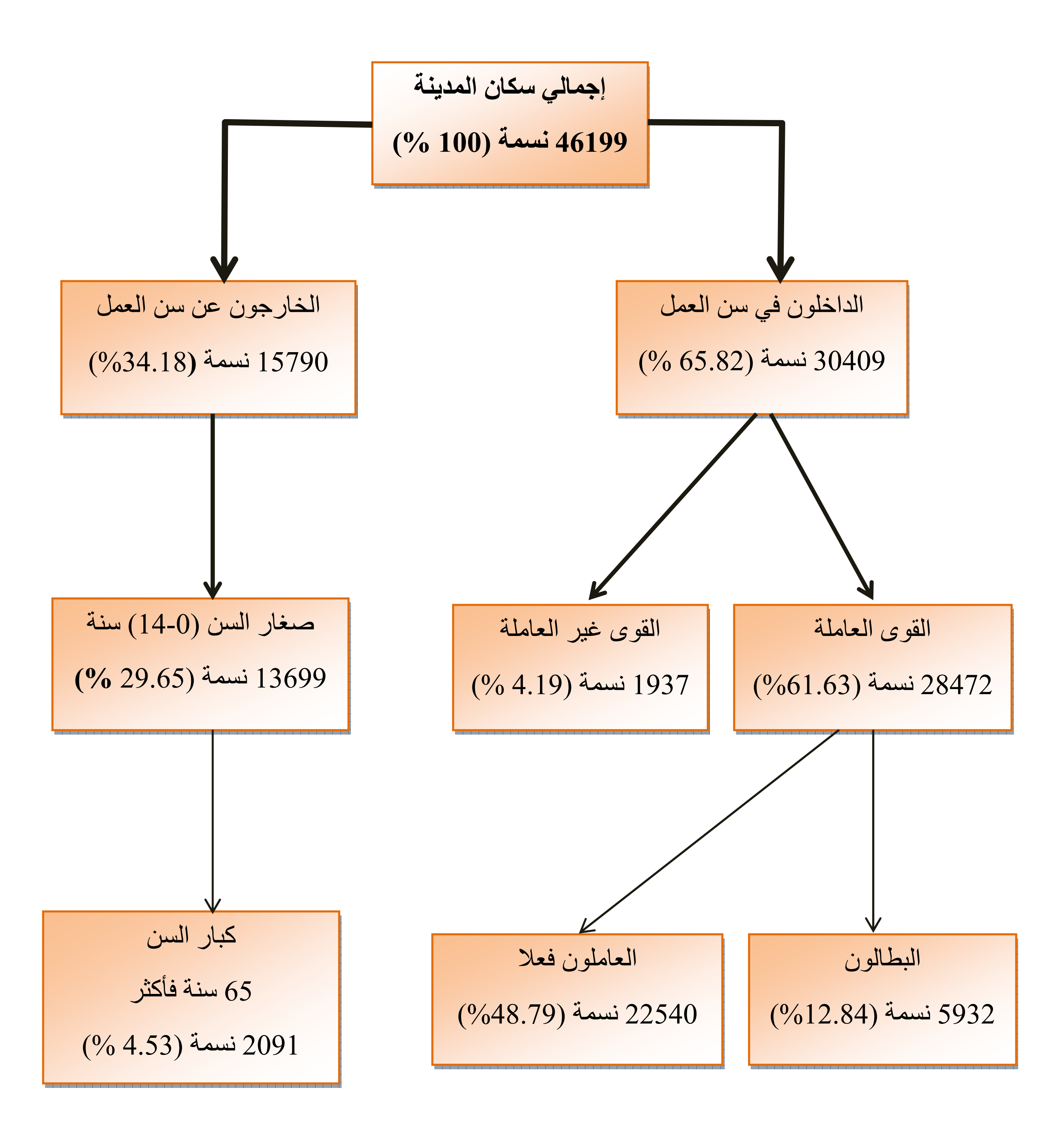
الشكل رقم (03)- تطور عدد البطالين في مدينة الميلية
(1977-2008)م

50000
45000
40000
35000
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0

1977 1987 1991 1998 2008

عدد السكان
عدد البطالين

مخطط رقم (02) مدينة الميلية: المخطط العام للتركيب الاقتصادي للسكان (2008م)



2.2. العمالة و الإعالة:

من خلال معطيات الجدول رقم (09) ،الذي يبين تطور عدد السكان مقارنة بعدد السكان المشتغلين فعلا مع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة بين (1977- 2008)م،حيث نميز وجود مرحلتين مـر بهما تطور عدد المشتغلين فعلا ،في الفترة (1977 -1991)م و الفترة (1991-2008)م إذ بلـغ فارق النقصان في عدد المشتغلين فعلا خلال 04 سنوات 210 أي حوالي 53 عامل/سـنويا ،فـي المقابل نسجل ارتفاع في عدد البطالين بمقدار 400 بطال أي 100 بطال /سنويا و ارتفعت نسـبة الإعالة من 4.89 **%** سنة 1987 إلى 6.22 **%** سنة 1991.

بينما ارتفعت نسبة المشتغلين فعلا منذ سنة 1998م إلى قرابة 17.92 % حتى وصلت سنة 2008م إلى 56.82 **%** مقابل انخفاض في معدل الإعالة لسنة 1998 بـ 4.58 **%** و ارتفاع هذا المعـدل ليصل 34.18 **%** سنة 2008 و يتوافق ذلك بارتفاع عدد البطالين إلى 5932 نسمة يعانون البطالة. انظر الشكل رقم (04).

الجدول رقم (09) تطور نسبة المشتغلين و الإعالة في مدينة الميلية (1977-2008)م:

السنة / عامـل	عدد السكان	عدد المشتغلين فعلا	عدد البطالين	نسبة المشتغلين فعلا (%)	معدل الإعالة (%)
1977	13392	1775	637	13.25	6.54
1987	24027	4073	1275	16.95	4.89
1991	27919	3863	1675	13.83	6.22
1998	34730	6224	3365	17.92	4.58
2008	46199	30409	5932	65.82	34.18

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (77،87،91،98)+ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية(2008).

3. توزيع المشتغلين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية:

' إن تصنيف فئة المشتغلين فعلا على مستوى المدينة عبر مختلف فـروع النشـاط الاقتصـادي و قطاعاته الكبرى:الفلاحة ، الصناعة ، البناء و الأشغال العمومية ، الخـدمات العامـة ، و معرفـة ديناميكية و حركية هذه الفئة برصد تطوراتها من زيادة و نقصانها ؛ هذا إلى جانب الوظيفة السائدة بالمدينة و تصنيفها على ضوئها هو ما يعرف بالتطور الوظيفي لأي مدينة ما '

1.3. قطاع الفلاحة (I):

والتي تضم (الزراعة، تربية المواشي، الغابات و الصيد البحري) و من نتائج الجدول رقـم (10)، يتبين لنا أن أدنى نسبة لعدد العاملين سجل في هذا القطاع ذلك بنسبة 11.2 % من المجموع الكلي لعدد العاملين بمدينة الميلية ،و هذا ما يعادل 2511 نسمة .

و يعود هذا الانخفاض مقارنة بالقطاعين الآخرين إلى تقلص الراضي الزراعية و الغابية و تحويلها لفائدة التعمير.

2.3. قطاع الصناعة (II):

و يتشكل من نشاطين هما البناء و الأشغال العمومية و الصناعات الحرفية، المناجم و الطاقة، حيث يشغل هذا الصنف حوالي 7897 نسمة و ذلك بنسبة 35.1 % من المجموع الكلي لعـدد العـاملين بمدينة الميلية لتعداد عام 2008م.

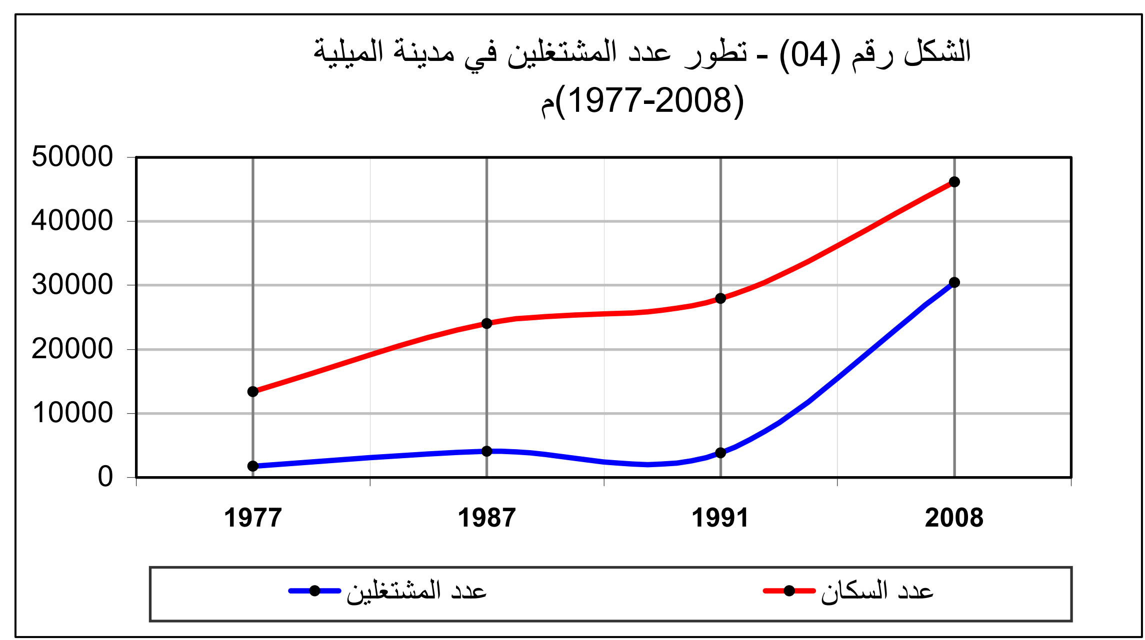
3.3. قطاع الخدمات (III):

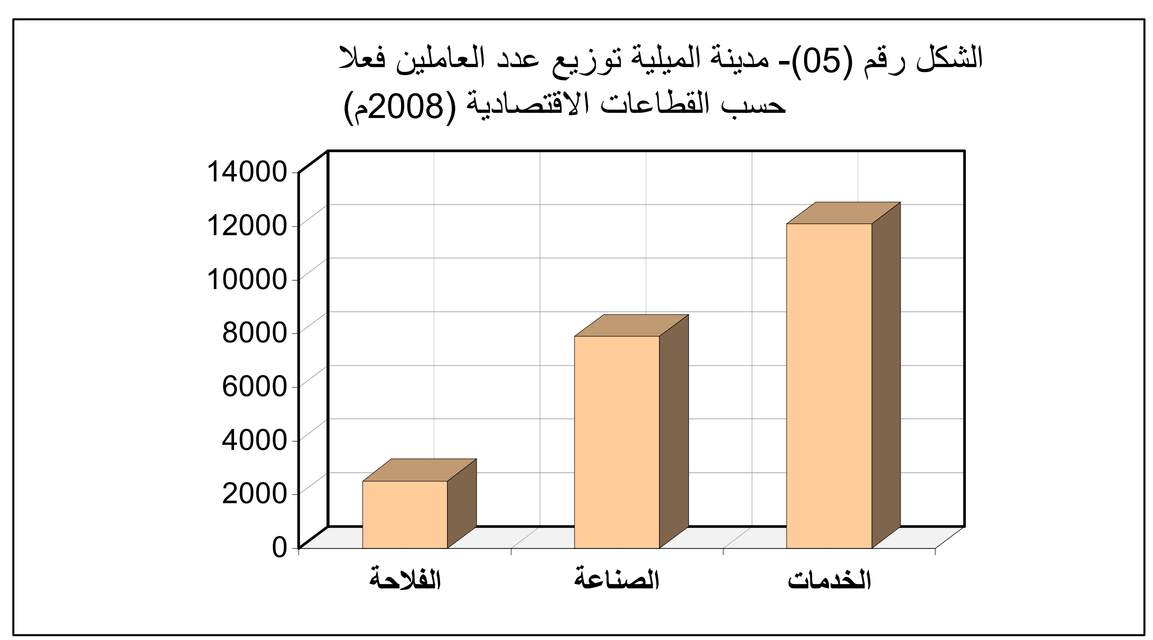
انـه قطاع يضم باقـي النشاطات الاقتصادية من النقــل و التجــارة ،و مختلـف الخـدمات الصحيـة ،التعليمية و الإدارية،ولقد سيطر هذا القطاع على أكبر حصة من العمال في مدينة الميلية بنسبة 53.7 % من المجموع الكلي، أي بما يعادل 12099 نسمة، انظر الشكل رقم (05).

الجدول رقم (10) يمثل توزيـع العاملين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية:

القطاع الاقتصادي	عدد العاملين	النسبة المؤوية %
الفلاحة (I)	2511	11.2
الصناعة (II)	7897	35.1
الخدمات (III)	12099	53.7
المجموع	22540	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (2008م)+ معالجة





خلاصة:

مـن خـلال تحليلنـا للخصائـص الاقتصاديـة لمدينـة الميليـة اتضـح لنـا مايلـي :

التركيبة الاقتصادية للمدينة في تدهور ،و هذا من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات كارتفاع معدل البطالة إلـى 12.8% سنة 2008م ،في حين بلـغت نسبة المشتغلين فعلا 48.79 % من إجمـالي القوة العاملة. معدل الإعالـة وصل 34.18% كل هـذا انعكاس واضـح لعـودة الاسـتقرار الأمني بالمنطقة ، و إلـى تحسن ظـروف المعيشة بتوفـر مناصب العمل بسبب السياسة التنموية المنتهجة خلال هذه العشرية.

فيمـا يخص توزيع المشتغلين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية الثلاثـة، نلاحـظ سـيادة قطـاع الخدمات 53.7 % و تقهقر نشاطي الفلاحة و الصناعة ،رغم الاهتمام الواضح للسـلطات المحليـة بقطـاع الصناعـة في السنوات الأخيرة (المنطقة الصناعية بـ ـلارة).

خلاصة الفصل الأول:

نستنتـج من خلال تحليل عناصر الفصل الأول ،و الذي تم في ثلاثة مباحث ،مـايـلـي:

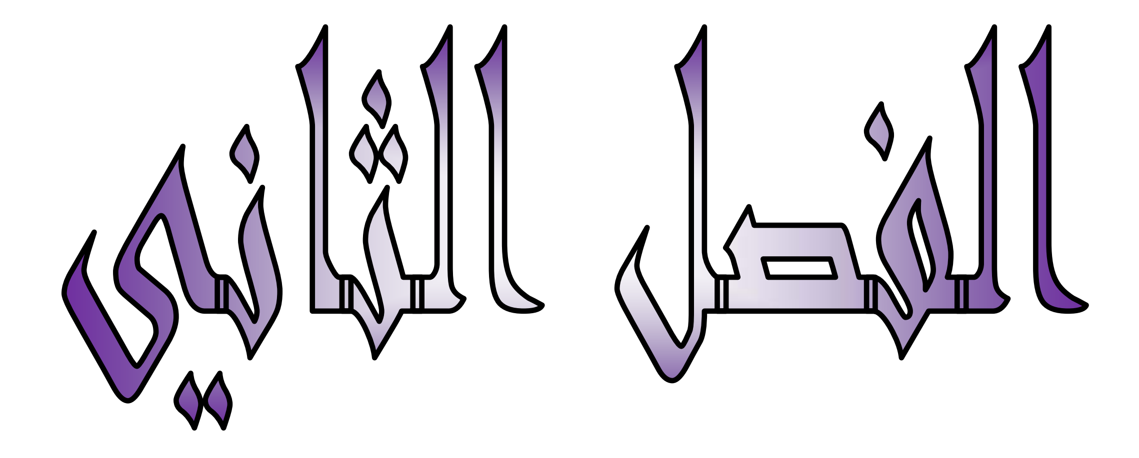
- خلال الدراسة الطبيعية والبشرية لمنطقة الـدراسة توصلـنا لمعرفة مدى العلاقـة التـي تـربط المواطن بهـذا الوسـط الذي يعـرف تفاوتـا في الإمكانيات بين الوحدات الطبوغرافيـة المشكلة له .

- أهميـة مدينـة الميليـة ،ضمـن إقليـم ولايـة جيجل الـذي ينتمي إلى إقليم القبائل الصغرى.

- موقعـها الجغرافي الاستراتيجي و المهـم بـاعتبارها نقطة ربـط بين الإقليـم السـاحلي و الإقليـم الداخلـي للولايـة.

- أهميتها الديمغرافية و التي تضاهي مركز الولاية، بحيث يمكنها من احتلال مركز لمقر ولائي، رغم تميزها بالهجرة المستمرة و التي تعد سببا في ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة.

- كمـا تطرقنا إلى التحليل الاقتصـادي و البنيـة التحتيـة و تناولنا من خلالـه التركيب الاقتصـادي للسكـان بمدينة الميلية و كيفية توزيـع المشتغليـن حسب القطاعـات الاقتصاديـة.إذ نجـد اهتمـام السلطات المحليـة بالقطـاع الثاني المتمثل فـي الصناعـة (المنطقة الصناعية بلارة) ،لكـن ورغم كـل هذا فإننـا نسجـل سيـادة قطاع الخدمات في مدينـة الميلية.



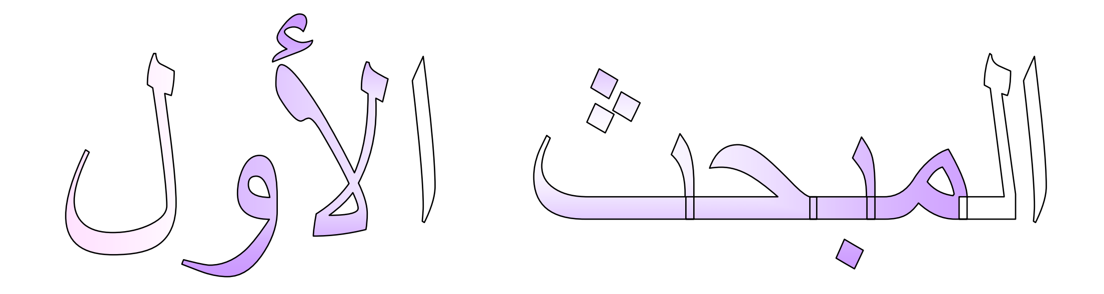
تحليل واقع النسيج العمراني

و حركية المجال

مقدمة الفصل الثاني:

لاشك أن العنصر البشري يشكّل الأساس في الدراسات التـي تتنـاول عمليـات التعميـر والتسيير الحضري وما يتصل بالدور الحاسم للإدارة المحلية ونمط أدائها وقدرتها على توفير أفضل الخدمات والمرافق العمومية التي ينبغي أن تتطور كماً ونوعاً مع وتيرة الزيادات السكانية والتطور السريع للمجتمع، وتنوع وتزايد احتياجاته، بدءاً بالمسكن اللائق في حي سكني لائق ومندمج تتـوفر به الحدود الدنيا من الخدمات الأساسية كالمدرسة والمركز الصحي والملعب البلـدي ودار الثقافـة ومكان التسلية حسب الشرائح العمرية المختلفة، كما يتوفر الحي السكني على البنية التحتية كالطرق وشبكة المواصلات لتسهيل ربطه بالأحياء السكنية الأخرى في البلدية التي تتكون مـن مجموعـة الأحياء والبلدية مع البلديات الأخرى التي تكون في مجموعها المدينة، وتأمين وصول العاملين مـن السكان إلى أماكن عملهم، والتلاميذ والطلبة إلى مدارسهم وجامعـاتهم، وعامـة السـكان لقضـاء حاجياتهم ومصالحهم في ظل شروط انتقال ميسرة وغير مكلفة جهداً وزمناً ومالاً، أي ضمان أفضل علاقة سكن - عمل (Habitat - travail)، علاوة على ما ينبغي توفره من المرافق العامة كالإنـارة ومياه الشرب وجمع النفايات المنزلية وغيرها، دون الإسهاب في ذكر الخـدمات والمرافـق التـي أصبحت معروفة لدى مصالح البلديات والإدارة المحلية.

سنتناول في هذا الفصل تحليل واقع النسيج العمراني لمدينة الميلية و حركيتها المجالية و ذلك علـى ثلاثة مراحل ،بحيث قمنا في المبحث الأول بدراسة الخصائص العمرانية لمدينة الميلية ،ثـم جـاء المبحث الثاني لإبراز أهم استخدامات الأرض الحضرية للمدينة ، و ختمنا هـذا الفصـل بدراسـة حركية المجال الحضري لمدينة الميلية.



مدينة الميلية : النمو العمراني و خصائصه

تمهيد

1.النمو العمراني لمدينة الميلية

2. مراحل النمو العمراني لمدينة الميلية

3.الكثافة السكانية في مدينة الميلية عبر القطاعات العمرانية

4. توزيع المساكن حسب الحالة الإنشائية

5. توزيع أنماط السكنية و مميزاتها

6.البنية التحتية و المنشآت العمرانية بمدينة الميلية

7.شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب(A.E.P)

8.شبكة الصرف الصحي

9.شبكة الكهرباء والغاز والهاتف

خلاصة

تمهيد:

يعرف المسكن بأنه المقر الذي يلجا إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه ،و السـكينة أو الاستقرار شروط ضرورية للإنسان من اجل تجديد نشاطه ،و بالتالي القدرة على مجابهـة أعبـاء الحياة و لما كان المسكن ضرورة حتمية ،فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة ،و تطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه ،و لذا يبقى هذا التعريف نسبيا.

و في هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة مراحل النمو العمراني لمدينة الميلية منذ بداية نشأتها عـام 1860م إلى يومنـا هذا و كيفية توزيع الكثافة السكانية فـي مدينـة الميليـة عبـر القطاعـات العمرانية، و أهم الأنماط السكنية الموجودة بالمدينة و مميزاتها،كما سنقوم بتحليل البنيـة القاعديـة للمدينة من شبكة الطرق، شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب، شبكة الصرف الصـحي و شـبكة الكهرباء والغاز والهاتف،بهدف معرفة درجة تجهيز مدينة الميلية بالمنشآت و التجهيزات القاعديـة المهمة لقيام و تطور أي مدينة حضرية.

خريطة رقم 12

مدينة الميلية
التطور العمرانية
قبل 1954-2008

مراحل النمو :
قبل

0 2 4 كم

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

1.التطور العمراني لمدينة الميلية:

شهدت مدينة الميلية نمو عمراني منذ تؤسسها عام 1861م،و طرأت عليها تغيرات مرتبطة بالعامل التاريخي حيث يعود إليه الفضل في نشأة المدينة كما أن بروز أحياء متراصـة البنايـات بسـبب الإستراتيجية الاستعمارية في مراقبة الأهالي و مرتبطة أيضا بعامل طبيعـي أدى إلـى ظهـور توسعات طبوغرافية و امتداد عمراني حول المرتفعات المحلية الذي أدى إلى انتشار المباني السكنية في مساحات كبيرة بالإضافة إلى تفضيل السكان للمساكن الفردية ذات الحدائق و هو الشيء الـذي جعل الاستهلاك في هذا المجال واسع، أما العامل الاقتصادي المتمثل في ارتفاع عوائد المهـاجرين من السكان بعد انخفاض قيمة العملة الوطنية نتج عنه تحول حديث لاقتصاد البلاد بمساهمة عمليـة الاستثمار التي استغلتها الدولة في إنجاز مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية بعد 1962م وتنظيمهـا بقوانين، وعلى إثر هذا التوسع العمراني الجديد ظهرت أنماط جديدة من المباني والأحياء.

الهالات (auréoles) هي الهيئة التي أغلب ما تكون عليها المدن الجزائرية التـي يعكـس الفتـرات البارزة والسياسات المتنوعة وهذه النطاقات عامة ما تنشأ حولها النواة الأولى التي قد تكون المدينة القديمة أو النواة الإستراتيجية أو الاثنين معا، وبعدها ضواحي أوروبية ثم الكلاسـيكية ثـم أخيـرا أطراف المدينة الجديدة، وقد بادر البناء الفردي الحر الحديث أو البناء المخطط من طرف الدولة في الانتشار، وهذا ما سنتطرق إليه مفصلا في دراسة خاصة لمراحل هذا التطور والعوامل المسببة.

2. مراحل التطور العمراني لمدينة الميلية:

1.2. بداية التطور العمراني (1860-1954)م: ظهرت النواة الأولى للمدينة مع مشروع انجـاز الثـكنة العسكرية التي أقيمت على ارتفاع قدر بـ 101م بقدوم الأوروبيين للمدينة منذ 1861م، فبدأت البنايـات تنتشر حوله وخاصة مع ازدياد قدوم المعمرين بعد امتلاكهم للأراضـي فسـلك النمو اتجاهات (شرق وشمال شرق) السهلة طبوغرافيا ومن أهم البنايات الظاهـــرة: مـدارس، كنائس، منشئات إدارية واقتصادية وفي شمال الثكنة مساحة خضراء وحيدة عبـارة عـن حديقـة، واستمرت المدينة في النمو العمراني إذ ظهرت الكثير من الأحياء السكنية بمعدل نمو 0.6هـ/سنة.

2.2. تركز التطور العمراني في محتشدات(1954-1962)م: تزامنت مع الثورة التحريرية التـي حولت المدينة إلى محتشد لعزل الثورة فبرزت أحياء فقيرة وتعد من الإجراءات التي اتخذت لحـل بعض المشاكل بعد 1954م بعدها تأتي الميزة الخطيرة ألا وهي إحاطة المدينـة بأسـلاك شـائكة ومكهربة لمنع مغادرة السكان وعزل الثورة عن الشعب وقد ارتفع عدد مراكز المراقبة والثكنـات

العسكرية التي تحولت إلى مساكن بعد الاستقلال، وقد توسع العمران في الجهة الغربية والجنوبيـة الغربية وتميز بالفراغات التي تفصل بين الأحياء وتباعدها وكان التوسع أفقيا أرضيا بمعـدل نمـو سنوي 1.84هـ/ سنة.

3.2. عشوائية التطور العمراني (1962-1966)م: لا تختلف عن سابقتها فـي طريقـة التوسـع العشوائية وإنما تمتد على 04 سنوات بين تاريخ الاستقلال وتاريخ أول تعداد عام للسكن والسـكان في الجزائر ولم تستطع الأحياء والمحتشدات تلبية حاجة السكان الذين حلوا محل المعمـرين بعـد 1962م حيث ظهرت أحياء قصديرية مؤقتة هي الأحياء التجميعية(Citée de recasements) أنشأت في ظروف مزرية، كما بدأ البناء الحرفي في الانتشار والبناء الفردي في البروز كما اتجـه النمـو العمراني نحو جهات أخرى نتيجة لهذا النوع من البناءات، وبذلك توسعت المدينـة مـن مختلـف الجهات بعد تشبع المحيط العمراني. وهناك عامل يعرقل عملية التوسع هـو الأراضـي الصـعبة طبوغرافيا وهذا تفسير لشساعة المساحة الشاغـرة مقارنة بالمساحة المبنية وتبلـغ نسـبة هـذه المساحة الصعبة بـ 36.41% من مساحة المحيط العمراني ومنه فإن الاستهلاك السنـوي للمجال خلال مرحلة (1954-1966)م بلغ 2.45هـ/سنة.

4.2.تطور عمراني سريع (1966-1983)م: تعتبر هذه المرحلة أسرع مرحلة تطورا حيث شملت مختلف جهات المدينة خاصة الشرقية منها والجنوبية إذا تضاعفت البنايات الفرديـة رغـم بعـض المناطق ذات أحياء فوضوية تشمل على بنايات فردية حرة أقيمت على أراضي تابعة للاحتياطـات العقارية للبلدية آنذاك، أما الشمالي والشمالي الغربية توسعت الأحياء بها أما البنايات فقد تمركـزت في المنحدرات وفي بعض المناطق نجد المساكن الفردية الحرة أي الأراضي السـهلة طبوغرافيـا حيث شهدت بداية المرحلة انجاز مرافق اجتماعية هامة ثم الهياكل الاقتصادية أما الشيء الذي يميز التهيئة العمرية للمدنية في هذه المرحلة هو انطلاق العمل بالأدوات القانونية الجديـدة فـي مجـال التعمير والبناء فظهرت مخططات التعمير (P.U.D) التي بوشرت في التنفيذ منذ 1973م، ودعمـت بمخططات أخرى مهمة تستخدم في تلبية الحاجة في ميدان السكن لأكثر من 400 مسكن لكن فائدتها لم تكن المرغوب فيها نتيجة عدم اسـتقرار الاقتصـاد الـوطني بصـفة عامـة وظهـور الإدارة البيروقراطية وخاصة عدم توفر سوق مواد البناء. لحل هذه المشاكل اتبعت الدولـة نمـط السـكن الجماعي (العمارات) وبهذا قدر الاستهلاك السنوي بـ 3.74هـ/سنة.

5.2. استمرارية التطور العمراني و تطويــره(1984-1994)م: ظهرت أنماط جديد في التهيئة العمرانية ولهذا تعتبـر أحدث مرحلة عـرفتها النسيج العمـراني للمدينة في تطـوره وأهمـها التجزئـة السكنية (Les lotissements) هي عبارة عن مناطق سكنية منتظمة في صورة سكنات فردية غالبا ما تعتمد على استصلاح الأراضي الصعبة طبوغرافيا التي تتطلب تكلفة عالية، وهناك تجزئات أقيمت على الأراضي الصالحة للزراعة فازداد بذلك مشكل غزو الإسمنت للأراضي الزراعية وفي هذه المرحلة استمر أيضا السكن الجماعي.

في بداية المرحلة سنة 12984م ظهرت المنطقة السكنية الحضرية الجديـدة (Z.H.U.N) وتمـت إزالـة المساكن القصديرية وتم نقل سكانها إلى المنطقة الجديدة وأقيمت شوارع مرفقة بالخـدمات الحضرية ومتوفرة على العديد من المرافق بالمقارنة بالمراحل السابقة،و تعتبر هذه المرحلـة ذات محيط عمراني شامل لمساحات غابية إذا أن المساحة المبنية تقدر بـ 414.5 هـ .

6.2.مواصلة النمو العمراني و توسعه العشوائي(1995-2009)م: تميزت هذه المرحلة بمواصلة التوسع العشوائي لبعض الأحياء، وخلال 14 سنة شهدت المدينة توسعا كبيرا للتجزئة السكنية حيث أنجزت باقي البنايات على الأراضي التي حولت من غابات إلى أراضي للبناء ثم بيعت وتم انجـاز بنايات تحتوي على محلات للتجارة في الطوابق الأرضية والمدخل الرئيســي الحالــي للمدينـة (Grand boulevard) الذي قسم إلى 31 قطعة أرضية (Lots) وأدى هذا إلى توفير مختلف المرافق والتجهيزات الحضرية اللازمة لتلبية احتياجات السكان،و بلغت المساحة المبنية في المدينـة لسـنة 2008م ما يعادل 70 % من مجموع مساحة المحيط العمراني. ،أنظر الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)- تطور الحظيرة السكنية لمدينة الميلية:

السنوات	عدد المساكن	عدد السكان	معدل شغل المسكن
1966	1162	7642	6.6
1977	1836	13392	7.3
1987	3639	24027	6.6
1998	6295	39620	6.3
2008	8392	46199	5.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(ONS)+مديرية التخطيط التهيئة العمرانية(DPAT)+معالجة.

نستقـ ـ ـ ـرأ من خلال الجدول رقم (11) الملاحظات التالية:

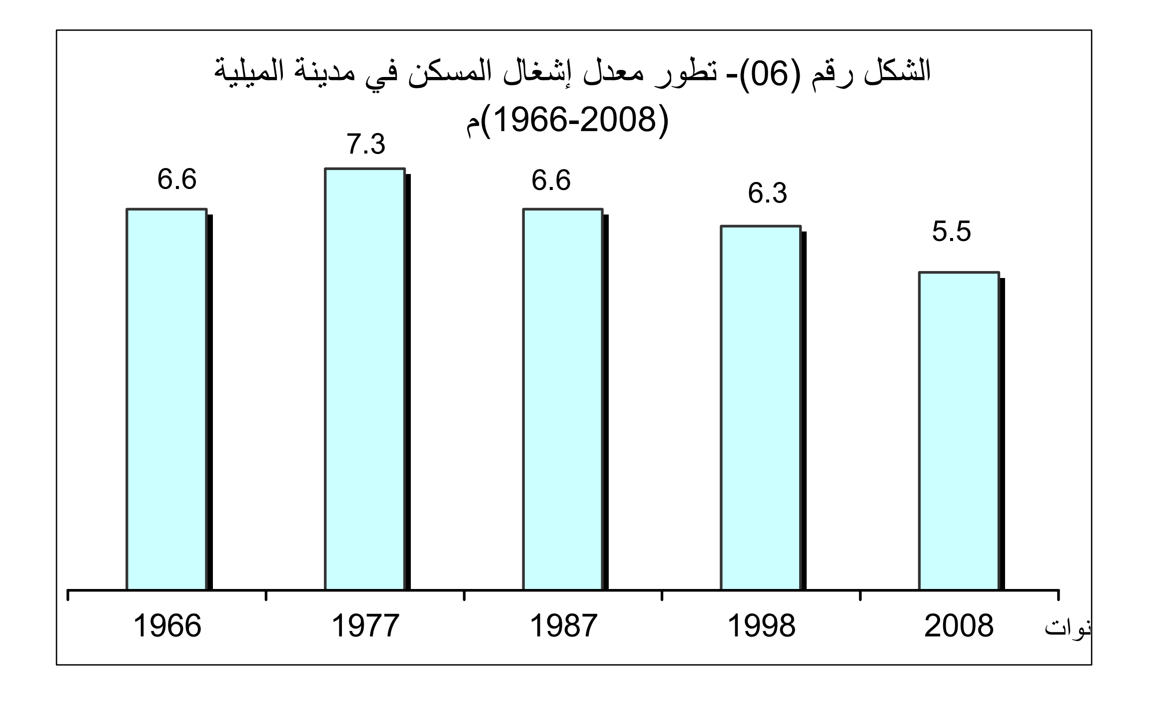
(1977/1966)م:عدد المساكن 674 مسكن أي خلال 11 سنة المعدل السنوي للمسـاكن 61.27 مسكن/السنة.و عدد السكان 5750 نسمة أي خـلال 11 سـنة المعـدل السـنوي للسـكان 523 نسمة/السنة. معدل إشغال المسكن تراوح بين (6.57 – 7.29) فرد/مسكن.

(1987/1977)م: المساكن 1803 مسكن أي خلال 10 سـنة المعـدل السـنوي للمسـاكن 180 مسكن/السنة، السكان (10635) نسـمة أي خـلال 10 سـنة المعـدل السـنوي للسـكان 1063 نسمة/السنة. معدل إشغال المسكن يتراوح بين (6.60 – 7.29) فرد/مسكن.

(1998/1987)م:المساكن 2656 مسكن أي خلال 11 سنة المعـدل السـنوي للمسـاكن241.45 مسكن/السنة ،السكان 15593 نسمة أي خلال 11 سنة المعدل السنوي للسكان 1417 نسمة/السنة. معدل إشغال المسكن يتراوح بين (6.29 – 6.60) فرد/مسكن.

(2008/1998)م:المساكن 2097 مسكن أي خلال 10 سـنة المعـدل السـنوي للمسـاكن 210 مسكن/السنة، السكان (6579) نسمة أي خلال 10 سنة المعدل السنوي للسكان 658 نسمة/السـنة. معدل إشغال المسكن يتراوح بين (5.50 – 6.26) فرد/مسكن.

نستنتج أن عدد السكان يزداد خلال كل مرحلة و كل سنة، عدد المساكن يزداد خلال كل مرحلـة و كل سنة، حجم الزيادة بين كل سنتين متتاليتين، ومعدل شغل المسكن يتراوح بـين (5.5 – 7.29) فرد/مسكن.



خريطة رقم 15

مدينة الميلية
حدود القطاعات العمرانية

01 لمريجة

02 لطور متيجة

03 المستشفى تجزئة زاهر

04 عجنق

05 مركز المدينة

06 لخفاق منقوش لعلوي

07 تجزئة بومهرق

08 منقوش لسفلي حي 312 مسكن

0 2 4 كم

حدود المينة

حدود القطاعات العمرانية

رقم لقطاع

وادي

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

3.توزيع الكثافة السكانية في مدينة الميلية عبر القطاعات العمرانية:

جدول رقم (12)- توزيع عدد المساكن عبر القطاعات العمرانية لمدينة الميلية سنة 2008م:

رقم القطاع	المساحة		توزيع الكثافة السكانية		
	هـ	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	مسكن /هـ
01	42	5.18	1217	14.5	28.98
02	162.75	20.1	384	4.57	2.36
03	115	14.2	856	10.2	7.44
04	108.25	13.36	1238	14.75	11.44
05	50.25	6.2	1463	17.46	29.11
06	98.25	12.13	252	03	2.56
07	67	8.28	2013	23.98	30.04
08	166.47	20.55	969	11.54	5.82
المجموع	809.97	100	8392	100	10.36

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)+ معالجة.

1.3. الفئة الأولى بكثافة سكنية عالية (28.98 - 30.04) مسكن/هكتار: تتميز هذه الفئة بكثافة سكنية عالية حيث، تضم مركز المدينة يمثله القطاع رقم (05) الذي تبلغ مساحته 50.25 هكتار أي بنسبة 6.2 % من مجموع المساحة الكلية للمدينة، و بلغ عدد السكنات المبنية فيه 1463 مسكن و هذا ما يعادل 29.11 مسكن/هـ، و كذلك القطاع العمراني رقم (07) الذي يتواجد بجانب المركز على الجهة الجنوبية الغربية أين بلغت أكبر كثافة سكنية بالمدينة بمقدار 30.04 مسكن/هـ على مساحة 67 هكتار أي بنسبة 8.28 % من مجموع المساحة الكلية للمدينة، و ينتمي إلى هذه الفئة القطاع العمراني رقم (01) الذي يتواجد في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة و وصل عدد المساكن به 1217 مسكن،أي 14.5 % من مجموع مساكن مدينة الميلية،و بلغت الكثافة السكنية في هذا القطاع 28.98 مسكن /هـ.

تتميز هذه الفئة بتواجدها ضمن أحياء سكنية قديمة النشأة و أخرى شعبية، النشاط التجاري مزدهرة وتتوفر بها مختلف المرافق و التجهيزات كونها تمثل مركز المدينة.

2.3. الفئة الثانية كثافة سكنية متوسطة (5.82 - 11.44) مسكن/هكتار: تشهد هذه الفئـة كثافـة سكنية متوسطة ،بحيث يقدر أعلى قيمة للكثافة بها 11.44 مسكن /هـ و ذلك في القطاع رقـم (04) الذي يقع في الجهة الشمالية الغربية مجاورا القطاع (05) أي مركـز المدينـة، و يشـغل مسـاحة 108.25 هكتار أي بما يعادل 13.36 % من المجموع الكلي لمساحة المدينة، يليه القطاع رقم (03) الذي يتواجد في الجهة الشمالية الشرقية و هو قرب أيضا من مركز المدينة حيث بلغ عدد المسـاكن 856 مسكن أي بنسبة 10.2 % من مجموع المساكن المبنية في مدينة الميلية،و قدرت الكثافة السكنية به 7.44 مسكن /هـ ،هذا على مساحة قدرها 115 هكتار أي بما تعـادل 14.2 % مـن مجمـوع المساحة الكلية للمدينة،و تضم هذه الفئة كذلك القطاع العمراني رقم (08) الذي يقع جنـوب مركـز المدينة بمساحة 166.47 هكتار و ذلك بنسبة 20.55 % من المساحة الإجمالية للمدينة في حين بلـغ عدد المساكن المتواجدة به 969 مسكن أي بـ 11.54 % من المجموع الكلي للمساكن، و لقد بلغـت نسبة الكثافة السكنية في هذه القطاع مقدار 5.82 مسكن/هـ.

إن ارتفاع عدد المساكن في هذه القطاعات العمرانية و توافقها مع مركز المدينة راجع إلـى انتشـار البناء الجماعي بها وجودها على أرضية سهلة طبوغرافيا بالانحدار ضعيف.

3.3. الفئة الثالثة كثافة سكنية ضعيفة (2.36 - 2.56) مسكن/هكتار: تعرف هـذه الفئـة كثافـة سكنية ضعيفة،حيث تضم كل من القطاع العمراني رقم (02) و القطاع العمراني رقم (06)،الأول في الجهة الشمالية و الثاني في الجهة الشرقية و كلاهما يتواجدان في منطقة متضرسة ، تبلـغ المسـاحة بين (98.25 – 162.75) أي بنسبة (12.13 – 20.1) % من المساحة الكلية للمدينة، و قـدر عدد المساكن بهـما حوالـي (252 - 384) مسكـن أي ما يـعادل (03– 4.57) % من مجموع المساكـن الموجـودة بمدينـة الميلية ،و الكثافـة السكنيـة في هذيـن القطاعين تراوحـت بـين (2.36 – 2.56) مسكن/هـ.

الخريطة رقم 14

مدينة الميلية
توزيع الكثافة السكنية

الوادي

سكن/هكتار

30-29

1 -56

03-02

حدود المدينة

حدود القطاعات العمرانية

وادي

0 2 4 كم

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008



الصورة رقم (03)- تمثيل أنماط السكن في مدينة الميلية
مـ ـأخوذة من القطاع العمراني (05) الذي يتواجد وسط المدينة و يضم أغلب الأنماط السكنية

4. توزيع المساكن حسب الحالة الإنشائية:

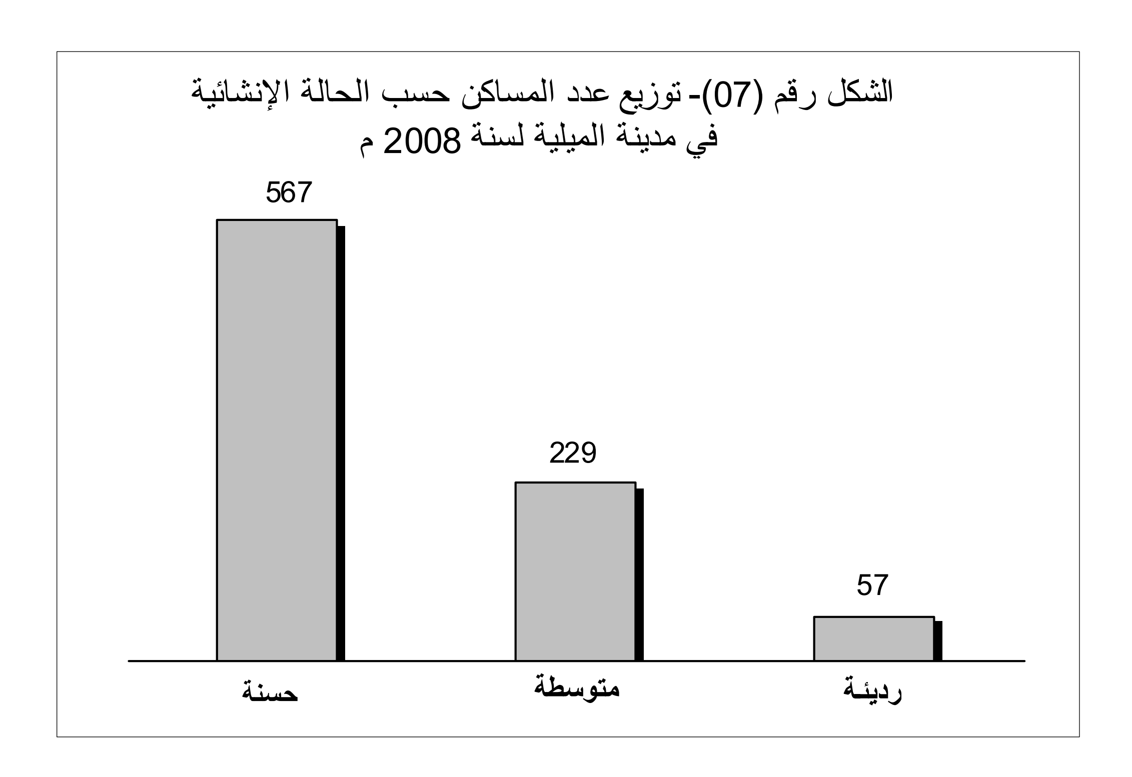
يتحكم في الحالة الإنشائية للمسكن عدة عوامل أهمها عمر المسكن، المواد المستعملة في البنـاء و أيضا حالات التصدعات و التشققات على مستوى الجدران و السـقف.و عمومـا تصـنف الحالـة الإنشائية للمسكن إلى (03) ثلاث تصنيفات هي:الحسنة، المتوسطة، و الرديئة.

و من خلال الدراسة التي قام بها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة الميليـة سـنة 2008 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (13): توزيع عدد المساكن حسب حالتها الإنشائية:

الحالة الإنشائية للمسكن	حسنة	متوسطة	رديئة	المجموع
العدد	567	57	229	853
النسبة (%)	66.47	6.68	26.85	100

المصدر: المخطط التوجيهي التهيئة و التعمير الميلية لسنة 2008م + معالجة.



1.4. مسكن في وضعية حسنة:

هي المساكن الحديثـة النشـأة و موزعـة في جميع أنحاء المدينة و بالخصوص عند أطرافـهـا، و هي مسيطرة عـلى الحضـرة السكنية حيث بلـغ عددهـا567 مسكن أي ما يعـادل 66.47 % مـن مـجمـوع الكـلـي للمسـاكـن.

انظر الصورة رقم (04).



الصورة رقم (04)- مسكن في وضعية حسنة

2.4. مسكن في وضعية متوسط:

تكون حالة المساكن متوسطة و بسيطة من ناحية الانجاز و الإنشاء، تنتشر في جميع القطاعات العمرانية للمدينة، قـدر عـددها بـ 57 مسكـن أي بنسـبـة 6.68% من إجمالي الحظيرة السكنية لمدينة الميلية. انظر الصورة رقم (05).



الصورة رقم (05)- مسكن في وضعية متوسطة

3.4. مسكن في وضعية رديئة:

تعد نسبة المساكن الرديئة في مدينة الميلية عـالية حيث تحتل المرتبة الثانية بعد المساكن الحسنة الإنشاء ، فعـددها بلـغ 229 مسكن، ما يعادل 26.85 % من مجموع المساكن في المدينة. انظر الصورة رقم (06).



الصورة رقم (06)- مسكن في وضعية رديئة

5. توزيع أنماط السكنية و مميزاتها:

يكتسب النمط السكني أهمية كبيرة في الدراسة العمرانية و يعكس ذوق المجتمع في تجسيد الحضارة المادية له، و يعتبر مؤشرا هاما يعكس الوضع الاقتصادي في الماضي و الحاضر و نميز الأنمـاط التالية:

من حيث الشكل: فان المساكن تختلف من حيث المظهر الخارجي أي أنها ليست متجانسة لا من حيث الشكل الهندسي و لا من حيث مادة البناء، و كذلك الحال بالنسبة للسقف و شكله الخارجي.

من حيث المضمون: فان المساكن أيضا تختلف من حيث التقسيمات الداخلية فهناك مسكن يتكون من غرفة واحدة و مسكن آخر يتكون من عدة غرف، كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن لآخر.

1.5. الشكل الحضري الجماعي:

هـي العمـارات التي تتـكون من مجموعة من الطـوابق قد تصل إلى 10 طوابق أو أكثـر، يشترك سكانها في مدخل واحد و في مجال خارجي واحد كما أن مساكنها متجانسة من حيث التقسيم الداخلي إلا من حيث الحجم فإنها تختلف في عدد الغرف.

انظر الصورة رقم (07).



الصورة رقم (07)- الشكل الحضري الجماعي

2.5. النمط الأوروبي:



الصورة رقم (08) – نمط السكن الأوروبي

قد ارتبط هذا النمط بالاستيطان الأوروبي الأول حيث شيدت مجموعة من المساكن تتميز بأشكالها الخارجية المزخرفة و جدرانها السميكة و سقفها المغطاة بالقرميد الأحمر كما تحتوي على مجموعة من الأبواب و في معظم الأحيان تتكون من طابقين أو أربعة طوابق كما تتميز تقسيماتها الداخلية باتساع غرفها. انظر الصورة رقم (08).

3.5. الشكل الحضري الفردي الحديث(التخصيص) الفيلات:



الصورة رقم (09) – نمط سكن متطور (الفيلات)

هي المساكن الفخمة التي يتفنن البناءون في أشكالها الخارجية و هي غالبا ماتحيط بها منطقة خضراء أو حديقة و قد تسكنها أسرة واحدة أو مجموعة من الأسر تنتمي إلى عائلة واحدة و هو أفخم نمط عرفته المدينة و قد ارتبط هذا النمط بالطبقة الارستقراطية من المحتلين الأوائل و قد استمر هذا النمط بنفس المنوال.

انظر الصورة رقم (09).

4.5. الشكل الحضري الفردي:

عبارة عن مساكن فردية تجمع بين الطابع القديم و الحديث من حيث الشكل الخارجي، سقفها عبارة عن ضالة و تكلفتها بسيطة.

انظر الصورة رقم (10).



الصورة رقم (10) نمط السكن الفردي

5.5. نمط المحتشدات:

و هي عبارة عن بيوت متواضعة جدا تتفق كلها في أشكالها الخارجية و تقسيماتها الداخلية و قد ارتبط اسمها ظروف تاريخية معينة،ففي السنوات الأخيرة من الحرب التحريرية لجأ الاستعمار إلى فرض سياسة الأمر الواقع على السكان حيث لجأ إلى حشد السكان في محتشدات بنيت خصيصا لهذا الغرض و ذلك بهدف العزلة عليهم،و عدم تقديم المساعدات للمقاتلين ،و هذه المساكن لا تعدو أن تكون أكثر من ملاجئ لأنها تفتقر إلى ابسط الشروط الضرورية للمسكن. انظر الصورة رقم (11).



الصورة رقم (11) نمط سكن المحتشدات



6.5. الشكل الحضري الفردي التقليدي:

يعود تاريخ نشأته بالمدينة إلى الفترة الاستعمارية و يتم تشييد جدرانه من الطين، و سقفه عبارة عن قرميد. انظر الصورة رقم (12).

الصورة رقم (12) – نمط السكن تقليدي

7.5.المساكن الشاغرة و المشغولة:

الجدول رقم (14) - توزيع المساكن الشاغرة و المشغولة:

المجال / العدد		العدد (مسكن)	النسبة (%)
المدينة	المسكونة	6979	83.16
	الشاغرة	1331	15.86
	الأكواخ	82	0.98
	المجموع العام	8392	100
البلدية	المسكونة	11298	72.06
	الشاغرة	4293	27.38
	الأكواخ	88	0.56
	المجموع العام	15679	100

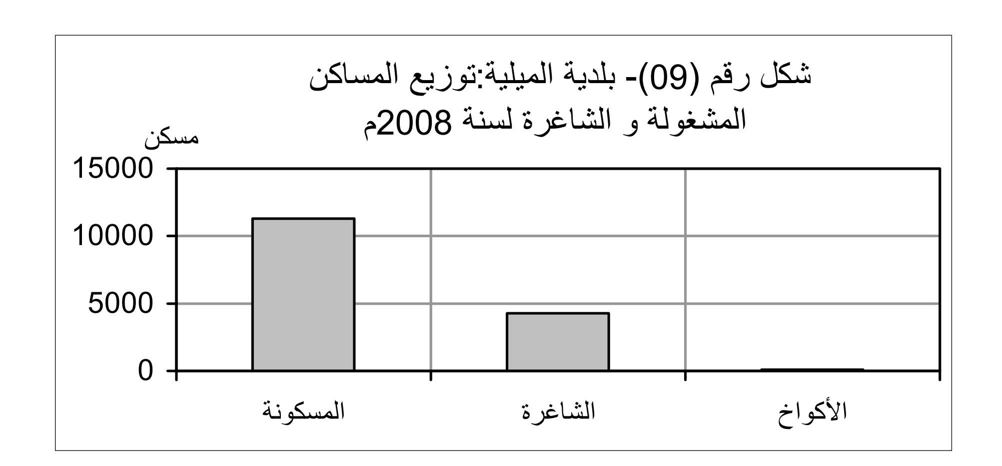
المصدر: مديرية التخطيط التهيئة العمرانية(DPAT)+معالجة.

نـلاحـظ الجدول رقم(14) أن التوزيع العام للمساكن الشاغرة و المشغولة بمدينة الميلية و بلديـة الميلية متجانس من حيث توزيع نسبة كل نوع من المساكن،أي بمعنى آخر عدد المساكن المسـكونة في المدينة بلغ 6979 مسكن ما يعادل نسبة 83.16 % من مجموع الكلي للمساكن بمدينة الميلية،في حين كان عددها في البلدية قرابة 11298 مسكن أي بنسبة 72.06 % من مجموع الكلي للمسـاكن بالبلدية،أما المساكن الشاغرة فلقد وصل عددها في المدينة 1331 مسكن أي ما يعـادل 15.86 %، من مجموع الكلي للمساكن بالمدينة بينما عددها في البلدية هو 4293 مسـكن أي 27.38 % مـن مجموع الكلي لمساكن بلدية الميلية، بينما بلغ عدد الأكواخ في مدينة الميلية حوالي 82 مسـكن مـا يعادل0.98 % من مجموع الكلي للمساكن ،أما في البلدية فقد وصل عدد الأكواخ 88 مسكن و هذا بنسبة 0.56 % من مجموع الكلي للمساكن بالبلدية.

مـن خـلال ما سبق قراءته من أرقام نستنتج وجود تقارب نسب المساكن المسكونة فـي كل من المدينة و البلدية (83.16 ـ 72.06) % على الترتيب نفـس الشـيء بالنسـبة للمسـاكن الشاغرة و كذلك الأكواخ و الشكلين رقم(08-09) ، يبينـان بوضوح هذا التقارب و التجانس بـين المدينة و البلدية، و هذا يبرز لنا طريقة التسيير و التخطيط في توزيع المساكن في مدينـة الميليـة على الخصوص و كل المدن الجزائرية على العموم.

شكل رقم (08) - مدينة الميلية : توزيع المساكن المشغولة و الشاغرة لسنة 2008م

مسكن
8000
6000
4000
2000
0
المسكونة
الشاغرة
الأكواخ



6.البنية التحتية و المنشآت العمرانية بمدينة الميلية:

1.6.الطرق:

الطريق خط يصح حين يتوقف و ينقطع نقطة هي المدينة بيما أن المدينة نقطة حين تتعدد و تتصل تصبح خطا هو الطريق و قد نبالغ في ذلك أحيانا كما ينبه لابلاش (Vidal de la blache) و مع ذلك فهـو صاحـب المقولـة المشهـورة: "إن الطـــرق صـنعت المـدن (Les routes ont fait les villes).من قبل وجد راتزل (Ratzel)، أن المدن مرتبطة ارتباطا حيويا بالطريق،كما قيل إن المدن ليست إلا عقدا في شكات الطرق ،فان الطرق ببساطة هي الشرايين التي تغـذيها بالحيـاة. انظـر الخريطة رقم (15).

جدول رقم (15) يمثل توزيع شبكة الطرق في مدينة الميلية:

أنواع الطرق	الطرق الوطنية	الطرق الولائية	الطرق البلادية	الطرق البلادية غير مصنفة	المسالك	المجموع (كلم)
معبدة (كلم)	34.6	40.9	18.5	31	0	125
غير معبدة (كلم)	0	9.2	12	04	04	29.2
المجموع (كلم)	34.6	50.1	30.5	35	04	154.2

المصدر:مديرية الأشغال العمومية لبلدية الميلية 2009

نستنتج من الجدول رقم (15) أن مدينة الميلية لديها جميع أنواع الطرق:الطرق الوطنية ،و الطـرق الولائية،و الطرق البلادية و المسالك،بحيث أن طول الطرق الوطنية التي تمر على المدينة بلغ34.6 كم و كلها معبدة،بينما الطرق الولائية بلغ طولها 50.1 كم ،في حين الطول الإجمالي لطرق البلادية المصنفة و غير مصنفة حوالي 65.5 كم، كما تتواجد بعض المسالك الفرعية في المدينـة لكنـها غير معبدة.

1.1.6.الطرق الوطنية:

يقطع هذا النوع من الطرق مدينة الميلية على مسافة 34.6 كلم وجميعها معبدة ،و همـا الطريـق الوطني رقم(43) و الطريق الوطني رقم (27)،فالأول يقطع مدينة الميلية على مسـافة 18 كلـم،و تتخذ منه المدينة نقطة ربط بين مقر الولاية جيجل و ولاية سكيكدة ،لدى فهو مـن الطـرق التـي تعرف حركة مرورية كثيفة و ذلك نظرا لمروره وسط ا لمدينة ،يعتبر القسم الـرابط بـين مدينـة جيجل و الميلية جزء من الطريق السريع جيجل-الميلية- قسنطينة.

بينما الطريق الوطني رقم (27) الذي يمتد على طول 12 كلم داخل المدينة،يربط هذا الطريق مدينة الميلية بمدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري و ذلك على مسافة 90 كلم ،كما يعتبـر طريـق سريع جيجل-الميلية- قسنطينة ،و يمر في الجهة الغربية من المدينـة بجانـب أرضـية المنطقـة الصناعية بلارة ،حيث كان من المنشآت القاعدية المرافقة للمنطقة الصناعية ،كما ساهم في تخفيـف الضغط على المدينة و حسن ربطها و اتصالها بكل من مدينة جيجل و مدينة قسنطينة.

2.1.6.الطرق الولائية:

إن المقياس التي يجب التي يجب أن تتوفر في طرق المواصلات لتصنيف على أنها ولائية هي :

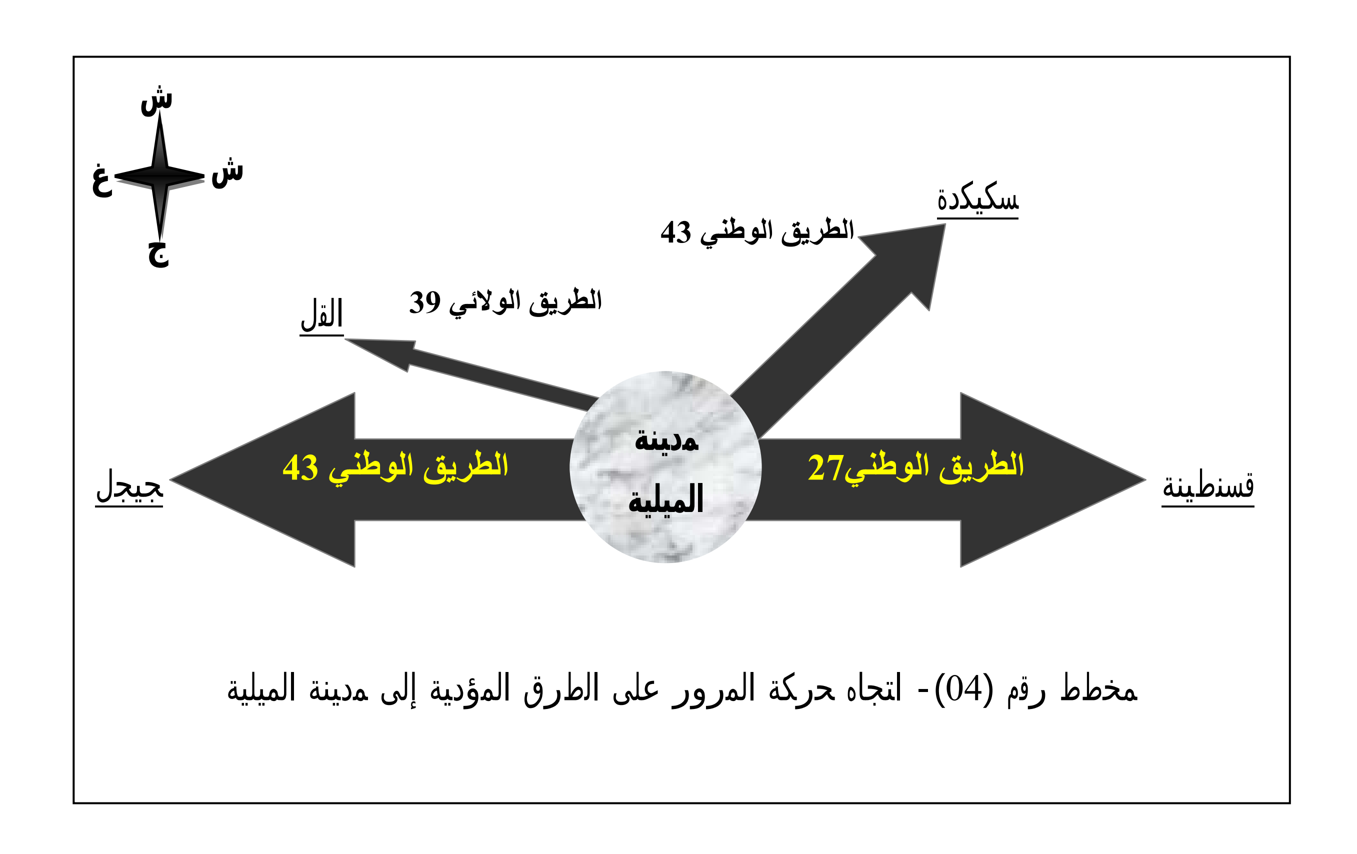
- تتحمل حركة مرور يومية متوسطية تفوق 200 سيارة وتربط مقر دائرتيين.
- تكتسي أهمية اقتصادية وسياحية داخل الولاية.

يمثل هدا الصنف في المدينة في الطريق الولائي رقم (39) ويتميز بحالة سيئة وخاصـة الجـزء العابر للتجمع الثانوي تانفدور رغم انه عرف عملية استصلاح حديثة، وساعد على ذلك التدهور هو مرور الشحنات الناقلة لمادة الكاولين. كما يوجد طريق ولائي آخر هو الطريق الولائي رقم (132) الذي يعرف هو أيضا حالة تدهور جزء منه.

وبخصوص حركة المرور في الطرق الولائية والوطنية المؤدية إلى مدينة الميلية يتضح لنـا مـن المخطط رقم (04) أنه كثافة في حركة المرور يتخال وسط المدينة بكثافة عالية، لهذا يجب إيجـاد حل سريع للمشكلة ومن الأحسن استعمال تقنية الانحراف قبل الوصول إلى مركز المدينة ليخفـف الضغط على وسط المدينة.

تحتضن شبكة الطرق وسائط نقل مختلفة تسمح بنقل الأشخاص والبضائع بين مدينة الميلية والمـدن المجاورة لها. تؤمن عملية النقل الخارجي من وإلى المدينة وسائط نقل يتبع جـزء منهـا القطـاع العام،أما النصيب الأكبر فهو للقطاع الخاص وبذلك تكون هناك مؤسسات نقل خاصة تساهم بشـكل فعال في النقل الجماعي للمسافرين خاصة وأنها تمكنت من حل مشكل النقل إلى عاصـمة الشـرق الجزائري قسنطينة وهناك نقل بواسطة سيارات الأجرة الذي ساعد هو أيضا في حل مشكلة التنقل إلى ولاية قسنطينة.

ويعتبـــر النقل بالسكك الحديدية الوحيد غير قادر على تحقيق مهمته وهذا راجع لبعـد المدينـة و ارتفاع سعر التذكرة وطول المسافة بواسطتها.



مخطط رقم (04)- اتجاه حركة المرور على الطرق المؤدية إلى مدينة الميلية

خريطة رقم 15

مدينة الميلية
شبكة الطرق

نحو القل

نحو جيجل

نحو سكيكدة

نحو قسنطينة

الوادي الكبير

0 2 4 كم

طريق وطني	حدود المينة
طريق أولي	حدود القطاعات العمرانية
دروب	وادي

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

7.شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب(A.E.P):

1.7. مصادر التموين:

في عهد الاستعمار اعتمدت مدينة الميلية على مياه بعض الينابيع ،و بعد الاستقلال ضـلت مياههـا بدون استغلال إلا من طرف بعض السكان ،و قد تم بناء أول بئر سنة 1972م على سماط الـوادي الكبير بطاقة ضخ 50 لتر/ثـا، و بعد سنة 1980م تم بناء ثاني بئر بطاقة ضخ 75 لتر/ثـا علـى نفس السماط.

2.7. طاقة التخزين و عملية التوزيع:

قبل سنة 1984م كانت مدينة الميلية تتوفر على خزان واحد و لكـن بعـد سـنة 1995 أصـبحت تتـ ـوزع على أربعة(04) خزانات و المتمثلة فيما يلي:

- *الخزان سفلي*: يعتبر أقدم خزان في المدينة يقع شمال حي الخناق علـى الطريـق الـوطني 43 بالقطاع العمراني (05) وهو يؤدي بحكم موقعه وظيفتين هما: جلب وتوزيع المياه من جهة، وإعادة ضخها نحو الخزان العلوي من جهة ثانية.

- *الخزان ثاني*: مجاور لسابقه يساهم بشكل كبير في تزويد أجزاء عديدة من المدينة بالمياه.

- *الخزان العلوي*: يقع قرب حي بين لجبالة بالقطاع العمراني (02) يزود بالمياه مناطق عديدة من المدينة إلى درجة انه يزود مشتى لمبعادش شمال المدينة خارج المحيط العمراني.

- *الخزان الرابع*: يزود المنطقة السكنية الجديدة بحي المريجة الممثل بالقطاع العمراني (01) بمياه الشرب.

وتوجد 05 خزانات جديدة سترفع من طاقة تخزين الماء بالمدينة لتبلـغ 7100 م^3، وهـذه الخزانات حققت تطورا كبيرا في الانجاز حيث تمكنت من توزيع المياه الصـالحة للشـرب علـى المدينة بكامل قطاعاتها العمرانية لكنها تعرف تباينا كبيرا ولا تتم بشكل عادل بين جهـة وأخـرى، وقد ساهم في ذلك جملة عوامل منها انخفاض مستوى الخزانات الذي حرم بعـض الأجـزاء مـن المدينة من التزويد بالماء وكذلك فتح وغلق الصمامات بطريقة لاتخدم جميع السكان بـنفس القـدر بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الضياع على مستوى الشبكة حيث تزيد عن 30 % حسب تقدير مصلحة الري و مصلحة الجزائرية للمياه للمدينة.

3.7. استهلاك المياه:

من خلال خزانات المياه التابعة لمؤسسة تسيير و توزيع المياه ،و تمون معظم أجـزاء المدينـة،و يستحوذ الاستخدام السكني على النصيب الأكبر منها على غرار الاستخدام الصناعي الـذي يعتمـد على تنقيب خاص من الأودية و من كل هذا نجد أن معدل الفرد للاستهلاك بمدينة الميلية هو اقـل من المعدل المعمول به في الجزائر .نستنتج أن مدينة تعاني من عجز في كميـة الميـاه الموجهـة للاستعمال السكني و يمكن أن تكون قد أوشكت على تغطية هذا العجز.

خريطة رقم 16

مدينة الميلية
شبكة المياه الصالحة للشرب

عجنق

لمريجة

زاهر

——	قناة توزيع
●	خزان مائي
200	قطر القناة "ملم"
——	حدود القطاعات العمرانية
——	حدود المدينة

0 2 4 كم

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

8.شبكة الصرف الصحي:

مدينة الميلية مزودة بنظام صرف صحي مفصول (Séparatif) في بعض الأجزاء و مشـترك فـي أجزاء أخرى .توجد ثلاث قنوات للصرف الصحي رئيسية تعمل على تصـريف الميـاه المقـدرة بحوالــي 60 % من المدينة سنة 1984م و قد وسعت إلى مناطق أخرى.

أما تصريف مياه الأمطار يتم من خلال شبكة قديمة أما في بعض الجهات بواسطة مجاري مائيـة على حواف الطريق،بالنسبة للتجزئات السكنية تتم العمليتين بواسـطة قنـوات ذات نظـام موحـد (مشترك). و في المنطقة السكنية الجديدة يتم تصريف جزء من مياه الأمطار عن طريق مجـاري فوق أرضية و جزء آخر عن طريق قنوات تحت أرضية مشتركة.

و حسب ما يوضحه مخطط الشبكة من الخريطة رقم (17) فان مدينة الميليـة حاليـا تعتمـد فـي تصريف المياه سواء الأمطار أو المستعملة على الشعاب و الشبكة التي تصب في الأوديـة كـذلك يجب تغطيتها بكاملها من اجل حماية السكان من الروائح الكريهة و كذا خطر اختلاطها مـع ميـاه الشرب،و هناك بعض القطاعات العمرانية معرضة أكثر لإصابة بأمراض ناتجة عن هذا التصريف العشوائي المضر ،كما حدث سنة 1984م عندما انتشرت حمى التيفويد بحي منقوش ،لهذا يجب أن تكتمل عملية إصلاح و تغطية هذه الشعاب للحصول على مساحات إضافية للبناء و التعمير،و يشكل البناء الفوضوي عائقا أمام انجاز شبكة مياه الشرب و على غرارها تفتقر المدينة إلى مخطط مسبق لشبكة الصرف الصحي.

مدينة الميلية

شبكة الصرف الصحي

الخريطة رقم 17

عجنق

لمريجة

زاهر

منقوش

نحو الوادي الكبير

0 2 4 كم

قناة الصرف الصحي	
قطر القناة	
اتجاه السيلان	
حدود القطاعات العمرانية	
حدود المدينة	

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

9.شبكة الكهرباء والغاز والهاتف:

1.9.شبكة الغاز الطبيعي:

استفاد ة ولاية جيجل من الغاز الطبيعي الذي كان بناء على أن مدينة الطاهير سوف تستقبل مركب الحديد والصلب الذي ألغي بعد الإعلان عن إنشاء المنطقة الحرة الاقتصادية في أفريل عام 1987م. وقـد تم توصيل الغاز الطبيعي إلى بعض مدن الولاية سنة 1991م، ولم يحدث ذلك إلا بعد شـق أنبوب الغاز الطبيعي "رمضان جمال" (الميلية ، جيجل) الذي يمتد على مسافة 120كلـم، ويعـود الفضل إلى وجود المركز الكهروحراري بأشواط قرب الطاهير.

الثالث عشر من ديسمبر من عام 1993م هو تاريخ بداية استعمال الغاز الطبيعي عن طريق الشبكة في مدينة الميلية التي كان سكانها يعتمدون على قارورات الغاز، وأصبحت هذه الشبكة تشمل معظم أجزاء المدينة أما الجهات التي لا تبلغها فلا تزال تعاني الأمرين ندرة القارورات وارتفاع أسعارها. وتتميز شبكة الغاز الطبيعي بالميلية بوجود ثلاثة أصناف من الأنابيب: منها المصنوعة من الحديـد الصلب ذات قطر 200ملم، والثانية مصنوعة من الحديد الصلب ذات قطر 150ملم والأخيرة تتكون من مادة البوليتيلين (Polyéthylène) التي تعتبر أطول الأنابيب. وأهم القطاعات المـزودة بالغـاز كاملة هي القطاعات العمرانية التالية: (05،02،01،07) ، أما كل من القطـاع (08)و(06) فهـي تعاني من مشاكل ترجع بالدرجة الأولى إلى البناء الفوضوي بها الذي يعيـق مـد شـبكة الغـاز الطبيعي، كما أن المباني المتفرقة البعيدة عن الطرق وقليلة العدد لا تسمح بتوصيل أنابيـب الغـاز لأسباب اقتصادية كما هو الحال في القطاع (03)، ورغم مساهمة الشركة الوطنية للمحروقات فـي مد وتوسيع شبكة الغاز الطبيعي إلى أبعد منطقة في المدينة الذي يتطلب إمكانيات مالية باهضـة إلا أن ذلك غير كاف في ظل التوجه الحالي للبلاد.

2.9. شبكة الكهرباء:

يتـم الحصول على الكهرباء بمدينة الميلية بواسطة خط للضغط العالي فرق كمونه60 كيلوفولط ، ينطلق من مدينة عين سمارة بولاية قسنطينة حتى المدينة"أين يتفرع إلى خطين.

تطورت هذه الشبكة بانجاز (05) خطوط أو أكثر مستقبلا ويوزع التيار الكهربـائي للاسـتعمال المنزلي وللمنشات الأخرى ،وتتم عملية التوصيل عبر الأحياء بطريقتين ؛ أسلاك فـوق أرضـية بواسطة الأعمدة وهي السائدة ،وأخرى تنقل بأسلاك تحت أرضية وهي الأفضل لأنها فعالة وطويلة الأمـد ، وهـي تسمح بتفـادي أخطـار الكهرباء وأضراره ،لكن يصعب اكتشاف مكان حـدوث

الخلل ،وهنـاك بعـض الأحياء التي تتميز بهـذه الطريقة ،وتبلـغ نسبــة وصـول الكهربـاء بالمدينة 92 **%.**

3.9. شبكة الهاتف:

يتركز في المناطق التي بها مختلف الإدارات والبنوك مع معظم الأحياء القطاع العمرانـي رقـم (07)،كما أنها تتوفر في معظم أرجاء المدينة خاصة العمارات وفي الآونة الخيـرة عرفـة شـبكة الهاتف تراجعا ملحوظا في نسبة استعمالها لذي السكان الذين فضلوا استعمال الأجهزة ذات الاتصال اللاسلكي(الهاتف النقال).

خلاصة:

من خلال تحليل العديد من العناصر العمرانية في هذا المبحث أمكن التوصل إلى وضع عدة استنتاجات مهمة فيما يخص الخصائص العمرانية لمدينة الميلية في النقاط التالية:

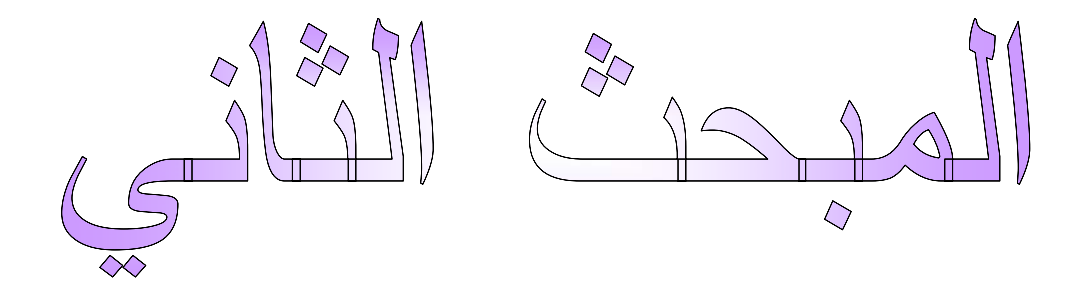
- الكثافة السكانية الأكبر في مدينة الميلية عبر القطاعات العمرانية (28.98-30.04) مسكن/هكتار و هي متركزة وسط المدينة.كما تمثل الحظيرة السكنية بالمدينة ما يقـارب 2097 مسـكن، منهـا 83.16% مساكن شاغرة.

- أمـا فيما يخص معدلات إشغـال المسكن الصافية ،فقـد سجل معدل إشـغال المسكـــن بـين (5.50-6.26) فرد/مسكن

- نمط السكن بهذه المدينة يعتبر مؤشرا يعكس ذوق المجتمع في بلورة حضارته المادية و عاكسـا لوضعه الاقتصادي في ماضيه و حاضره.حيث نميز أربعة أنماط مختلفة من المساكن راجع للميزة الأساسية لبنية مجتمع مدينة الميلية.

- النمـو العشوائي وتردي الحالة العمرانية، كما نجد نقص وسوء في توزيع الخدمات العامة.

- فيما يخص البنية التحتية و المنشآت العمرانية بمدينة الميلية فهي موزعة بشكل تدريجي على القطاعات العمرانية للمدينة بحيث نجد تنظيم مجالي وفق تركزات السكان و المباني السكنية. رغــم توفر هذه الشبكات في كل أرجاء المدينة.



مدينة الميلية : واقع استخدامات الأرض عبر القطاعات العمرانية

تمهيد

1.الاستخدامات السكنية

2.الاستخدامات التعليمية

3.الاستخدامات الصحية

4.الاستخدامات الإدارية و الأمنية

5.الاستخدامات الثقافية و الشعائرية

6.الاستخدامات الرياضية و الترفيهية

7.الاستخدامات والعلاقات التجارية

8.الاستخدامات الصناعية

خلاصة

تمهيـد:

إن استعمالات الأرض الحضرية في داخل المدينة كما بحثتها النظريات السابقة لـم تـأت بشكل عفوي و إنما هنالك عوامل متعددة تضافرت لإنتاج الشكل و البنية النهائية للمناطق الحضرية و من هذه العوامل:العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل التي تتعلق المصلحة العامة.
هناك عوامل كثيرة تتعلق بالمصلحة العامة و تؤثر في تركيب المدينة و تنظيم اسـتعمالات الأرض فيها. ومن هذه العوامل:الصحة العامة و سلامة أفراد المجتمع و سهولة التنقل و الحركة في أجزاء المدينة و الحرص على مظهرها.و في اغلب الدول تنظم استعمالات الأرض الحضـرية بموجـب قوانين و أنظمة خاصة لضمان السلامة العامة لسكان و مؤسسات المدينة مثل تنظيم كثافة السـكان في أحياء المدينة المختلفة ووضع قيود خاصة لمنع إعمار الأراضي غير الملائمـة مـن الناحيـة الطبيعية أو أن استثمارها يجلب أخطارا معينة.إن هذه العوامل و غيرها تعمل مشتركة في تشـكيل الترتيب النهائي لاستعمالات الأرض داخل المدن و المناطق الحضرية.

1.الاستخدامات السكنية:

تشغل الوظيفة السكنية أكبر مساحة في معظمة مـدن العالم بالمقارنة مع ماتحتله الوظائـف الأخرى ،و هناك استخدامات مختلفة في هذه المباني كالموجهة للسكن أو الاستخدام المهني ،يلعب الجانب التاريخي دوره في تحديد و اختيار كيفية انجازها ،كما تختلف مناطق تواجد المسكن باختلاف ساكنيها.

تتوفر مدينة الميلية على 8392 مسكنا مركزة في 5832 بناية و ذلك سنة 2008 ، حيث كان عدد المساكن سنة 1998م يقارب 6357 مسكنا ،تتوزع أصنافها كالآتي:

(مساكن فردية ،مساكن جماعية ،مساكن مؤقتة و رديئة ،مساكن تقليدية)

- عدد المساكن المسكونة 6979 مسكنا أي بنسبة 61.77 % من مجموع المساكن المسكونة في البلدية ،و 12.60 % من مجموع المساكن المسكونة في الولاية.
- عدد المساكن الشاغرة 1331 مسكن أي بنسبة 31 % من مجموع المساكن الشاغرة في البلدية، و10.04 % من مجموع المساكن الشاغرة في الولاية.
- عدد الأكواخ في المدينة يصل إلى 82 كوخ أي بنسبة 93.18 %من مجموع الأكواخ في البلدية و 11.3 % من مجموع الأكواخ في الولاية.

2.الاستخدامات التعليمية:

المدرسة اليوم تتكفل بربع السكان الجزائريين ،و قد كونت مباشرة جل موظفي التأطير و المهارة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني.

إن في المنظومة التربوية مستقبل الاقتصاد و من شروط بقائها و استمرارها تحقيق المردودية المطلوبة ،و لن يدوم الحكم لها أو عليها إلى مالا نهاية بالاستناد إلى "نتائجها المادية" و "آثارها التكثيرية" وحدها.

فالمدرسة تنتج المستقبل و هي فعلا الدرجة الديمقراطية الوحيدة من الناحية الموضوعية لأنها تتيح لجميع الأطفال إمكانيات فعلية لتنمية قدراتها الذهنية إلا أن هذه المنظومة التربوية الوطنية الأصيلة لا تنسجم مع سياسة الجمود و مقاومة التجديد و لا مع الاقتصاد فيما يجب أن نخضعها له من ضروب التكليف و التلاؤم.

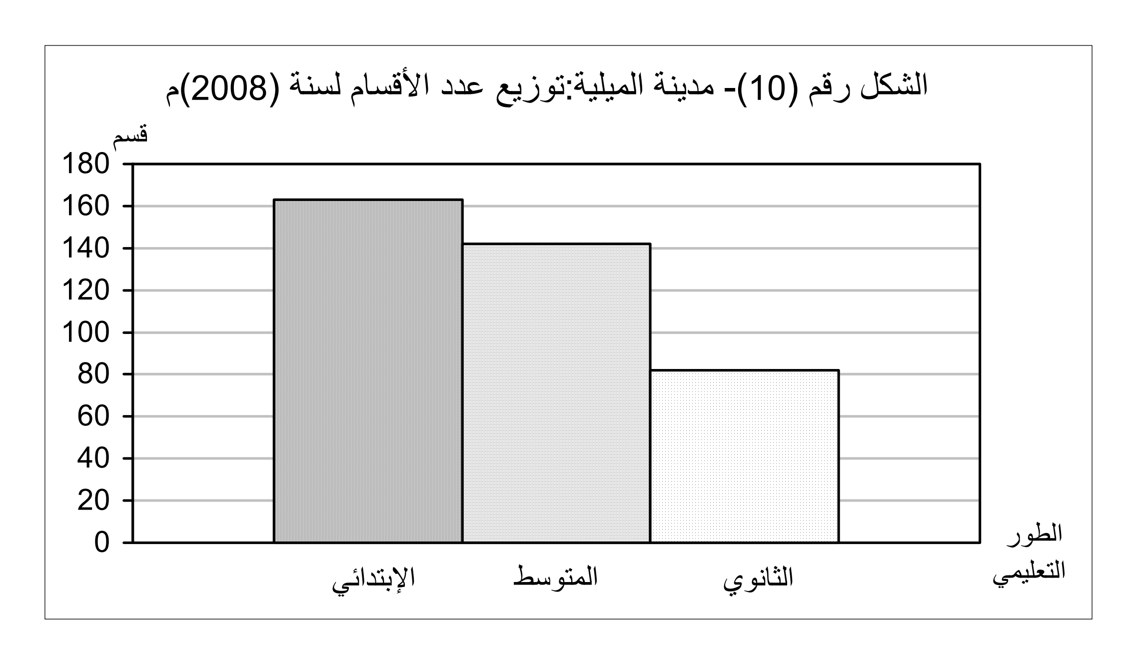
يعتبر هذا النوع من التجهيزات ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على حياة المجتمع كما انه يعتبر احد المعايير البارزة للتميز بين المجتمعات فكريا و حضاريا كما يعد العمود الفقري لنجاح مشاريع التنمية في كل بلد.،يشمل نظام التعليم في مدينة الميلية على 03 مراحل أساسية:

التعليم الابتدائي 05 سنوات ، التعليم المتوسط 04 سنوات ، التعليم الثانوي 03 سنوات

الجدول رقم (16) - يمثل حالة التعليم في مدينة الميلية:

المستوى التعليمي		الابتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
المؤسسات	العدد	13	08	03	24
	النسبة (%)	54.2	33.3	12.5	100
الأقسام	عدد	163	142	82	387
	النسبة (%)	42.2	36.7	21.1	100
الأساتذة	العدد	247	250	183	680
	النسبة (%)	36.32	36.8	26.9	100
التلاميذ	العدد	4940	5203	3214	13357
	النسبة (%)	37	39	24	100

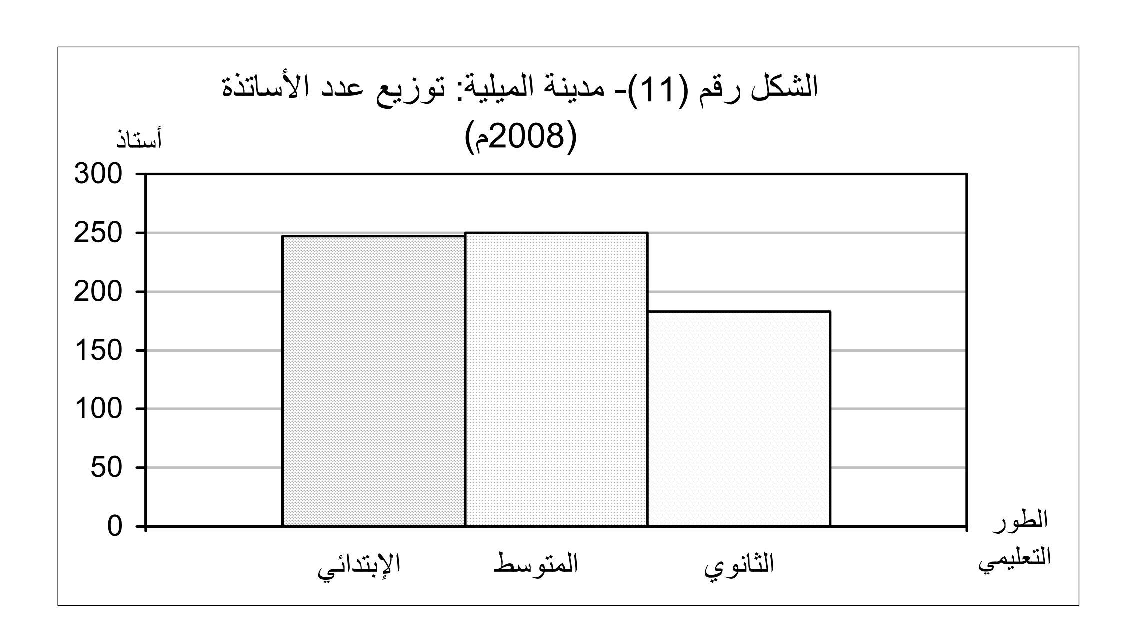
المصدر:مديرية التربية لولاية جيجل 2008م + معالجة.



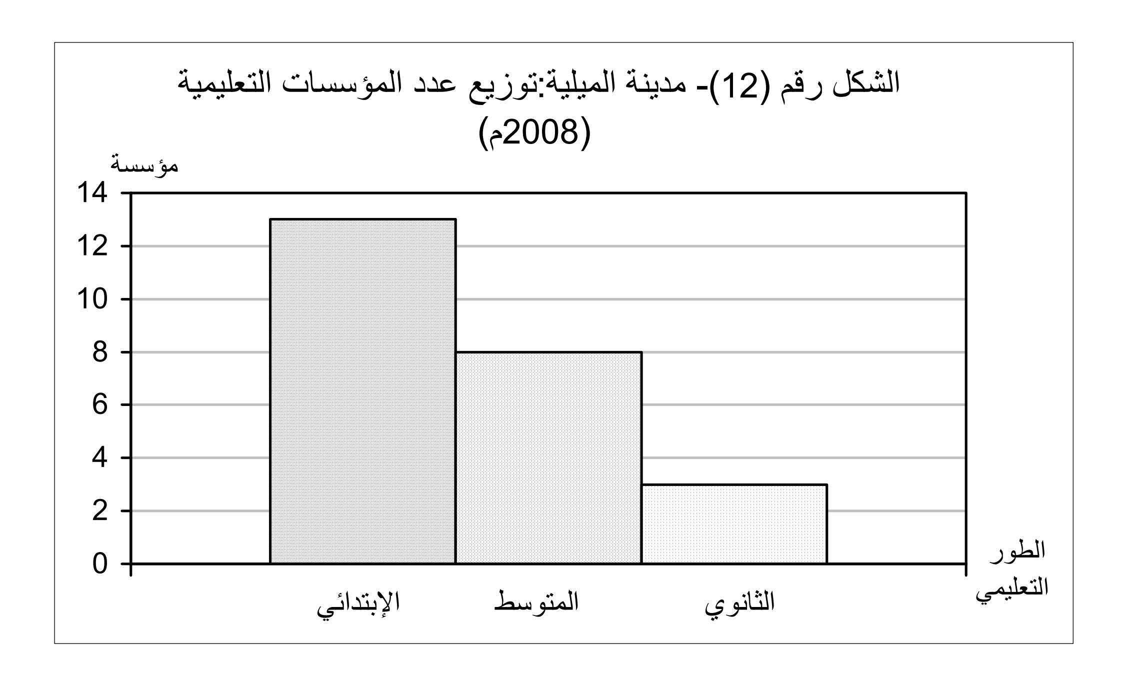
الشكل رقم (10)- مدينة الميلية:توزيع عدد الأقسام لسنة (2008)م

من خلال استقرائنا للجدول رقم (16) نلاحظ العدد الإجمالي للأقسام الموجودة في المؤسسات التعليمية لمدينة الميلية وصل حوالي387 قسم ،حيث تستحوذ مؤسسات الطور الأول و الثاني على

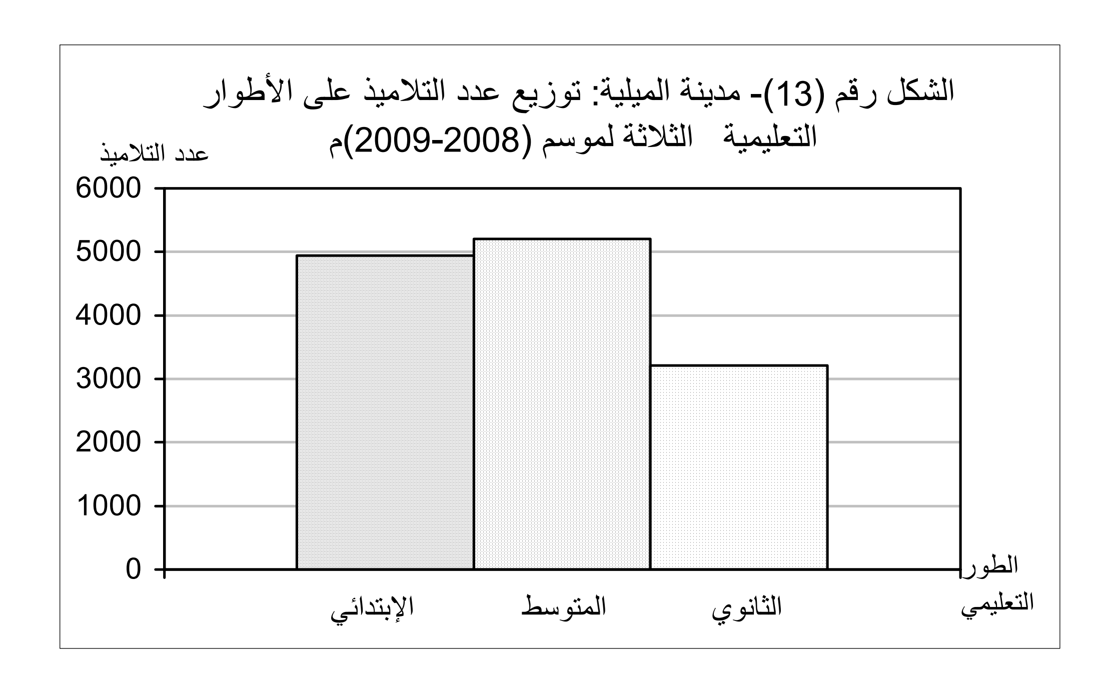
163 قسم و ذلك بنسبة 42.2 % من المجموع العام للأقسام،بينما تضم مؤسسات الطور الثالث قرابة 142 قسم أي ما يعادل 36.7% من المجموع العام للأقسام، في حين يوجد 82 قسم في مؤسسات التعليم الثانوي و هذا ما يعادل نسبة21.1 % من المجموع العام للأقسام .



و نلاحظ أيضا،أن العدد الإجمالي الأساتذة المؤطرين للتلاميذ في المؤسسات التعليمية لمدينة الميلية وصل قرابة 680 أستاذ،حيث تستحوذ مؤسسات الطور الثالث على 250 أستاذ مؤطر و ذلك بنسبة 36.8 % من المجموع العام للأساتذة ،بينما تضم مؤسسات الطور الأول و الثاني قرابة247 أستاذ أي ما يعادل 36.32 % من المجموع العام للأساتذة، ويوجد في مؤسسات التعليم الثانوي 183 أستاذ و هذا ما يعادل نسبة 26.9 % من المجموع العام للأساتذة.



و نستقرأ من نفس للجدول رقم (16) نلاحظ عدد المؤسسات التعليمية الموجودة في مدينة الميلية وصل حوالي 24 مؤسسة،حيث يستحوذ مستوى الطور الأول و الثاني على 13 مؤسسة تعليمية و ذلك بنسبة 54.2 % من المجموع الكلي للمؤسسات التعليمية الموجودة بالمدينة،بينما يضم مستوى الطور الثالث قرابة 08 مؤسسات تعليمية أي ما يعادل 33.3 % من المجموع العام للمؤسسات التعليمية، في حين يوجد 03 مؤسسات تعليمية في مستوى التعليم الثانوي و هذا ما يعادل نسبة 12.5 % من المجموع الكلي للمؤسسات التعليمية الموجودة بالمدينة .



كذلك يوضح لنا الجدول رقم (16) الذي يبين لنا الوضعية العامة للتعليم في مدينة الميلية تسجيل قرابة 13357 تلميذ مسجلين في الموسم الدراسي (2008 -2009)،حيث سجل حوالي 5203 تلميذ يدرسون في المستوى المتوسط و ذلك بما يعادل نسبة 39 % من المجموع الكلي للتلاميذ المسجلين لموسم (2008-2009)،في حين سجل قرابة 4940 تلميذ يدرسون في المستوى الابتدائي و ذلك بما يعادل 37 % من المجموع الكلي للتلاميذ المسجلين لموسم (2008 -2009)،بينما وصل عدد التلاميذ الملتحقين بالدراسة في المستوى الثانوي 3214 تلميذ يدرسون في المستوى الثانوي أي بنسبة 24 % من المجموع الكلي للتلاميذ المسجلين لموسم (2008 -2009).

الجدول رقم (17) يمثل معدل إشغال القسم و معدل التأطير في مدينة الميلية:

المستوى التعليمي	الابتدائي	المتوسط	الثانـوي	المجموع
معدل إشغال القسم (تلميذ/حجرة)	30	36	39	105
معدل التأطير (تلميذ/أستاذ)	20	21	17	58

المصدر: مديرية التربية لولاية جيجل،موسم(2008-2009)+ معالجة.

من الجدول أعلاه،و المخطط رقم (18) نلاحظ أن معدل إشغال القسم في مستوى التعليم الابتدائي بلغ 30 (تلميذ/حجرة)،حيث أنه خلال الموسم (2008 -2009) تم تسجيل 4940 تلميذ يزاولون دراستهم في 163 قسم أي ما يعادل نسبة 42.2 % من المجموع العام للأقسام في الأطوار الثلاثة،مع العلم انه توجد 13 ابتدائية في مدينة الميلية ،و نميز مما سبق أن هذا المعدل ينخفض عن المعدل الوطني لإشغال القسم الذي قدر بـ ـ 46 تلميذ/حجرة و ذلك حسب شبكة التجهيز الوطنية.

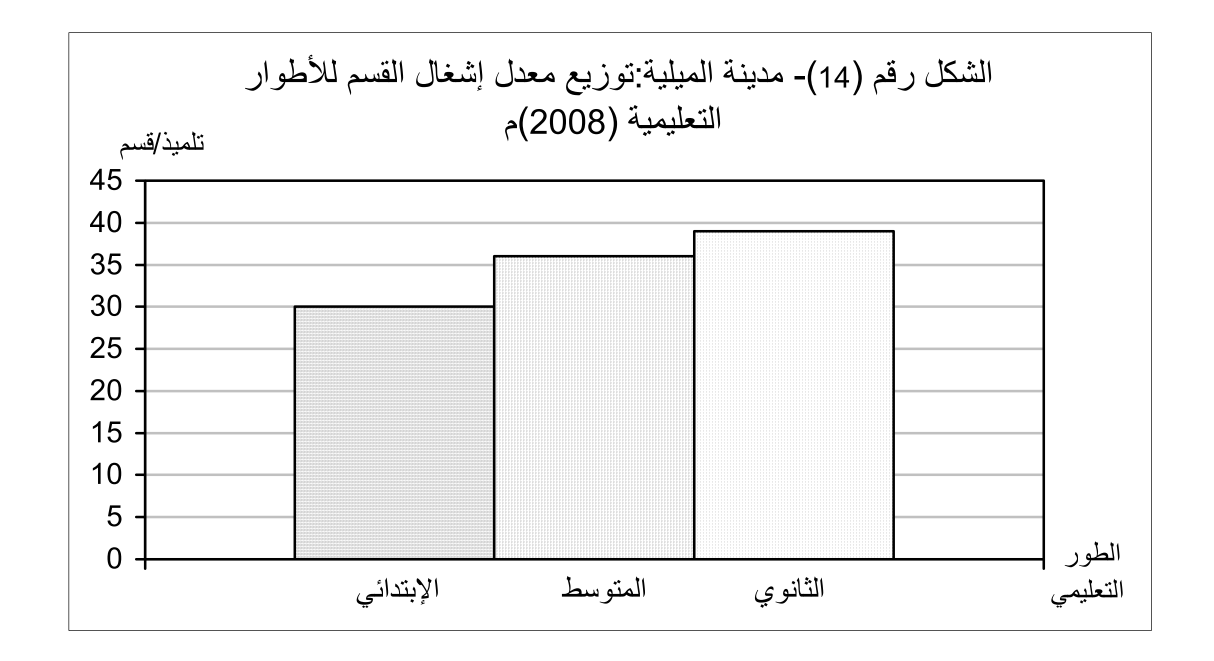
أما في ما يخص معدل التأطير فنجده يقدر بـ 20 تلميذ/أستاذ ،إذ سجل خلال الموسم (2008-2009) ما يقارب 247 معلم ما يعادل 36.3 % من المجموع الكلي للأساتذة في مدينة الميلية.

نستقرأ كذلك من الجدول رقم (17)أن معدل إشغال القسم في مستوى التعليم المتوسط بلغ 36 (تلميذ/حجرة)،حيث تم تسجيل خلال الموسم (2008 -2009)حوالي 5203 تلميذ أي 39% من مجموع تلاميذ مدينة الميلية أين يزاولون دراستهم في (08) ثماني مؤسسات تربوية تابعة للتعليم المتوسط،،و يملكون 142 قسم أي ما يعادل نسبة 36.7% من المجموع العام للأقسام في الأطوار الثلاثة ،و نميز مما سبق أن هذا المعدل ينخفض عن المعدل الوطني لإشغال القسم الذي قدر أيضا بـ ـ 46 تلميذ/حجرة حسب شبكة التجهيز الوطنية.

بينما بلغ معدل التأطير للمستوى المتوسط قيمة 21 تلميذ/أستاذ ،إذ سجل خلال الموسم (2008 -2009) حوالي 250أستاذ هذا ما يعادل نسبة 36.8% من المجموع الكلي للأساتذة في مدينة الميلية.

نميز من خلال الجدول رقم (17)،أن معدل إشغال القسم في مستوى التعليم الثانوي بلغ 39 (تلميذ/حجرة)،حيث أنه خلال الموسم (2008 -2009) تم تسجيل 3214 تلميذ أي بنسبة 24% من مجموع تلاميذ مدينة الميلية يداومون دراستهم بـ ـ 82 قسم أي ما يعادل نسبة 21.1% من

المجموع العام للأقسام في الأطوار الثلاثة،مع العلم انه توجد (03) مؤسسات للتعليم الثانوي و التقني بمدينة الميلية ،و مما سبق نستنتج معدل إشغال القسم للمستوى الثانوي بالمدينة مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني لإشغال القسم الذي قدر بـ 34 تلميذ/حجرة حسب شبكة التجهيز الوطنية. أما في ما يخص معدل التأطير فنجده يقدر بـ 17 تلميذ/أستاذ ،إذ سجل خلال الموسم (2008 - 2009) ما يقارب 183 أستاذ ما يعادل نسبة 26.9 % من المجموع الكلي للأساتذة في مدينة الميلية.



نستنتج مما سبق أن مستوى التعليم الثانوي يعاني من ضغط في عدد التلاميذ المتوجهين إلى مؤسسات التربوية التابعة للمدينة بحيث نجد أن معدل إشغال القسم في هذا المستوى مرتفع و عدد الأساتذة المؤطرين أيضا يعاني النقص و ذلك بسبب قلة المؤسسات التعليمية الموجهة للمستوى الثانوي.

1.2.الطورين الأول و الثاني (التعليم الابتدائي):

إن التعليم الابتدائي في مدينة الميلية مجهز بـ 13 مؤسسة ابتدائية تضم حوالي 163 قسم و يشتغل في هذا المستوى التعليمي ما يقارب 247 معلم يدرسون حوالي 4940 تلميذ،و لقد بلغ معدل إشغال القسم في الطور الأول و الثاني 30 تلميذ/حجرة،و معدل التأطير 20 تلميذ/معلم.

ومن الجدول رقم (18) الذي يبين حالة التعليم الابتدائي لموسم (2008 -2009) بمدينة الميلية ،بحيث يبرز لدينا أعلى قيمة لمعدل إشغال القسم سجل في المؤسسة التربوية " حجلة علي " بـ 34 تلميذ/حجرة،التي تضم 22 قسم و تحتوي على 762 تلميذ،في حين تشغل 31 معلم،و بذلك وصل معدل التأطير 24 تلميذ/معلم ،في حين سجل لنفس الموسم (2008 -2009) بالمدينة أخفض قيمة لمعدل إشغال القسم في المؤسسة التربوية " الدالية الجديدة " بمعدل 04 تلميذ/حجرة،ذلك لأنها ابتدائية جديدة و أنشأت لتخفيف الضغط على المؤسسات التربوية المجاورة لها بحيث تضم 06 أقسام و 04 معلمين و بمجموع تلاميذ بلغ 28 تلميذ و بهذا فان معدل التأطير بالمؤسسة هو 07 تلميذ/معلم.

الجدول رقم (18) وضعية التعليم الابتدائي (الطور الأول و الثاني) في مدينة الميلية:

المؤسسة	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	عدد المعلمين	معدل إشغال القسم (ت/ح)	معدل التأطير (تلميذ/معلم)
الزهرة مريمش	691	21	32	33	22
قـليل السعيد	533	17	26	31	20
كحال محمد	410	14	22	29	19
قوطاس عبد الرحمن	188	06	15	31	12
خلاف رابح	132	06	10	22	13
هروس محمد	529	16	23	33	23
بوشريط احمد	629	19	30	33	21
حجلة علي	762	22	31	34	24
عيمر برهوشة	381	13	18	29	21
هواين محمد	350	12	17	29	20
الدالية الجديدة	28	06	04	04	07
عبد الوهاب إبراهيم	111	05	09	22	12
كيروان الزواوي	196	06	10	32	19
المجموع	4940	163	247	30	20

المصدر: مديرية التربية لولاية جيجل،موسم(2008-2009).

2.2.الطور الثالث (التعليم المتوسط):

إن التعليم المتوسط في مدينة الميلية مجهز بـ (08) ثماني مؤسسات متوسطة تضم قرابة 142 قسم و يشتغل في هذا المستوى التعليمي حوالي 250 أستاذ يقومون بتدريس 5203 تلميذ،و لقد سجل معدل إشغال القسم في الطور الثالث 36 تلميذ/حجرة،وبلغ معدل التأطير 21 تلميذ/أستاذ.

ومن خلال ملاحظتنا للجدول رقم (19) الذي يبين حالة التعليم المتوسط لموسم (2008 -2009) بمدينة الميلية ، أعلى قيمة لمعدل إشغال القسم سجل في المؤسسة التربوية " لحمر محمد العربي " بـ41 تلميذ/حجرة،التي تضم 24 قسم و تحتوي على 984 تلميذ،في حين تشغل 24 أستاذ،و بهذا فلقد بلغ معدل التأطير 23 تلميذ/أستاذ ،في حين سجل أخفض قيمة لمعدل إشغال القسم في المؤسسة التربوية " بغيجة أحمد " بمعدل 13 تلميذ/حجرة، بحيث تضم 22 أقسام و 37 أستاذ و بمجموع تلاميذ بلغ 281 تلميذ ،و بهذا فان معدل التأطير بالمؤسسة هو 07 تلميذ/معلم.

جدول رقم (19) يوضح وضعية التعليم المتوسط (الطور الثالث) في مدينة الميلية:

المؤسسة	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم تلميذ/حجرة	معدل التأطير (تلميذ/معلم)
الأمير عبد القادر	601	14	26	43	23
بغيجة احمد	281	22	37	13	07
لحمر محمد العربي	984	24	24	41	23
كحال عبد العزيز	731	18	32	40	23
زويكري محمد	630	16	28	39	22
عياد عاشور	520	15	27	34	19
المريجة	494	14	22	35	22
التهذيب	962	19	36	50	27
المجموع	5203	142	250	36	21

المصدر:مديرية التربية لولاية جيجل،موسم(2008-2009)

3.2.التعليم الثانوي و التقني:

إن التعليم الثانوي و التقني في مدينة الميلية مجهز بـ 03 مؤسسات تعليمية تضم حوالي 82 قسم و يشتغل في هذا المستوى التعليمي ما يقارب 183 أستاذ يدرسون حوالي 3214 تلميذ،و لقد بلغ معدل إشغال القسم في هذا المستوى التعليمي حوالي 39 تلميذ/حجرة،و بمعدل تأطير بلغ 17 تلميذ/أستاذ.

ومن خلال ما يوضحه الجدول رقم (20) الذي يبين حالة التعليم الثانوي و التقني لموسم (2008 - 2009) بالمدينة ،بأن أعلى قيمة لمعدل إشغال القسم سجلت في المؤسسة التربوية "محمد الصديق بن يحي " بـ 40 تلميذ/حجرة،التي تضم 30 قسم و تحتوي على1205 تلميذ،في حين تشغل 62 أستاذ،و بذلك وصل معدل التأطير19 تلميذ/أستاذ ،في حين سجل لنفس الموسم (2008 -2009) أخفـض قيمة لمعـدل إشغال القســم في المؤسســة التربويـة " زيت محمد الصالح " بمعـدل 33 تلميذ/حجرة، بحيث تضم 30 أقسام و أستاذ و بمجموع تلاميذ بلغ 985 تلميذ ،و بهذا فان معدل التأطير بالمؤسسة هو 14 تلميذ/معلم.

جدول رقم (20) يوضح وضعية التعليم الثانوي في مدينة الميلية:

الـمـؤسـسـة	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ط/ح)	معدل التأطير (طالب/أستاذ)
هواري بومدين	1024	22	51	46	20
محمد الصديق ابن يحي	1205	30	62	40	19
زيت محمد الصالح	985	30	70	33	14
المجموع	3214	82	183	39	17

المصدر:مديرية التربية لولاية جيجل،موسم(2008-2009).

4.2.التكوين المهني(التكوين المتخصص):

يهدف التكوين المهني إلى توفير يد عاملة مؤهلة للمنطقة الصناعية التي ستوضع على تراب بلديتها و نجد أن مركز التكوين المهني للبلدية هو المؤسسة الوحيدة المسئولة عن ذلك، وهو يتمركز بالجنوب الغربي للميلية حيث أنه يستوعب 1367 متربص ويجب استغلال هذه الطاقة من الاستيعاب، إلا أن هناك فائض في عدد المقاعد وهذا ما يسمح بإضافة تخصصات تسمح بالتأقلم مع متطلبات سوق الشغل المستقبلية. يتكون من 07 أقسام و10 ورشات وبه عدة تخصصات أهمها الإعلام الآلي، الميكانيك، الخياطة والتلحيم.

3.الاستخدامات الصحية:

يعتبر هذا الاستخدام من أهم الركائز الأساسية لإنشاء الحياة الحضرية، فمن أهداف الصحة التطور الاجتماعي الاقتصادي لكل أفراد المجتمع كما تدل على رقي و درجة تحضر المدينة.

1.3.المنشآت القاعدية الصحية بمدينة الميلية:

أ.المستشفى: ظهر مشروع هذا المستشفى منذ 1974م إلا أنه بدأ الاستفادة منه إلى عام1988م، وهو يقع شمال شرق مدينة الميلية .دائرة الميلية ،سطارة ،سيدي معروف ،ودائرة العنصر وهي الدوائر التي تستفيد حاليا بأكملها من هذا المستشفى وقد أثبتت الدراسة أنه يشتمل بعض بلديات ودوائر ولاية سكيكدة وهذا العدد الكبير من المرضى ،وهو يظم عدة تخصصات، إضافة إلى مصلحة الأشعة ومصلحة لفحص المرضى عقليا بمقر الضمان الاجتماعي .هذا المستشفي يعاني من نقص في الأطباء المتخصصين في الطب الداخلي وأمراض القلب وأمراض العيون ،وتبلغ مساحته حوالي 03.5 م.

ب.العيادات متعددة الخدمات : توجد تتوفر بمدينة الميلية (11) عيادة خاصة ،بالطب الاختصاصي الشيء الذي ساعد على تغطية الفحص في المستشفى ،أما عيادات الطب العام التابعة للقطاع الخاص فعددها ثمانية (08) عيادات.

ج.الوكالات الصيدلانية: توجد (13) وكالة منها (11) للقطاع الخاص و تتوزع في مختلف أرجاء المدينة و خاصة المركز و نظرا لأهمية المستشفى بمدينة الميلية و تأثيره على مناطق ينتهي بعضها حدود القطاع الصحي،و بعضها خارج الإقليم.

4.الاستخدامات الإدارية و الأمنية:

تتوسط مدينة الميلية إقليم القبائل الصغرى و تعتبر مقر دائرة ،حيث أنها تتسم بأهمية إدارية و يرجع تاريخ ترقيتها لمستوى دائرة لسنة 1956م و هذا ما يسمح بتواجد مختلف الهياكل الإدارية التي تتمركز بمقر البلدية و تقل في البلديات المجاورة لها و تتمثل خاصة فيما يلي:

أ.مقر الدائرة: يعتبر أقدم المنشآت حيث لأنه عبارة عن ثكنة عسكرية سابقا، مساحته 0.32 هكتار.

ب.مقر البلدية: يقع هذا المقر على جانب ساحة الحرية التي الذي لم يعد يشمل سوى مقر المجالس الشعبي البلادي ،و بعض المكاتب الملحقة به ،تبلغ مساحته 1200م^2 ،رغم التطورات الحاصلة فيها

كانفصال مصلحة الشؤون الاجتماعية و المصادقة على الوثائق، إلا انه يعاني من ضغط يستمر طوال السنة تقريبا نتيجة استقبال مواطنين من بلديات مختلفة.

ج.البريد المركزي و المركز الهاتفي: يقع كلاهما بالقطاع العمراني رقم (07) و هما متجاوران يشغلان مساحة قدرها 0.45 هكتار،كما يوجد مركز هاتفي جديد بالقطاع العمراني رقم (04)،و فتح فرع آخر للصكوك البريدية بالقطاع رقم (05)،مما ساعد في تخفيف الضغط على مركز البريد المركزي و خاصة ما يتعلق مكاتب السحب .

د.الضمان الاجتماعي: يقع بالقطاع العمراني رقم (05)تبلغ مساحته 2200 م^2 و نتيجة لكثرة المترددين فهو يعاني من ضغط كبير.

إضافة إلى المرافق السابقة المنتشرة في القطاعين رقم (07) و (05) على الخصوص،هناك بعض المرافق الأخرى منها:

مصلحة الري، مصلحة البناء و التعمير، الشركة الوطنية للغاز و الكهرباء، و تتواجد في القطاع العمراني رقم (07).

مجموعة من البنوك تتواجد في القطاع العمراني رقم (05)، إضافة إلى مقر الخطوط الجوية الجزائرية، مصلحة الغابات،مؤسسة توزيع المياه،الترقية و التسيير العقاري،مديرية المنشآت القاعدية و التجهيز،مفتشية التعليم الأساسي تتواجد جميعها بالقطاع العمراني رقم (05).

و من المرافق الأمنية:مقر الحماية المدنية، الدرك الوطني، المحكمة، محافظة الأمن الحضري، مقر الشرطة.

بصفة عامة كل القطاعات تفتقر إلى معظم هذه المرافق على الرغم من أن بعضها يضم أحجام سكانية كبيرة باستثناء القطاعين رقم (05) و (07).

الخريطة رقم (15) مدينة الميلية : شبكة التجهيزات

الخريطة رقم 18

مدينة الميلية
التجهيزات

نحو القل
نحو جيجل
نحو سكيكدة
نحو قسنطينة

0 2 4 كم

تجهيزات رياضية
تجهيزات تجارية
تجهيزات ادارية
تجهيزات تعليمية
تجهيزات ثقافية
تجهيزات صحية
طريق وطني
طريق أولي
دروب
حدود المدينة
وادي

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

5.الاستخدامات الثقافية و الشعائرية:

أ/المرافق الثقافية: تتمثل في دار الشباب و قاعة السينما،المكتبة البلدية ،كما توجد قاعة للنشاطات المختلفة مثل نـادي للشبيبة الجزائرية حيث تعرف هذه المرافـق استقبال لا بأس به من طرف السكان و الشبيبة.

ب/المرافق الشعائرية: تتمثل في المساجد و المقابر و هي بالتأكيد ضرورية للمواطنين بالإضافة إلى مدرسة لتعليم القرآن الكريم، وتتعرض المقابر لمرور الحيوان و الإنسان بها و قد أصبح من الضروري إيجاد مكان مناسب لمقبرة جديدة تتماشى مع حاجة السكان في المستقبل.

6.الاستخدامات الرياضية و الترفيهية: يوجد ملعب بلدي واحد في القطاع العمراني السابع (07)، إضافة إلى هذا الملعب الذي يعاني من مشاكل كبيرة هناك قاعة رياضية بوسط المدينة كما أنها تستعمل كمقر للكشافة الإسلامية.إضافة إلى مركز متعدد الرياضات المتواجد بالقطاع رقم (04) قرب المنطقة السكنية، تتواجد أخرى بالقطاع رقم (06).

أما بالنسبة للترفيه فهناك مساحات خضراء تساعد في توفير الهواء النقي و إحداث جو هادئ و مريح ، هذه الأماكن ذات أهمية حيث تتواجد بأشكال مختلفة في مدينة الميلية مثل: الجيوب الخضراء المهيأة داخل النسيج العمراني و المساحات الخضراء الواسعة التي تقتصر على حدائق خضراء،بالإضافة إلى أشجار الكاليتوس المنتشرة شمال غرب المدينة و هناك غابات و جبال غابية مريحة ،لكن امتداد البناء الفردي ينقص و يحد من المساحات الخضراء بمدينة الميلية.



الصورة رقم (13)- مدينة الميلية (المساحات الخضراء)

7.الاستخدامات والعلاقات التجارية:

يجب أن يمتلك الناس الضروريات مثل الغذاء والملبس والمأوى. وهم يريدون أيضًا أشياء أخرى كثيرة تجعل حياتهم مريحة ومرضية. من الأمثلة على السلع التي يريدونها :السيارات والكتب وأجهزة التلفاز. ومن الأمثلة على الخدمات: العلاج، التعليم، النظافة، الترويح. ولا يستطيع الناس بصفتهم أفرادًا إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغبون فيها. وبدلاً عن ذلك يتسلّمون النقود مقابل السلع والخدمات التي ينتجونها للآخرين. ويستخدمون النقود لشراء الأشياء التي يريدونها ولا ينتجونها، و تسمى التجارة التي تدور داخل الدولة الواحدة بالتجارة المحلية. وجدت التجارة لأن الناس يحتاجون أو يريدون الأشياء التي ينتجها أو يستطيع عملها الآخرون. يمكن ممارسة التجارة بطرق متعددة.

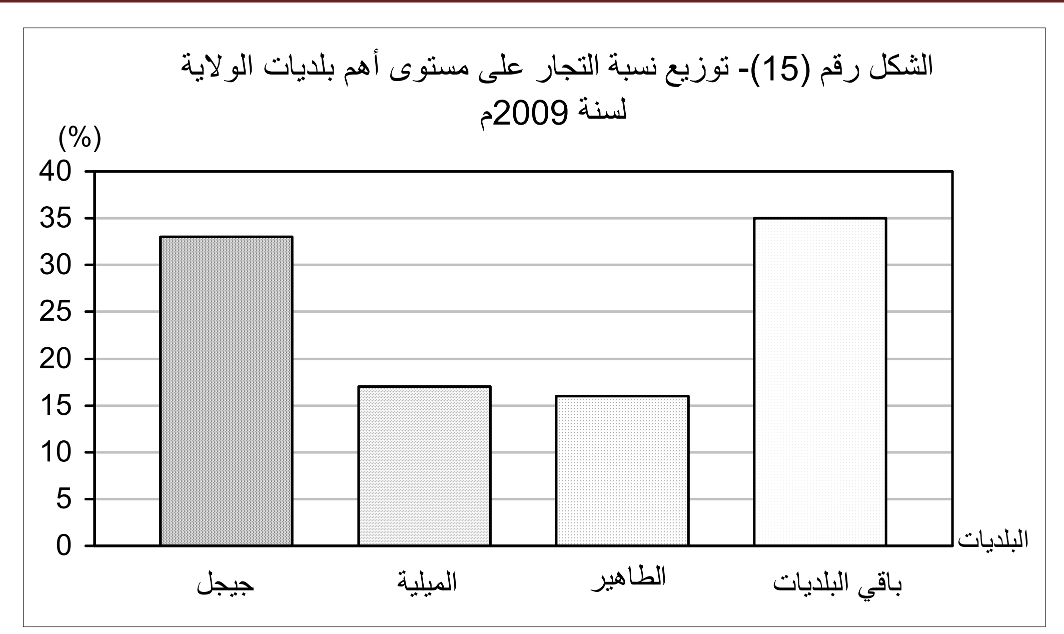
الجدول رقم (21) _ توزيع التجار حسب البلديات الرئيسية:

البلديات	جيجل	الميلية	الطاهير	باقي البلديات	المجموع الولائي
العدد	7587	3849	3616	8108	23160
النسبة (%)	32.76	16.62	15.61	35.01	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل في مارس2009

يتوزع التجار على مستوى بلديات الرئيسة للولاية بحسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري (ملحقة جيجل) توزيع متباين حيث يتمركزون في ثلاثة مراكز حضرية كبرى على مستوى الولاية و هي:

- بلدية جيجل بـ 7587 تاجر أي بنسبة 32.76 % من مجموع المسجلين بالتجارة القارة و البـالغ عددهم 23160 تاجر.
- بلدية الميلية بـ 3849 تاجر أي بنسبة 16.62 %من مجموع المسجلين بالتجارة القارة في الولاية.
- بلدية الطاهير بـ 3616 تاجر أي بنسبة 15.61 % من مجموع المسجلين بالتجارة .



1.7.الهياكل و الأسواق التجارية:

تتمثل الأسواق و الهياكل التجارية الموجودة على مستوى ولاية جيجل فيما يلي:

01 سوق جملة للخضر و الفواكه بدون إطار قانوني،14 سوق للبيع بالتجزئة للخضـر و الفواكـه منها 08 أسواق جوارية و 06 أسواق مغطاة، 19 سوق أسبوعي،05 أسواق للماشية توجد ضـمن الأسواق الأسبوعية البلدية، سوق واحد للسيارات.

أ.أسواق التجزئة للخضر و الفواكه: يوجد (08) سوق موزع في بلديات الطاهير و الميلية و مقـر الولاية

جيجل،ففي مدينة الميلية لديها سوق يتواجد في شارع بوعندل رابح بمساحة 600 م^2 و هو سـوق مغطى(مغلق سقفه) ،و كذلك سوق يتواجد في حي المحطة القديمة (عنـد مـدخل مدينـة الميليـة) بمساحة 550 م^2 كما انه سوق مغطى.بينما مدينة جيجل يتواجد بها (04) أسواق لتجزئة الخضر و الفواكه و معظمها ذات طابع جواري، في حين يتواجد بمدينة الطاهير سـوقين (02) ذات طـابع جواري.

ب.الأسواق الأسبوعية: يوجد 19 سوق أسبوعي موزع في عدة بلديات منها بلدية الطاهير و بلدية الميلية،ففي مدينة الميلية بمساحة مقدارها 04 هكتار و هو أيضا ذو طـابع جهـوي و عـدد المربعات المتوقعة إشغالها غير محددة بسبب كبر حجم استيعابه للتجار المتنقلين،بينما السـوق الأسبوعي لمدينة الطاهير فمساحته قـدرت بـ 600 م^2 و ذو طابع جهـوي ،و بلـغ عـدد المربعات 800 قطعة.

الأسواق الأسبوعية المرتبطة بالماشية: يوجد سوق في مدينة الميلية و مساحته غير محددة و هـو ذو طابع جهوي ،و طريقة تسييره تتمثل في الإيجار عن طريق المزايدة. و سوق آخـر بمدينـة الطاهير بمساحة مقدارها 8000 م^2 و هو أيضا ذو طابع جهوي ،و طريقة تسـييره تتمثـل فـي الإيجار و يدخل ضمن السوق الأسبوعي البلدي.

ج.سوق السيارات: يوجد سوق واحد بالولاية وذلك في مدينة الميلية بمساحة مقدارها 04 هكتار و هو ذو طابع جهوي ،و طريقة تسييره تتمثل في الإيجار عن طريق المزايدة.

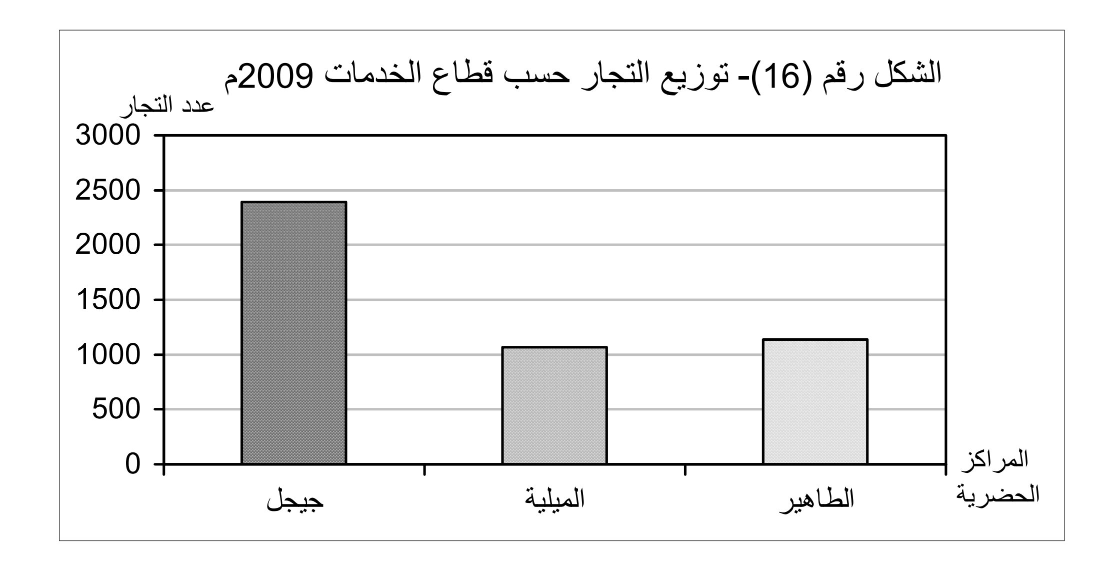
2.7.قطاع الخدمات في مدينة الميلية:

الجدول رقم (22) تمثيل عدد التجار في قطاع الخدمات :

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	2393	1066	1138	4597
النسبة (%)	52.05	23.2	24.75	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

نلاحظ من خلال المخطط رقم(20) و الجدول رقم (22)،أن قطاع الخدمات في مدينة الميلية تشغل 1066 تاجر أي ما يعادل 23.2 % من مجموع التجار المسجلين بهذه الولاية البالغ عـددهم 4597 تاجر و تعتبر مدينة الميلية آخر مدينة بعد مدينة جيجل و مدينة الطاهير في توزيع التجـار علـى قطاع الخدمات حيث تضم مدينة جيجل حوالي 2393 تاجر أي بنسبة 52.05 % مـن المجمـوع الكلي للتجار المسجلين بهذا القطاع،وبلغ عددهم في مدينة الطاهير1138 تاجر و هـذا مـا يعـادل 24.75 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بقطاع الخدمات.



3.7.قطاع تجارة التجزئة في مدينة الميلية:

الجدول رقم (23) تمثيل عدد التجار في تجارة التجزئة:

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	3648	2006	1841	7495
النسبة (%)	48.67	26.76	24.56	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

نلاحظ من خلال الشكل رقم(17) أن تجارة التجزئة في مدينة الميلية تشغل 2006 تـاجر أي ما يعادل 26.76 % من مجموع التجار المسجلين بالولاية البالغ عددهم7495 تاجر ،و تعتبـر مدينة الميلية ثاني مدينة بعد مدينة جيجل في توزيع التجار على تجارة الجملة،حيث تضـم مدينـة جيجل حوالي 3648 تاجر أي بنسبة 48.67% من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط،في حين بلغ عددهم في مدينة الطاهير حوالي 1841 تاجر و هذا ما يعادل 24.56 % من المجمـوع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط.

الشكل رقم (17)- توزيع عدد التجار حسب تجارة التجزئة (2009م)

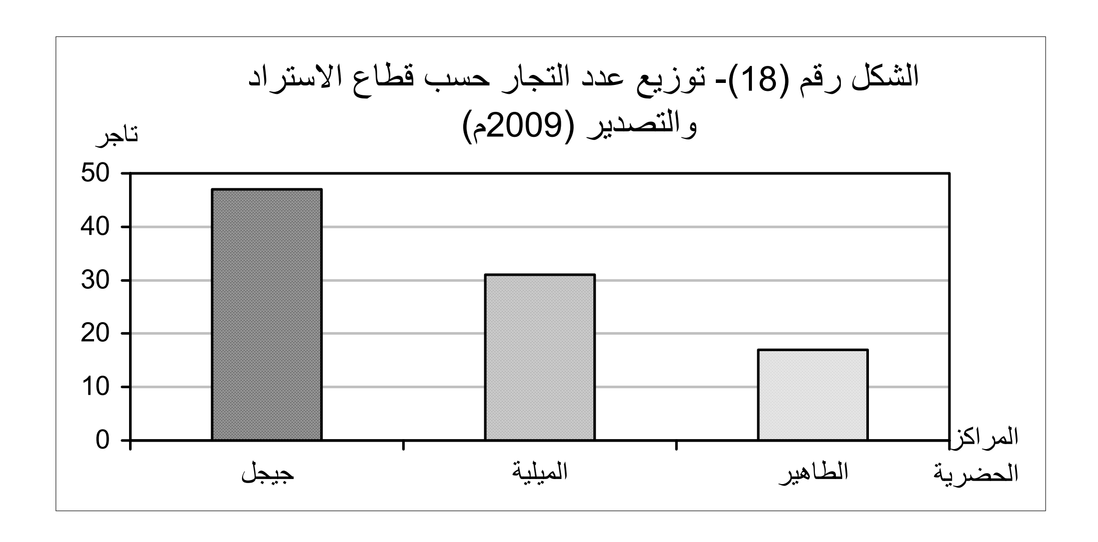
4.7.قطاع الاستيراد و التصدير في مدينة الميلية:

الجدول رقم (24) تمثيل عدد التجار في قطاع الاستيراد و التصدير:

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	47	31	17	95
النسبة (%)	49.5	32.6	17.9	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

نلاحظ من خلال استقرائنا للجدول أعلاه و الشكل رقم(18) أن قطاع الاستيراد و التصدير في مدينة الميلية يشغل 31 تاجر أي ما يعادل 32.6 % من مجموع التجار المسجلين في هذا النشاط بالولاية البالغ عددهم 95 تاجر ،و تعتبر مدينة الميلية ثاني مدينة بعد مدينة جيجل في توزيع التجار على تجارة الجملة،حيث تضم مدينة جيجل حوالي 47 تاجر أي بنسبة 49.5 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط،في حين بلغ عددهم في مدينة الطاهير 17 تاجر و هذا ما يعادل 17.9 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط.



5.7.قطاع تجارة الجملة في مدينة الميلية:

الجدول رقم (25) تمثيل عدد التجار في تجارة الجملة:

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	308	176	95	579
النسبة (%)	53.2	30.4	16.4	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

نلاحظ من خلال الشكل رقم(19) تجارة الجملة في مدينة الميلية تشغل 176 تـاجر أي مـا يعادل 30.4 % من مجموع التجار المسجلين بالولاية البالغ عددهم 579 تـاجر ،و تعتبـر مدينـة الميلية ثاني مدينة بعد مدينة جيجل في توزيع التجار على تجارة الجملة،حيث تضم مدينـة جيجـل حوالي 308 تاجر أي بنسبة 53.2 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط،في حين بلغ عددهم في مدينة الطاهير 95 تاجر و هذا ما يعادل 16.4 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهذا النشاط.

الشكل رقم (19)- توزيع عدد التجار حسب تجارة الجملة (2009م)

تاجر
350
300
250
200
150
100
50
0
جيجل
الميلية
الطاهير
مراكز الحضرية

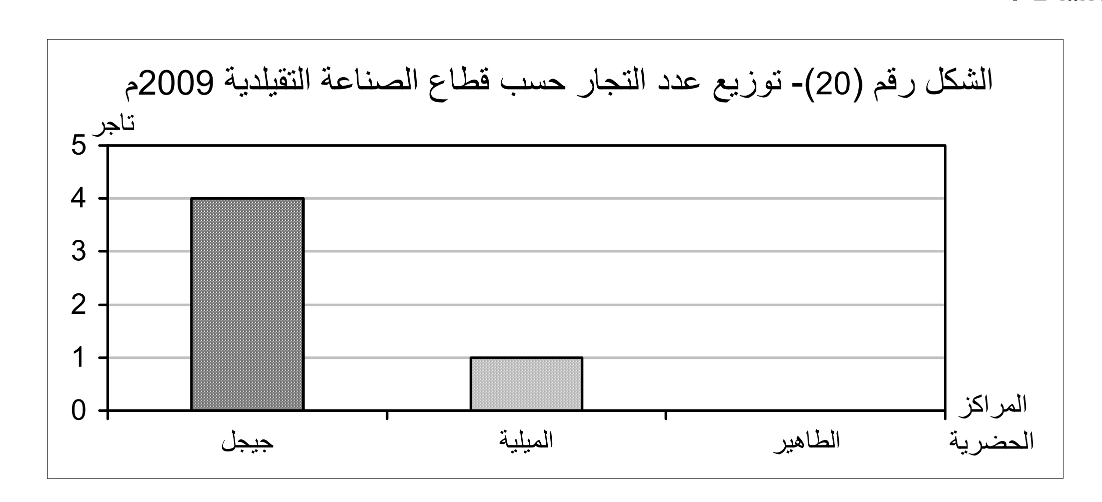
6.7.الصناعة التقليدية في مدينة الميلية:

الجدول رقم (26) تمثيل عدد التجار في قطاع الصناعة التقليدية:

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	04	01	00	05
النسبة (%)	80	20	00	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

نلاحظ من خلال الشكل رقم(20)،أنه في قطاع الصناعة التقليدية يوجد تاجر واحد يعمل بهذا القطاع و ذلك في مدينة الميلية مجموع التجار المسجلين بهذا النشاط بالولاية البـالغ عـددهم 05 تاجر ،و يعمل بمدينة جيجل 04 تجـار في الصناعة التقليدية ،في حين تغيب مدينة الطاهير عـن هذا النشاط .



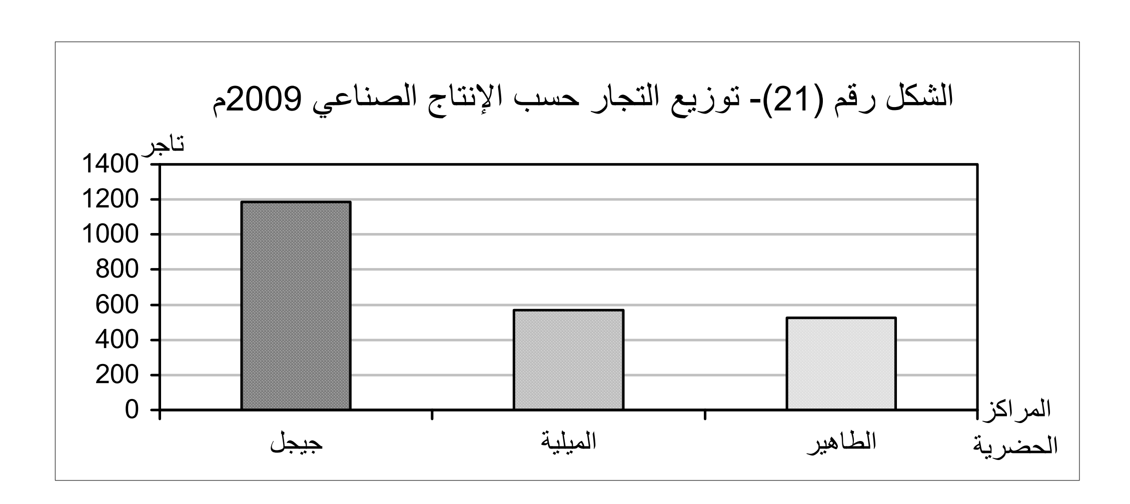
7.7. الإنتاج الصناعي في مدينة الميلية:

الجدول رقم (27) تمثيل عدد التجار في الإنتاج الصناعي:

البلدية	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد التجار	1187	569	525	2281
النسبة (%)	52	25	23	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

من خلال الجدول رقم (27) و ما نلاحظه في الشكل رقم(21) أن الإنتاج الصناعي في مدينة الميلية يشغل 569 تاجر أي ما يعادل 25% من مجموع التجار المسجلين بالولاية البـالغ عـددهم 2281 تاجر ،و تعتبر مدينة الميلية ثاني مدينة بعد مدينة جيجل في توزيع التجار على هـذا النشـاط،حيث تضم مدينة جيجل حوالي1187 تاجر أي بنسبة 52 % من المجموع الكلي للتجار المسجلين بهـذا النشاط،في حين بلغ عددهم في مدينة الطاهير 525 تاجر و هذا ما يعـادل 23 % مـن المجمـوع الكلي للتجار المسجلين بقطاع الإنتاج الصناعي بولاية جيجل.



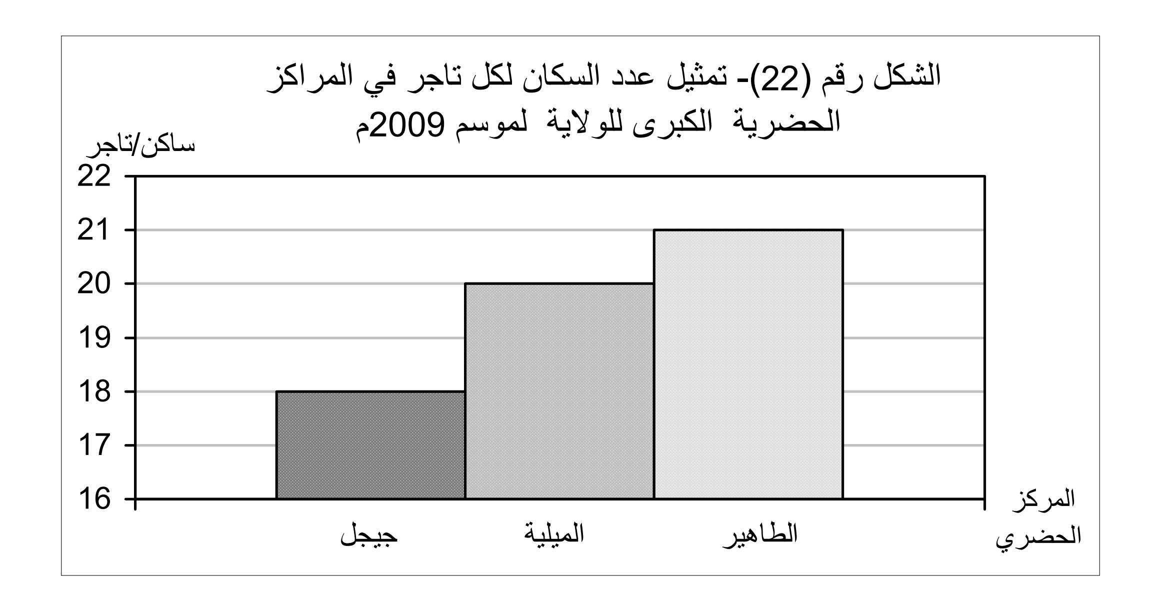
جدول رقم (28) - توزيع التجار بالنسبة لعدد السكان و الكثافة التجارية في الكلم²:

البلديات	عدد التجار حسب CNRC	عدد السكان	تمثيل السكان لكل تاجر	المساحة بالكلم²	الكثافة التجارية في الكلم²
جيجل	7587	133492	17.6	62.38	121.63
الميلية	3849	77697	20.2	206.28	18.66
الطاهير	3616	76658	21.2	64.88	55.73
المجموع	16314	287847	23.8	333.54	196.02

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل في مارس 2009.

من خلال الجدول رقم (28) و الشكل رقم (22)، أن توزيع التجار بالنسبة لعدد السكان في المراكز الحضرية للولاية متجانس نوعا ما حيث نميز في مدينة جيجـل و صـل عـدد التجـار المسجلين حسب (CNRC) حوالي 7587 تاجر ، و كان تمثيل السكان لكل تاجر هو 18 سـاكن لكل تاجر و بكثافة تجارية تقدر بـ121.63 تاجر في الكلم² الواحد ، تليها مدينة الميليـة بحـوالي 3849 تاجر ،و كل تاجر مثل ما يعادل 20 ساكن لكل تاجر و بكثافة تجارية تصـل بـ ـ ـ 10.19 تاجر في الكلم² الواحد. ،في حين وصل عدد التجار في مدينة الطاهير قرابة 3616 تاجر و يمثـل تجار المدينة بالنسبة لعدد سكانها 21 ساكن لكل تاجر و سجلت الكثافة التجاريـة بـ ـ ـ 10.19 تاجر في الكلم² الواحد.

و عموما يمثل تجار الولاية بالنسبة لعدد سكانها تاجر واحد (01) لكل 26 مواطن و بكثافة تجارية تقدر بـ 10.19 تاجر في الكلم² الواحد لسنة 2009. و نلاحظ حسب الجـدول المـذكور أعلاه أن التجار يتمركزون في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.



8.الاسـتخدامـات الصنـاعيـة:

يـعتبر الاستخـدام الصناعي من أهم أنواع التركيب الوظيفي للمدينة و تشـمل معظـم الأنشـطة المنتـجـة ،و من مظاهر الصناعة في المدينة التطـور العمرانـي السـريع ، بسـبب التركـز الديمغرافي،أيضا التحولات الاجتماعية نتيجة التطور العلمي في جميع ميادين الحياة الماديـة مثـل ارتفاع الأجور.

تـعود نشأة الاستخدام الصناعي في مدينة الميلية إلى فترة المخطط الربـاعي الثاني،فقـد تأسـس النشاط الصناعي بالمدينة خلال سنوات (1970-1975).

1.8. وضعية المؤسسات الوطنية في لمدينة الميلية:

جدول رقم (29) توزيع المؤسسات الوطنية الموجودة في مدينة الميلية:

اسم المؤسسة	المساحة (م²)	عدد العمال	المنتوج	الإنتاج (طن)
وحدة الخزف الصحي	120000	445	التجهيزات الصحية الخزفية	443978
الجزائر لـلكاوليـ ـن	6671	118	معالجة الكاولين	17369 طن

المصدر:مديرية الصناعة لولاية جيجل 2009.

نـلاحظ من خـلال الجـدول رقم (29) الـذي يـوزع أهـم الـمؤسسـ ـات الـ ـوطنية بمدينـة الميليـة، حيث نجد:

أ. وحدة الخزف الصحي: تبلغ مساحتها 120000 م² ،و تشغل حوالي 445 عامل و أهم منتوجاتها التجهيزات الصحية الخزفية ،و قد وصل حجم الإنتاج بها سنة 2008 قرابة 443978 طن،تعتمـد هذه الوحدة على مواد أولية محلية منها الصلصال،الكاولين،الفوسفات ،الطين و الكوارتز.

ب. مؤسسة الجزائر للكاولين: تبلغ مساحتها 6671 م² ،و تشغل أزيد من 118 عامل ،حيث تقـوم بمعالجة الكاولين و تنتج أنواع مختلفة منه كالكاولين الذي يستعمل في إنتاج الخـزف المنزلـي،و الكاولين الذي يستعمل في صناعة الخزف الصحي و البلاط و الرمل الدقيق،و غيرها مـن أنـواع الكاولين ،و قد وصل الإنتاج في هذه المؤسسة سنة 2008 حوالي17369 طن.

هذه المؤسسة تعتمد في موادها الأولية على منجم يستخرج منه مادة الكاولين التي تكون مختلطة مع بعض الشوائب كالحديد،لهذا فان عملية استغلال هذا المنجم انتقائية.

2.8. وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمدينة الميلية:

جدول رقم (30) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(القطاع الخاص) لمدينة الميلية:

اسم المؤسسة	عدد العمال	المنتوج	الإنتاج (طن)
مؤسسة كراس الشرق	16	الكراس المدرسي، حبوب أوراق الرسم، حزم أوراق، أوراق مضاعفة، سجلات (5/5)	771.144 وحدة
ش.د.أ.م بوزكري و إخـوانه	08	الحـصى	9100 م^3
ش.د.ش و الرمـل و المـناجـم	08	الحـصى	4880 م^3
مؤسسة بن براهيـم حسيـن	07	الحـصى	7.500 م^3
بن براهـيم حسين	07	الحـصى	10345 م^3
مدبغـة خنيفـر مسعـود	131	أنواع جلد (الغنم، البقـر، معـز)	731450 وحدة

المصدر: مديرية الصناعة لولاية جيجل 2009.

من خلال استقرائنا للجدول رقم (30) الذي يبين لنا ابرز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعـة للقطاع الخاص بمدينة الميلية ،أين نميز مـايـلـي:

أ. مـؤسسة كـراس الشـرق: تقوم بتشغيل 16 عامل، حيث تقوم بإنتاج (الكـراس المدرسـي، حبوب أوراق الرسم، حزم أوراق، أوراق مضاعفة، سجلات 5/5)، بـلـغ إنـتـاج هذه المؤسسة 771.144 وحدة و هذا سنة 2008.

ب. (ش.د.أ.م) بوزكري و إخـوانه: يشتغل بـها 08 عامل ،تنتج الحصى و ذلك بحجم إنتـاج وصل سنة 2008 قرابة 9100 م3.

ج. (ش.د.ش) و الرمـل و المـناجـم: يشتغل بها 08 عامل ،تنتج الحصى و ذلك بحجم إنتاج وصل سنة 2008 قرابة4880 م^3.

د. مؤسسة بن براهيـــــــم حسيـــــــن: يشتغل بها 07 عامل ،تنتج الحصى و ذلك بحجم إنتاج وصل سنة 2008 قرابة 7500 م^3.

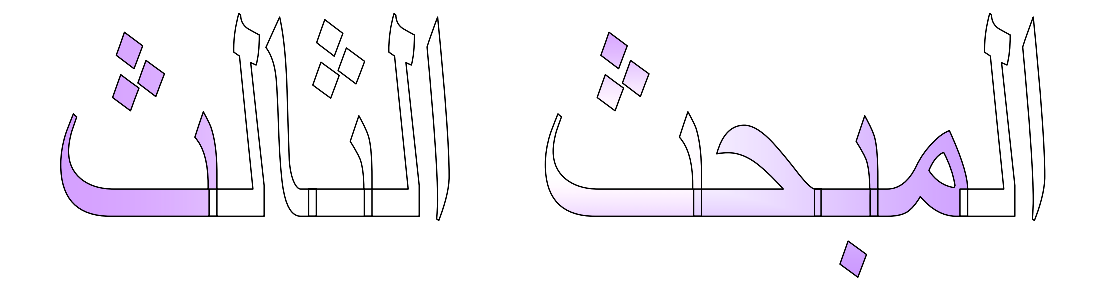
هـ. بن براهـيم حسين: يشتغل بـها 07 عامل ،تنتج الحصى و ذلك بحجم إنتاج وصل قرابـة 750م^3 سنة 2008.

و. مدبغـة خنيفـــر مسعـود: يـشـتغـل بـها 131 عـامــل ،تـنتــج أنـواع جـلـد (الغنم، البقـر، معــــز) و ذلك بحجم إنتاج وصل قرابـة 731450 وحـدة سـنة 2008.

خلاصة:

تهدف سياسة تنمية الخدمات العامة إلى توفير احتياجات مدينة الميلية من الأنشطة الخدمية المتنوعة، مع ضرورة تكاملها طبقا لحجم سكان المدينة الحالي والمتوقع مستقبلا، وإعادة التوزيع الوظيفي والمكاني والعددي والمساحي لها على كافة مناطق المدينة، مع إحلال وتجديد الخدمات الراهنة حسب نوعية ومستوى كل منها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات كما يلي:

- الارتقاء بالخدمات التعليمية بسد العجز في مدارس جميع المراحل الدراسية.
- سد العجز في الخدمات الصحية من مستشفيات ووحدات صحية للوصول إلى المعدلات المستهدفة صحيا، بالإضافة إلى التوزيع المكاني للوحدات الصحية على مناطق المدينة.
- التوسع في إنشاء وحدات الشؤون الاجتماعية للوصول إلى المعدل المستهدف اجتماعيا، وتشجيع الأنشطة الاجتماعية التي تعمل على نشر الوعي الحضاري وروح التكافل الاجتماعي.
- تطوير المراكز الثقافية الحالية، واستحداث مراكز جديدة بما يتناسب مع دور المدينة الثقافي على مستوى كلا من مدينة وإقليم الميلية.
- تدعيم الخدمات الترفيهية بإنشاء المشروعات الترفيهية والحدائق العامة خاصة في المناطق المطلة على وادي الكبير.
- وجود احتكار لمختلف المرافق لاسيما العمومية منها و الإدارية و تمركزها في وسط المدينة.
- النقص الواضح والكبير لمختلف المرافق خاصة القاعدية منها في بعض المجالات.



مدينة الميلية : حركية المجال الحضري

تمهيد

1.العلاقات التعليمية و التكوينية

2.العلاقات الصحية:'علاقات تتماشى مع القطاع الصحي الإداري'

3. العلاقات التجارية

4.الحركية الصناعية: 'علاقات قوية مع منطقة الظهير'

5. تحديد باديات ظهير المدينة

خلاصة

تمهيـد:

يحتاج السكان المنتشرين عبر المراكز العمرانية إلى توفر المرافق التجارية و الخدمية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة في مختلف ميادين الحياة اليومية، و نظرا لهذا الدور الهام أصبحت تساهم في رسم بعض معالم الهيكلة المجالية حيث ينتج عن توزيعها عبر المجال الجغرافي حركة تنقل للسكان بحثا عن البضائع و الخدمات التي توفرها . مع العلم أن انجاز كل من المرافق التجارية و الخدمية يخضع إلى جملة من المقاييس و المعالم التقنية التي من شانها أن تحدد مكان انجاز أي مرفق و حجمه بالإضافة إلى خصائصه المورفولوجية .كل ذلك يبقى دون فائدة إذا لم يتم توزيع هذه المرافق بشكل يجعلها تساهم بصورة ايجابية في تجهيز البضائع و الخدمات لسكان المراكز العمرانية و سكان المجال القريب منها أي (سكان الظهير) التي تقوم هي بخدمته.فإذا كان معيار المردودية الاقتصادية هو الذي يتحكم وفقا لمنطق الاقتصاديين في توزيع المرافق التجارية التي تخضع ظهورها لوجود حد معين من السكان المعنيين بهذه المرافق ،فان إقامة المرافق الأخرى غير التجارية يخضع إلى العديد من المعايير من بينها المستوى الإداري للتجمع السكاني ،الإمكانيات المادية المتوفرة و كذا أولوية المشروع.

و لذلك فإننا نلاحظ أن السكان يضطرون للانتقال إلى المراكز المجاورة نتيجة تنوع حاجياتهم إلى البضائع و الخدمات المفقـودة في مراكزهم حيث يقيـمون ، و قد تكون مثل هذه التنقلات أمرا عاديا ،إذا ما تعلق الأمر بطلب خدمة لا يمكن أن تتوفر إلا في مستوى إداري ارقي ،و لكن الأمر غير عاديا إذا تعلق هذا التنقل بطلب خدمات أساسية كالمدرسة الابتدائية و المركز الصحي أو بالمحلات الخاصة بالبضائع اليومية الغذائية و غيرها.

إن هذه التدفقات السكانية نحو المراكز العمرانية طلبا للمرافق التجارية و الخدماتية لا تحترم بالضرورة الهيكلة الإدارية التي رسمت بناءا على أساس عشائري بحت أو بناءا على عوامل طبيعية ،أو اختيارات سياسية.و بالرغم من كونها ذات مصداقية قانونية إلا أنها لا تعبر بصدق عن طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الوحدات الإدارية و المجال الوظيفي الذي يستعمله السكان، و بالتالي فان تدفقات هؤلاء السكان تتم خارج الحدود الإدارية للمركز،مما أدى إلى عدم الانسجام على صفحات المجال و كذلك انعدام التوازن في توزيع السكان و التجهيزات.

1.العلاقات التعليمية و التكوينية:

مجموع التلاميذ المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليمية،إضافة إلى طلبة التكوين المهني بمدينة الميلية ما يقارب 14724 تلميذ و طالب، و هم موزعون على النحو التالي؛ 13 مدرسة ابتدائية تدرس 494 تلاميذ ، و08 إكماليات بها5203 تلاميذ ،إضافة إلى وجود 03 مؤسسات تعليمية للطور الثانوي و التقني تقوم بتدريس حوالي 3214 تلاميذ ،كما تتوفر مدينة الميلية على مركز للتكوين المهني و التمهيـن به 1367 متربص.

و لهذه المؤسسات دورا كبيرا في ربط المدينة بإقليمها ، حيث نجد عدد من التلاميذ و الطلاب في هذه المؤسسات التعليمية و خاصة بالنسبة للتعليم الثانوي و التقني،هم طلبة من خارج المدينة،و انطلاقا من هذا فان للمدينة علاقات،و سنحدد مجال نفوذ المدينة في مجال التمدرس ، بالاعتماد على عدد التلاميذ الوافدين،و المقدر عددهم بـ 671 طالبـا،أي ما يعادل 20.9 % من مجموع طلبة الطور الثانوي.

جدول رقم (31)- مدينة الميلية: الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي الوافدين حسب مكان الإقامة:

مكان الإقامة	السطارة	غبالة ميلاط	سيدي معروف	أولاد يحي	أولاد رابح	العنصر	بوراوي بلهادف	الجمعة بني حبيبي	خيري واد عجول	المجموع
عدد التلاميذ	85	25	81	183	92	79	27	87	12	671
النسبة (%)	12.6	3.7	12.1	27.3	13.7	11.8	4.0	13	1.8	100

المصدر:إدارة المؤسسات التعليمية لموسم (2008-2009)+ معالجة.

مـن خـلال استقرائنا للجدول رقم (31) الذي يبين الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي الـوافدين حسب مكـان الإقامة، أن أكبر نسبة للطلبة الوافدين من بلدية أولاد يحي بـ 27.3 % من مجموع الوافديـن، ثم من بلدية أولاد رابح و بلدية الجمعة بني حبيبي بـنسبة تتراوح بين (13.7 - 13)% على التوالي من المجموع الكلي للوافدين ،كمـا نسجل 12.6% من الوافدين تابعـون لبلدية سطارة ،في حين سجل 11.8% من بلدية العنصر، و أدنى نسبة نسجلها هي من بلدية خيري واد عجول بـ 1.8 من المجموع الكلي للوافدين.

إن التباين في عدد الطلبة الوافدين من البلديات المجاورة لبلدية الميلية يعود إلى وجود بلديات مجهزة بالثانويات كبلدية العنصر، بلدية سيدي معروف ، حيث أن أغلبية الطلبة يتوافدون على متقن " زيت محمد الصالح " لكونه الوحيد في الجهة الشرقية من الولاية،أما فيما يخص البلديات الأخرى فارتفاع نسبة الوافدين منها يعود لكون هذه المرافق غير متوفرة بها.أنظر الخريطة رقم (17).



الخريطة رقم : 19

ولاية جيجل

الأصل الجغرافي لطلبة التعليم الثانوي والتقني

في مدينة الميلية حسب البلديات

البحر الابيض المتوسط

الميلية
خيري واد عجول
سيدي عبد العزيز
القنار
العنصر
بني حبيبي الجمعة
برج الطهر
الشقفة
الطاهير
الامير عبد القادر
قاوس
جيجل
العوانة
زيامة منصورية
سلمى بن زيادة
تاكسانة
وجانة
الشحنة
اولاد عسكر
بلهادف
اولاد يحيى
اولاد رابح
معروف سيدي
سطارة
غبالة
جيملة
بن ياجيس
ايراقن

حدود الولاية
حدود البلديات

طالب
200
100
1

0
6 كم
12 كم

المصدر: إدارة المؤسسات التعليمية 2008/2009

2.العلاقات الصحية:'علاقات تتماشى مع القطاع الصحي الإداري'

• **مجال نفوذ مستشفى المدينة:**

يعتبر المستشفى شريان هذا القطاع حيث أن أهميته كبيرة، فهو يستقطب مرضى دوائر أخرى حيث بلغ عدد المرضى المقدمين من خـارج الإقليم حوالي 174 مريض أي ما يعادل نسبة 73.4% من المجموع العام للمرضى المقيمين،و تعتبر مصلحة طب الأطفال المصلحة الأكبر استقطـابـا لهؤلاء المرضى.

إضافة إلى دائرة العنصر التي تتصدر مقدمة البلديات المجاورة للميلية التي تستفيد من خدمات المستشفى بـ 32 مريض أي بنسبة 13.5 % من المجموع العام للمرضى المقيمين، تليها بلدية سطارة بـــ 31 مريض أي بنسبة13.1 % من المجموع العام للمرضى المقيمين،و أخيرا بلدية سيدي معروف بتواجد 22 مريض و هذا ما يعادل نسبة 9.3 % من المجموع العام للمرضى المقيمين بمستشفى الميلية.و هناك بعض البلديات يقل جذب المستشفى باتجاهها مقارنة بسابقاتها و ذلك يعود لتـأثير مستشفى الطاهير و جيجل .أنظر الجدول رقم (32).

الجدول رقم (32) الأصل الجغرافي للمرضى المقيمين بمستشفى المدينة:

الأصل الجغرافي	عدد المرضى	النسبة (%)
مدينة الميلية	63	26.6
أولاد يحي خدروش	10	4.2
خيري واد عجول	13	5.5
السطارة	31	13.1
أولاد رابح	09	3.8
سيدي معروف	22	9.3
غبالة ميلاط	07	2.9
العنصر	32	13.5
بوراوي بلهادف	05	2.1
أولاد عسكر	05	2.1
سكيكدة	21	8.8
ميلة	19	8.1
المجموع	237	100

المصدر: إدارة المستشفى في جويلية عام 2009 + معالجة

الخريطة رقم : 20

ولاية جيجل

الأصل الجغرافي للمرضى المقيمين بالمستشفى

في مدينة الميلية حسب البلديات

البحر الأبيض المتوسط

الميلية

حدود الولاية

حدود البلديات

مريض

100

50

25

5

المصدر: إدارة المستشفى 2009

3. العلاقات التجارية:

تعتبر التجارة من أقوى العلاقات بين المدينة و إقليمها. لأنها تساعد النـاس علـى التمتـع بمستوى معيشي مرتفع. ويستطيع الناس الحصول على معظم السلع والخدمات بتكلفة أقل من خلال التخصص والتبادل. إذا ركز العمال على أداء المهنة المناسبة لهم؛ فسينتجون أكثر مما لو حـاولوا العمل بمهن متعددة ومختلفـة. و إذا ما تخصصت الأقاليم المختلفة فيما تنتج، فإنها تستطيع استخدام مواردها المتاحة لبناء قاعدة اقتصادية قويـة.

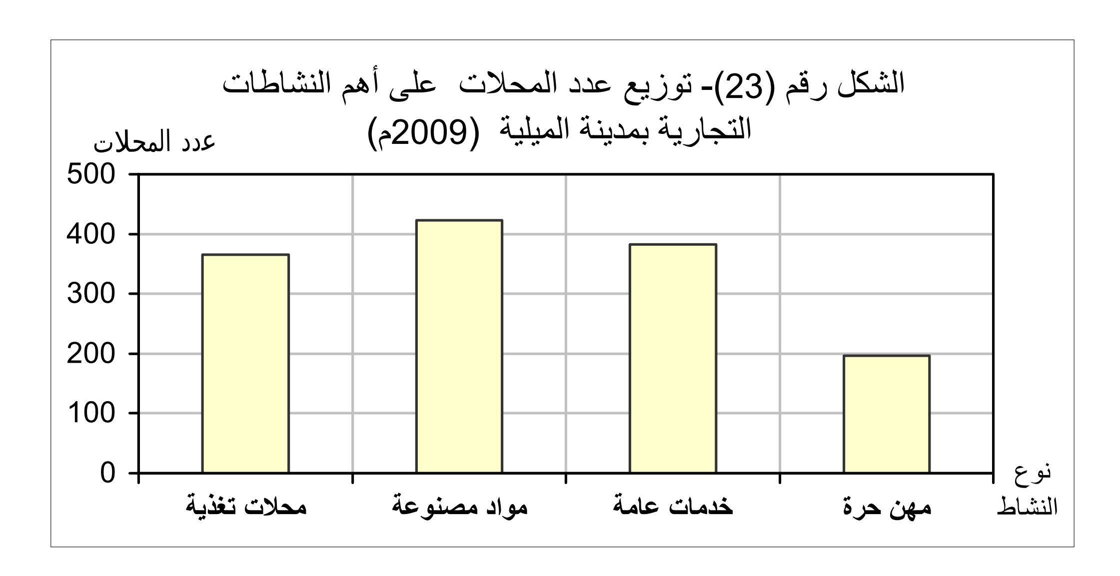
- **المحلات التجارية:**

الجدول رقم (33)- عدد المحلات التجارية في مدينة الميلية 2009:

نوع النشاط التجاري	عدد المحلات	النسبة (%)
محلات التغذية	365	26.7
مواد مصنوعة	423	30.9
خدمات عامة	383	28
مهن حرة	197	14.4
المجموع الكلي	1368	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (2009)+ معالجة.

يـعـد النشاط التجار يفي مدينة الميلية متنوعا و متوفر،حيث نلاحظ من خلال اسـتقرائنا للجدول رقم (33) الذي يبين لنا عدد المحلات التجارية في المدينة لسنة 2009 ،أن المجموع الكلي للمحلات وصـل 1368 محل ،و يتـوزع على محلات التغذية بـــ 365 محـــل أي بنسـبة 26.7% ،بينما وصل عدد المحلات في تجارة المواد المصنوعة إلى 423 محل أي بنسبة 30.9%.

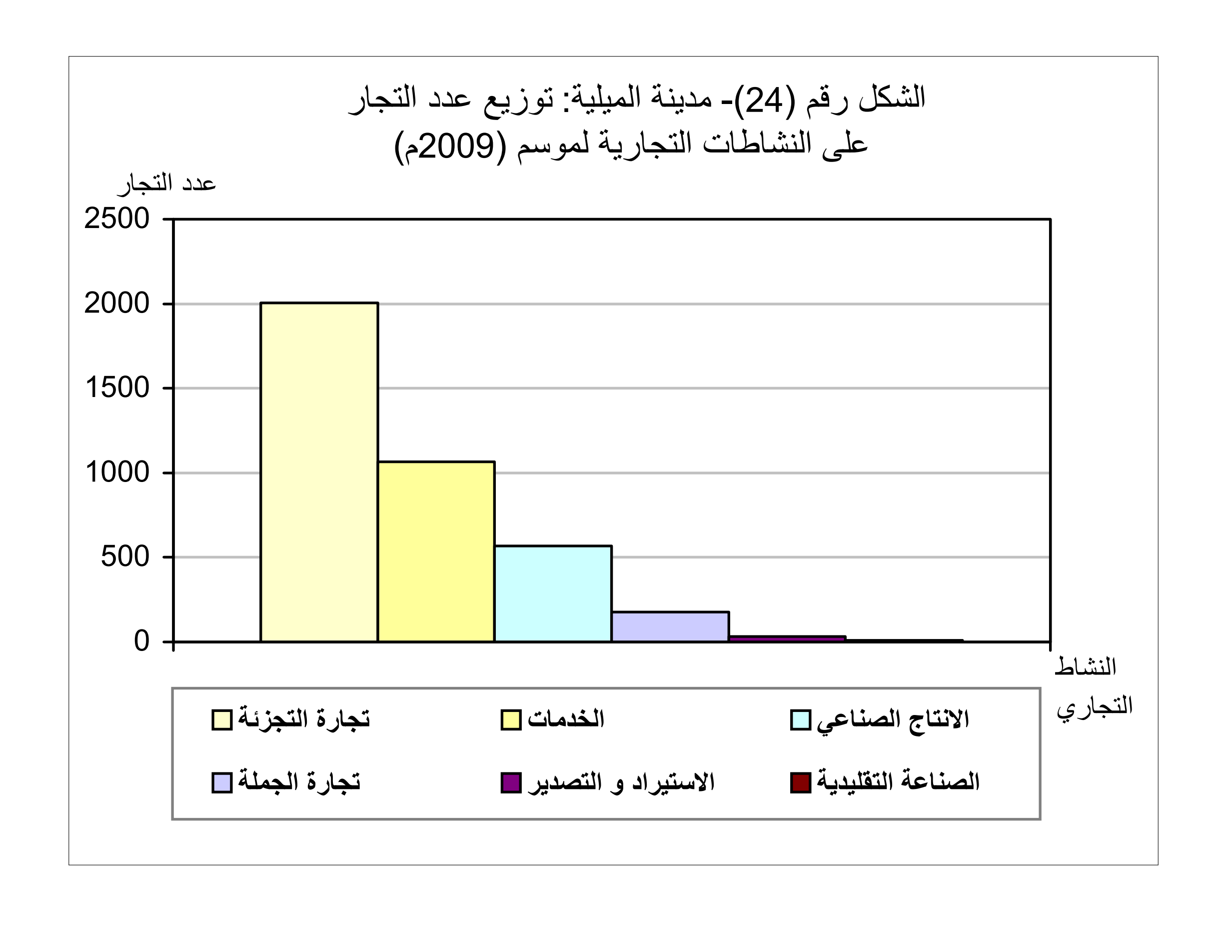


جدول رقم (34)- توزيع تجار مدينة الميلية بالنسبة للنشاطات التجارية لموسم 2009:

نوع النشاط التجاري	تجارة التجزئة	الخدمات	الإنتاج الصناعي	تجارة الجملة	الاستيراد و التصدير	الصناعة التقليدية	المجموع الكلي
عدد التجار	2006	1066	569	176	31	01	3849
النسبة (%)	52.17	27.7	14.7	4.6	0.8	0.03	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل في مارس2009 +معالجة.

مـن خـلال الجدول رقم(34) الذي يبين كيفية توزيع عدد تجار مدينة الميليـة علـى النشـاطات التجارية لموسم2009م ،و الذي سجل عددهم بـ ـ3849 تاجرا، و أن أكبر نسبة لعدد التجار تتركز في تجارة التجزئة و ذلك بـ 52.17% ، في حين وصلت نسبة التجار في نشاط الخـدمات إلـى 27.7%، و نسبتهم في الإنتاج الصناعي قدرت بـ 14.7% ،و النسبة المتبقية توزعت بين تجارة الجملة ،الاستيراد و التصدير،و الصناعة التقليدية.أنظر الشكل رقم (24).

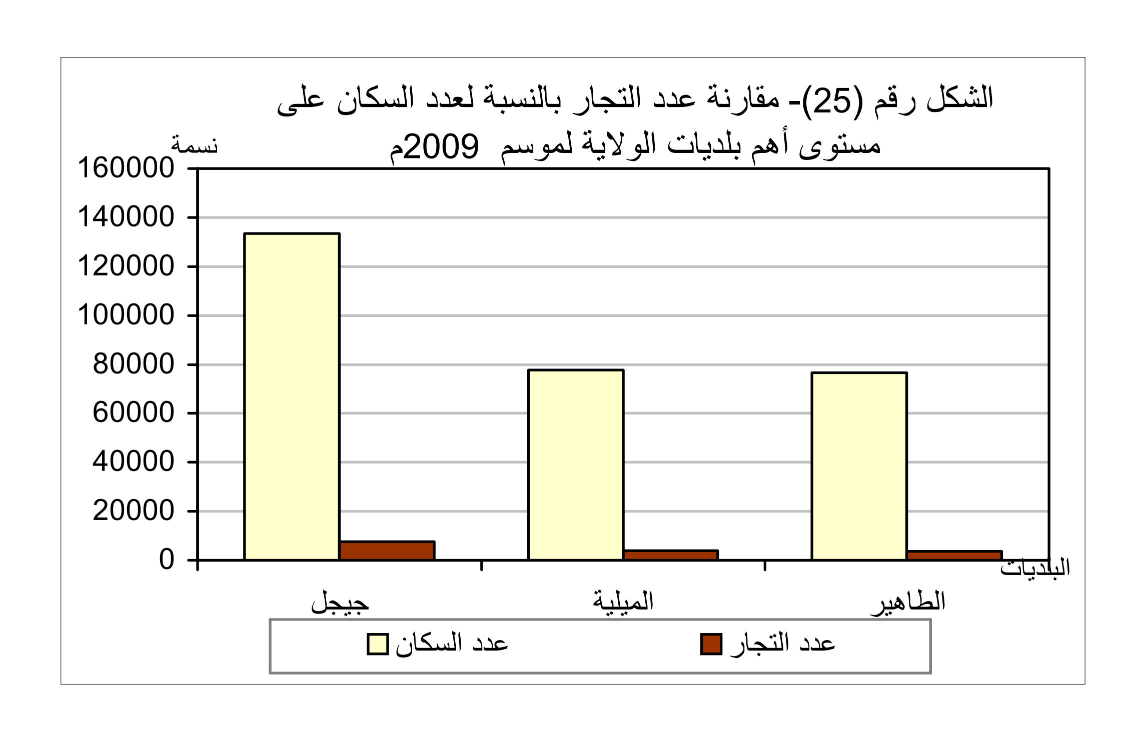


جدول رقم (35) - توزيع التجار بالنسبة لعدد السكان في المدن الكبرى لولاية جيجل:

البلديات	جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
عدد السكان (نسمة)	133492	77697	76658	287847
عدد التجار حسب CNRC	7587	3849	3616	16314
عدد السكان لكل تاجر	17	20	21	17

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل في مارس 2009.

نـستنتج من خلال الجدول رقم (35)، أن توزيع التجار على مدن جيجـل، الطـاهير و الميلية مقارنة بعـدد السكان غير متجانس و هذا بـاعتبار أن الزيـادة السـكانية لا تتناسـب و النمو الاقتصادي لكل مدينة بالولاية عامة و في البلاد خاصة ،حيث نلاحظ أن عدد التجار بمدينـة جيجل باعتبارها مقر لولاية جيجل يقدر بـ 7587تاجرا مقارنة بعدد سكانها الذي وصل 133492 نسمة ،سنة 2008م و ذلـك بـ 17 ساكن لكل تاجر ، فـي حين وصل عـــدد التجـار بمدينـة الميلية إلى 3849 تاجر مقارنة بعدد السكان الذي يقدر بـ 77697 نسمة حيث يوافـق هذا إلى 20 ساكن لكل تـاجر،و نـلاحـظ نفس التوافـق في عدد السكان لكل تاجـر فـي مدينة الطاهير 21 ساكن لكـل تاجر ،إذ أن عدد التجـار بالمدينة 3616 تاجر و قـدر عدد السكان في عـام 2008 بـ 76658 نسمة.



4.الحركية الصناعية: 'علاقات قوية مع منطقة الظهير'

تتمثل مناطق النشاط الصناعي بمدينة الميلية فـي:

1. منطقـة النشاط الميلـ ـ ـة مساحتها تقدر بـ 64.580 هكتار عدد القطع الكلي(46)، و عدد القـطع الممنـ ـ ـوحة (45)، في وضعيـ ـ ـ ـ ـة مهيأة، توجد أيضـا

2. منطقـة النشاط بلأفلاز بمساحة 4.0073 هكتار،عدد القطع الموجودة (23)، تتواجد في وضعيـ ـ ـ ـ ـة مهيأة ، بالإضافة إلى (05) محطات توزيـع البنزيـ ـن، تملك طاقـة التخزين تقدر بحوالي 330 م³.

3. كما تتميز مدينة الميلية بمشاريع ذات تأثيـ ـ ـ ـر جهوي و المتمثلة في المنطقـة الحرة الصناعيـ ـ ـة للتصديـ ـر ببلارة (523 هكتار).

و ممـا سبق نستنتج أن طبيعة هذه الأنشطة الصناعية يجاب يد عاملة كبيرة ، من شأنها أن تؤثر على التركيبة السكانية للمدينة، و على مجال نفوذها و استقطابها. و على هذا الأساس سنحاول معرفة المجال الجغرافي لعمال مؤسسة الجزائر للكاولين و وحدة الخزف الصحي .

أ. الأصل الجغرافي لمؤسسة الجزائر للكاولين:

يشتغل بهذه المؤسسة ما يقارب 118 عامل ، حيث يشتغلون على معالجة الكاولين ، و بعض الأنواع الأخرى منه، و يتوزع عمالها حسب مكان إقامتهم ؛كما هو مبين في الجدول (36).

الجدول رقم (36) الأصل الجغرافي لعمال وحدة الكاولين:

البلدية	الميلية	أولاد يحي خدروش	سيدي معروف	أولاد رابح	العنصر	المجموع
العدد	102	07	05	03	01	118
النسبة (%)	86.44	5.93	4.24	2.54	0.85	100

المصدر:إدارة الوحدة جويلية 2009.

نستنتج من الجدول رقم (36) أعلاه أن الأصل الجغرافي لعمال وحدة الكاولين يتوزعون عل مدينة الميلية بـ 86.44 % من المجموع الكلي لعمال المؤسسة ، و من بلديـة أولاد يحي خدروش 5.93 % من إجمالي العاملين ،و بلديـة سيدي معروف بـ4.24 % من مجموع عمال مؤسسة الجزائر للكاولين. بالإضافة إلى بعض البلديات المجاورة للمدينة .

الخريطة رقم : 21

ولاية جيجل

الأصل الجغرافي لعمال مؤسسة الجزائر للكاولين بالميلية حسب البلديات

البحر الابيض المتوسط

الميلية
خيري واد عجول
سيدي عبد العزيز
القنار
بني حبيبي الجمعة
العنصر
الشقفة
برج الطهر
الطاهير
الامير عبد القادر
قاوس
جيجل
العوانة
زيامة منصورية
سلمى بن زيادة
تاكسانة
وجانة
الشحنة
اولاد عسكر
بلهادف
اولاد يحيى
سطارة
غبالة
معروف سيدي
اولاد رابح
جيملة
بن ياجيس
ايراقن

حدود الولاية
حدود البلديات

عامل
100
10
1

0 6 كم 12 كم

المصدر: معطيات الوحدة 2009

ب. الأصل الجغرافي لوحدة الخزف الصحي:

تشغل هذه الوحدة حوالي 445 عامل ، تنتج هذه الوحدة تجهيزات صحية خزفية ، يتوزعون على بلديات دائرة الميلية سابقا .

الجدول رقم (37) الأصل الجغرافي لعمال وحدة الخزف الصحي:

البلدية	الميلية	سطارة	سيدي معروف	أولاد يحي خدروش	العنصر	المجموع
العدد	220	60	65	30	70	445
النسبة (%)	49.5	13.5	14.6	6.7	15.7	100

المصدر:إدارة الوحدة جويلية 2009

نلاحظ من الجدول رقم (37) مايلي:

انتشار عمال الوحدة الصناعية على الدوائر المجاورة لدائرة الميلية ، مثل دائرة سطارة التي يقطنـها 60 عامل و ذلك بنسبة 13.5% من إجمالي العاملين،دائرة العنصر بـ 70 عامل أي بـ 15.7% من المجموع الكلي للعمال، في حين يمثل عدد العمال القادمين من دائرة سيدي معروف 65 عاملو ذلك بنسبة 14.6 % من إجمالي العاملين بالوحدة.بينما تحتل دائرة الميلية (بلديتي الميلية و أولاد يحي خدروش) حصة الأسد من مجموع عمال هذه الوحدة بمجموع 250 عامل ما يعادل 56.2 % من المجموع الكلي لعمال وحدة الخزف الصحي.



الخريطة رقم : 22

ولاية جيجل
الأصل الجغرافي لعمال وحدة الخزف الصحي بالميلية
حسب البلديات

البحر الابيض المتوسط

الميلية
خيري واد عجول
سيدي عبد العزيز
العنصر
القنار
سيدي معروف
سطارة
غبالة
أولاد يحي
بلهادف
أولاد رابح
برج الطهر
الشقفة
أولاد عسكر
الشحنة
الطاهير
الأمير عبد القادر
وجانة
قاوس
جيجل
تكسانة
جيملة
العوانة
سلمى بن زيادة
بن ياجيس
زيامة منصورية
اراقن

حدود الولاية
حدود البلديات

عامل
200
100
50

12 كم
6 كم
0

المصدر: معطيات الوحدة 2009

5. تحديد بلديات ظهير المدينة:

عند تحليل طبيعة مختلف العلاقات الوظيفية لمدينة الميلية أمكن تحديد إقليمها ،الذي يعتبر مصـدرا للتجار ،و الطلبة ،و السكان الوافدين ،و كذا العمالة الصناعية . لذلك ارتأينا الـى تعريـف هـذه المراكز التي تكون ظهير المدينة .

إن إقليم الخدمات الإدارية لمدينة الميلية يتمثـل في الحدود الإدارية لدائرة الميلية،و هذه العلاقـات تعد من أكثر الروابط انتظامـا، و وضوحا بين المركـز الحضري و إقـليمه المباشـر،و الـذي يتميز بالضغط المستمر.

فـدائرة الميلية تشـرف على بلدية أولاد يحي خدروش، و ينتقل سكان هذه البلدية نحـو مركـز مدينة الميلية لتلقي الخدمات الإدارية أساسا المتمثلة في: المحكمـة،و قباضـة الضـرائب،البنوك،و مكتب الخطوط الجوية الجزائرية،و الدائرة، مفتشية التعليم الأساسي...الخ.

الجدول رقم (38) – خصائص البلديات التي تشكل ظهير المدينة:

البلدية	المساحة (كم²)	السكان (نسمة)	المساكن (مسكن)
العنصر	97.44	20.021	4191
سطارة	57.63	14.800	2662
سيدي معروف	61.89	21.643	3506
أولاد يحي خدروش	134.37	18.276	2605
أولاد رابح	74.95	10.622	2158
خيري واد عجول	53.37	4.578	1449
بوراوي بلهادف	64.38	10.342	1755
أولاد عسكر	94.21	13.187	2230
غبالة ميلاط	126.70	5.230	962

المصدر:اعتمادا على إحصائيات تعداد 2008.

من الجدول أعلاه نميز مـايـلـي:

بلدية أولاد يحي خدروش ،التي تنتمي إلى دائرة الميلية ، دائرة سطارة التي تضم كل مـن بلـديتي سطارة و غبالة ميلاط ،دائرة سيدي معروف التي تنتمي لها إداريا بلدية أولاد رابح ،دائرة العنصر

التي تضم كل من بلديات العنصر، خيري واد عجول، بوراوي بلهادف ،و لقد وصل تأثير مدينـة الميلية إلى بلدية أولاد عسكر التي تنتمي إداريـا إلى دائرة الطاهير.

لـكـن ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (38) أن هذا التأثير وصل إلى العديد من دوائر ولايـة جيجل الشرقية منها و الوسطى.

خلاصة:

من خلال تحليل مختلف العلاقات الوظيفية و حركية مجال المدينة ،و بعد تعريف ظهيرهـا يمكن الخروج بعدة نتائج و المتمثلة فيما يلي:

- تنـوع و تعـدد العلاقـات الـوظيفية لمدينة الميلية مـع ظهيرها و حتى خارج حدود الولاية.

- للمؤسسات التعليمية و التكوينية دورا كبيرا في ربط المدينة بإقليمها، حيـث أن أغلبيـة الطلبـة يتوافدون على متقن " زيت محمد الصالح " كـ ـونه الوحيد في الجهة الشـرقية مـن الولايـة، و بالتالـي يوضح سبب توسع مجال نفوذ التعليم بمدينة الميلية.

- تتميز العلاقات الصحية بقوية غير أن الهياكل الموجودة بالمدينة تعد كافية لها إلا أنها ليست كذلك إذا ما أخذنـا في الحسبان مجـال نفوذها الواسع و خاصة مستشفى المدينة الـذي يعـ ـاني مـن نقـص الأطباء المختصين.

- سيـادة العلاقات الوظيفية التجارية على سائر العلاقات الوظيفية الأخرى، و هي نتيجة حتمية في ظل توجه أغلب فئات المجتمع إلى التجارة بسبب تضافر عدة عوامل.

- ازدياد عدد المحلات التجارية، و بالتالي زيادة عدد التجار، إذ يوافـ ـق هـذا 20 سـاكن لكـل تـاجر، وفسر لنا هذا الرقم وجود احتياج مستمر للخدمات التجارية.

- الديناميكية الصناعية بمدينة الميلية هي الأخرى تتميز بعلاقات قوية مع منطقة الظهيـر فمجـال نفوذها لمعظم المؤسسات و الوحدات الصناعية يوضح سبب مجال نفوذها الواسع.

- وجود علاقات وظيفية مع مراكز خارج حدود المدينة يعتبر عامل مهم في نمو دور المدينـة ،و التطلع إلى تحسين الخدمات المختلفة ،ما سيعطيها دورا جهويا،و هي علاقـات صـناعية وجـود المنطقة الصناعية ' بلارة ' التي من شأنها رفع مدينة الميلية إلى مستوى الجهوية و الوطنية.

- طبيعة العلاقات الوظيفية هي في حقيقة الأمر أحادية التوجه أي نحو مركز الميلية دوما،و هذه العلاقات الأحادية التوجه هي التي تقف وراء تضخم مركز مدينة الميلية و نموه بشكل سريع و في نفس الوقت هناك عوامل تتحكم في حركية هذا المجال الحضري.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل حول تحليل واقع النسيج العمراني و حركيـة مجـال مدينة الميلية ،ثلاثة مباحث هامة من شأنها إبراز أهم الخصائص و المميـزات الخاصـة بالنسـيج العمراني لمدينة الميلية.

- علاوة بطبيعة الحال على الزيادة الطبيعية، نسجل عدم القدرة على الاستيعاب فحسب، بل البحـث عن الوسائل الكفيلة بالتخفيف من الأحمال الزائدة من السكان والأنشطة.

- من بعض الظواهر التي لم تألفها من قبل: كالانتشار السريع للسكن العشـوائي، زيـادة التلـوث وتدهور المحيط الحضري، فقدان تدريجي للجوانب الجمالية وفقدانها لرونقها ومشهدها الحضري.

- اكـتظاظ الأحياء السكنية، تضخم الضواحي وافتقادها إلـى الخـدمات والمرافـق، ازدحـام حـركـة المرور وثقـل الحركة داخل المدينة، التـراجع التدريجي لإطـار ونوعيـة الحيـاة (cadre et qualité de vie).

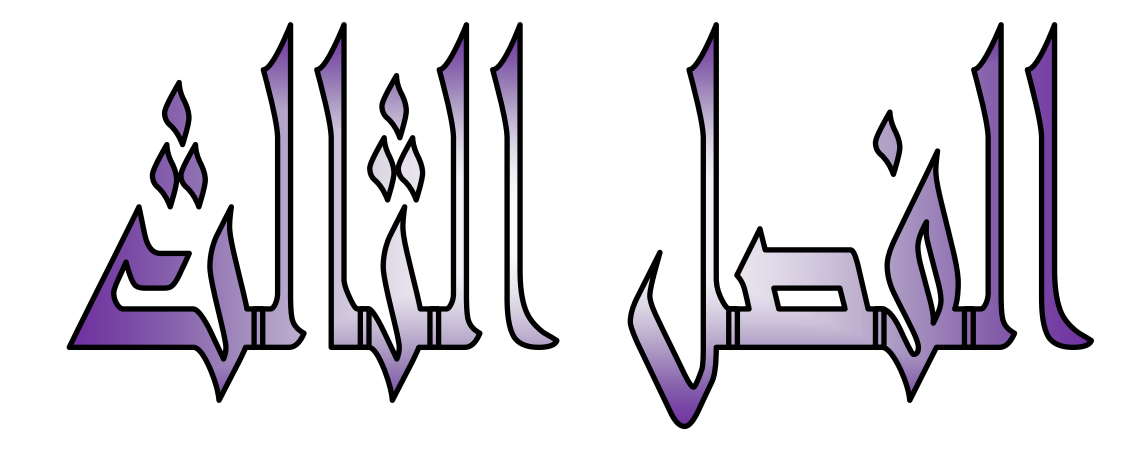
- وعليه لا بد من اتخاذ إجراءات عملية تقوم على احترام الأسس العلمية التنمية الحضرية للمدينة.

- إنشاء بنية تحتية للنقل (طرق وسكة حديدية) ، إلى جانب الانشغال الحالي بالبنية التحتية. فشـبكة النقـل هي بمثابة سبب ونتيجة، لـزيادة الاختلال لصالح المناطق المجاورة ، و بالتالـي تطـوير هذه البنية التحتية في جميع الاتجاهات من شأنه أن يجعل مجال المدينة، إقليم جاذب ومنافس.

- قيام الدولة بتشجيع تنمية المدينة ودعمها بالمشاريع وزيادة الاسـتثمارات، و تـدعيم بنيـة الشبكة الحضرية، و تثبيت السكان وجذب الأنشطة.

- تقريـب المسافة بين السياسـة المالية وسياسة التنمية الحضرية، لتحقيق النتائج المنتظـرة من التنمية الحضرية.

و بالتالي تعتبـر بلديـة الميليـة قطب توازن حيث تلعب دور تحفيزي لجميع المراكز المحليـة للمجالات المحيطة بها و هذا لحيازها على المرافق و النشاطات المتعددة بالإضافـة إلى موقعها الإستراتيجي.



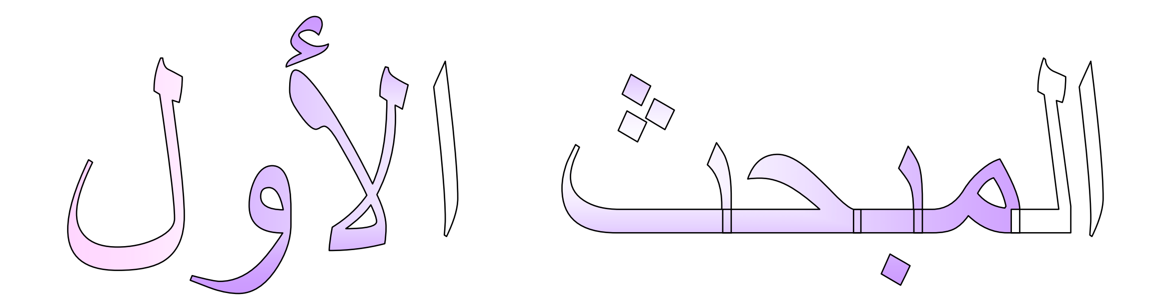
عوامل الركود و آليات التنمية الحضرية

مقدمة الفصل الثالث:

يهدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة تطبيقية على مدينة الميلية كمثـال للمـدن الجزائريـة القائمة بغرض تنميتها عمرانيا من خلال اقتراح إستراتيجية تنمويـة عمرانيـة للمدينـة واضـحة الأهـ ـداف والسياسات وآليات التنفيذ، ومعتمدة على دراسات جدية للأوضاع الراهنة للمدينة، وفي ظل إمكانات واقعية متاحة.

ولإنجاز ورقـ ـة العمل نتبع المنهج النظري والمـنهج التطبيقـي، وأسـلوب التشـخيص والتحليل بهدف الكشف عن جوانب النقص والخلل، وصولاً إلى وضع الاقتراحـات والتوصـيات الضرورية، التي يمكن أن تعين صاحب القرار في الاعتماد بآراء الباحثين والجامعيين، في تصويب عملية التخطيط الإقليمي، والوصول إلى أفضل النتائج.

و الـ ـذي سنتناول من خلاله المبحث الأول المتمثل في تعيين برنـ ـ ـامج الاسـتثمارات العمومية المبرمجة للتنمية المحلية لمدينة الميلية ،كما سنتطرق في المبحث الأخيـ ـر على آليـات التنمية الحضرية بالمدينة و ذكر أهـ م الاختيارات العلمية للخروج بأفضل النتائج مستقبلا.



مدينة الميلية : برنامج الاستثمارات العمومية المبرمجة للتنمية المحلية

تمهيد

1. الاستثمارات الوطنية في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي(1975/ 2009)

2. استثمارات ولاية جيجل في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي(1975/ 2009)

3. استثمارات بلدية الميلية في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي (1975/ 2009)

4. واقع مدينة الميلية في ظل السياسات التنموية بالولاية

خلاصة

تمهـيـد:

يقول جيفي رسون " أن المدن الكبرى كالأشجار العملاقة في الغابة ،تحرم الأشجار الصغرى من الوصول إلــى الضوء ،و تقضي عليها بالقومية و نقص النمو" ،معنى ذلك أن كل إقليم يتضمن مجموعة من مـدن متفاوتة المـوارد و المؤهـلات و تتنافـس كـل واحـدة منها للحصـول على مجـالات النفوذ .

غداة الاستقلال تكفلت الدولة بالإشراف والتوجيه، وتوظيف الهياكل الأساسية والعمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري،لاسيما بالمناطق الشمالية من البلاد وأقطابها الحضرية على وجه التحديد، مدن (الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة) وتطويرها وفقاً لنظرية أقطاب النمو (pôles de croissance) لفرانسوا بيرو وديستان دو برنيس (F.Perroux et D. De Bernis) وتقوم النظرية على التسلسل الهرمي للمجمعات الصناعية-العمرانية (قطب نمو وهو مدينة كبرى ذات بعد وطني، ومركز نمو وهو مدينة على مستوى الولاية، وهكذا وصولاً إلى أصغر مدينة صناعية) شاع استعمال النظرية في التخطيط المجالي الإقليمي في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو على حد سواء وبخاصة في سنوات الستينات والسبعينات.

1. الاستثمارات الوطنية في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي(1975- 2009):

انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي بعد الاستقلال ، و هذا من اجل تحسين ظـروف الحياة القاسية و المتدهورة للسكان و النهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق تأميم المصانع،والبنـوك،المحروقات و النقل و كذا استرجاع الأراضي .

نصت عدة بنود و مواثيق على تبني السياسة التنموية في ظل النظام الاشتراكي (كالميثاق الوطني عام 1976،و قبله ميثاق الجزائر عام 1964 كان التخطيط الوسيلة المعتمدة في توجيه و تنظيم الاقتصاد الوطني حيث ظل التخطيط مركزي حتى سنة 1989،أين انتهجت الدولة سياسة التعددية الحزبية و الدخول في اقتصاد السوق.

اعتمدت مرحلة الحكم الاشتراكي و بعدها مرحلة اقتصاد السوق على مجموعة من المخططات التنموية ،أدت إلى ظهور فوارق جهوية في البلاد ،و تتمثل في:

المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المخطط الخماسي الأول (1990-1994)، المخطط الخماسي الثاني (1995-1999)، مخطط الإنعاش الاقتصادي(2000-2009).

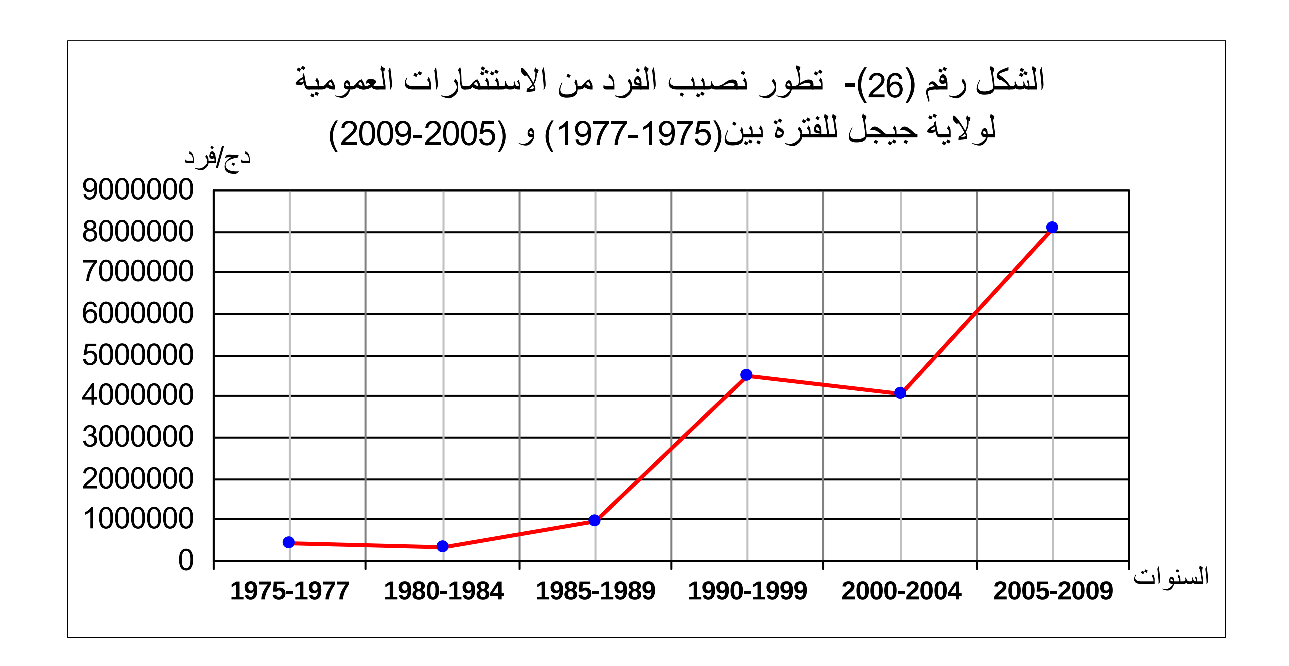
2. استثمارات ولاية جيجل في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي(1975- 2009):

الجدول رقم (39) حجم الاستثمارات في ولاية جيجل للفترة (1975-2009):

السنوات	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
1977 - 1975	431690	1.3	2.3
1984 - 1980	361560	1.5	2.0
1989 - 1985	980990	2.1	5.3
1999 - 1990	4505640	7.6	24.5
2004 -2000	4053320	6.4	22.0
2009 -2005	8071575	12.7	43.9
المجموع	18404775	31.6	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

مــن خلال الجدول رقم (39) الــذي يـوضح لنا حجــم الاستثمـارات في ولايـة جيجل للفتـرة (1975-2009) أي بمعنى أخر حجم الاستثمارات العمومية في كل مخطط اقتصادي مرت عليه الدولة ،إذ لم تلحظ الولاية أي استثمـار بارز إلا خلال التحول الاقتصادي للجزائر من الاشتراكية نحو الرأسمالية ، بحث حضيت الولاية بارتفاع في نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية بحـوالي7.6 دج/فرد ،في حين ارتفعت خلال السنوات الأخيرة إلـى 12.7 دج/فرد. هـذا مـا يبينه الشكل (26).



3. استثمارات بلدية الميلية في ظل النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي(1975/ 2009):

الجدول رقم (40) تطور نصيب مدينة الميلية من حجم الاستثمارات بالولاية (1975-2009):

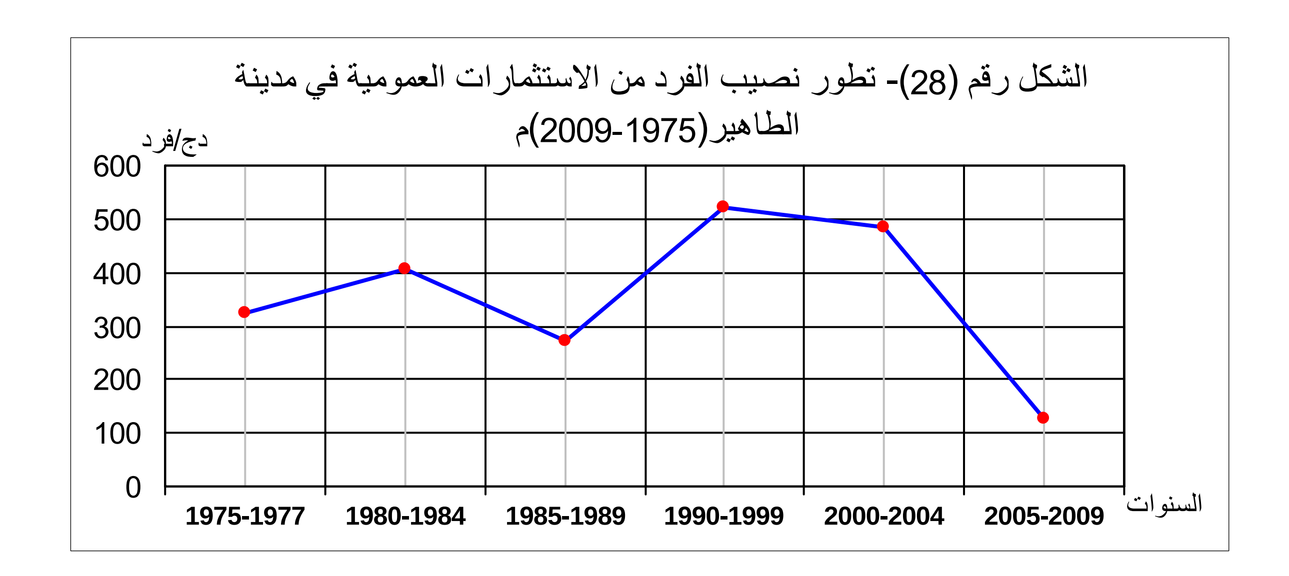
البلديات / السنة	جيجل		الميلية		الطاهير	
	نصيب الفرد دج/فرد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1977-1975	3.26	114430	1.65	22105.7	3.24	26929
1984-1980	0.92	32255	1.77	23748	4.07	33888
1989-1985	2.74	172255	2.96	71189.6	2.72	62538
1999-1990	6.24	663315	9.80	341788	5.20	308010
2004-2000	12.62	1341775	6.77	268109	4.86	277260
2009-2005	9.5	1234300	18.8	870095	12.5	734385

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

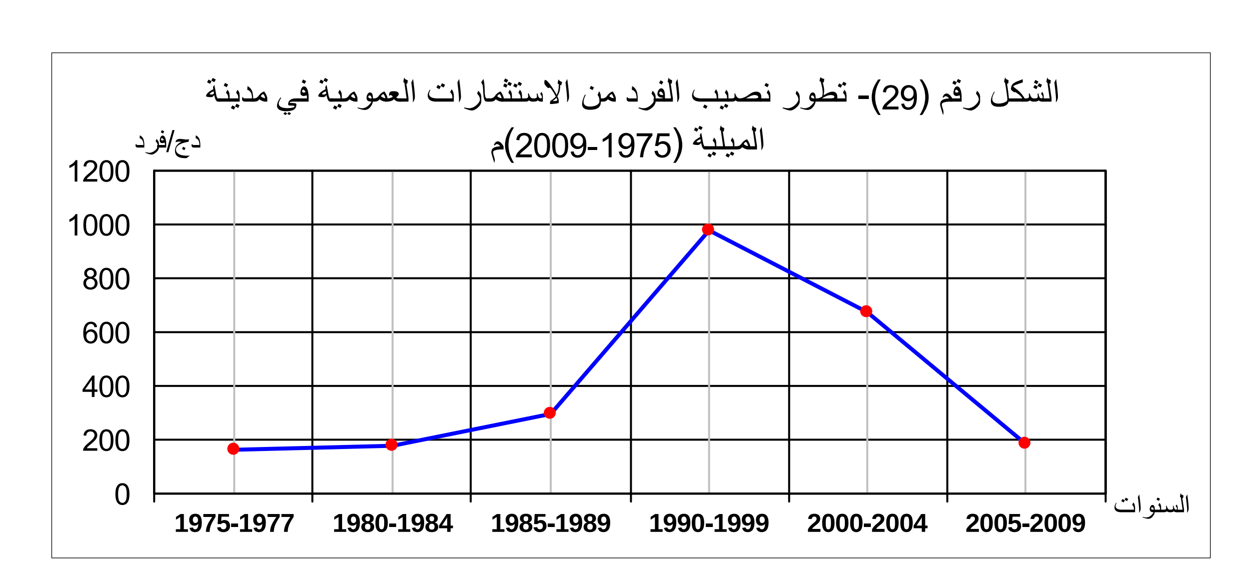
- تعتبر مدينة الميلية داخل الحـدود الإدارية لولاية جيجل المدينة الأولى من حيث المساحة ، و الثانية بعد مقر الولاية من حيث الحجم السكاني ،و رغم ذلك فنصيبها من مشاريع التنمية كان أقل مقارنة بحجم الاستثمارات الموجه لمدينة الطاهير التي تعد هي الأخرى من المدن البارزة في الولاية ، كما أنها تنتمي إلى نفس المجال الساحلي لمدينة جيجل ،و هذا ما جعلها تكسب حجم أكبر للاستثمارات العمومية.

الشكل رقم (27)- تطور نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في مدينة جيجل (1975-2009)م

دج/فرد
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1975-1977
1980-1984
1985-1989
1990-1999
2000-2004
2005-2009
السنوات



الشكل رقم (28)- تطور نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في مدينة الطاهير(1975-2009)م



الشكل رقم (29)- تطور نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في مدينة الميلية (1975-2009)م

1.3. نصيب مدينة الميلية من المخطط الرباعي الثاني:

الجدول رقم (41) نصيب مدينة الميلية من المخطط الرباعي الثاني (1975-1977):

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (10^3 دج/فرد)	النسبة (%)
جيجل	114430	3.26	70
الميلية	22105.7	1.65	13.5
الطاهير	26929	3.24	16.5
مجموع الولاية	163464.7	0.48	100

المصدر:مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

نلاحظ أن مدينة الميلية، خلال المخطط الرباعي الثاني استحوذت على اضعف نسبة للاستثمار العمومي بـ13.5 % مقارنة بمدينة الطاهير التي حضيت بـ 16.5% رغم أنها احتلت المرتبة الثانية في عدد السكان لسنة 1977 بعد مقر الولاية بـ 13392 نسمة مقارنة بـ 8311 نسمة في مدينة الطاهير و هذا يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في المدينة و يجعلها منطقة طاردة للسكان كما يوضح مدي تجاهل السلطات لدعم هذا المركز.

2.3. نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الأول:

الجدول رقم (42) نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
جيجل	32255	0.92	35.9
الميلية	23748	1.77	26.4
الطاهير	33888	4.07	37.7
مجموع الولاية	89891	0.26	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

خلال هذه المرحلة من التنمية جاء المخطط الخماسي الأول لتدعيم المراكز الرئيسية بالولاية حيث كان نصيب الفرد من الاستثمارات بمركز الميلية 1.77 دج/فرد بينما كانت أعلى قيمة

تحصلت عليـها مدينة الطاهير بـ 4.07 دج/فرد، بينما كان نصيب الفـرد في مقـر الولاية 0.92 دج/فرد ،إن هذا التباين في نصيب الفرد من الاستثمار العمومي في ولاية جيجل راجع إلى عدم وجود مشاريع استثمارية كبرى.

3.3. نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الثاني:

الجدول رقم (43) نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
جيجل	172255	2.74	56.3
الميلية	71189.6	2.96	23.3
الطاهير	62538	2.72	23.4
مجموع الولاية	305982.6	0.65	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

متوسط نصيب الفرد الولائي هو:101994.2 دج/فرد.

من خلال نتائج هذا الجدول (43) نجد أن مركز الميلية استحوذ على اكبر نصيب من الاستثمارات التي جندت للولاية 2.96 دج/فرد و هو اكبر من نصيب الفرد في مقـر الولايـة 2.74 دج/فرد،رغم استفادتها لـ 56.3 % من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للولاية في هذه الفترة ، ثم نجد مركز الطاهير بـ 2.72 دج/فرد ،ومما سبق نستنتج أن السلطات رصدت استثمارات إضافية لمشاريع التنمية على مستوى مركز الميلية و ذلك بعد الترقية الإدارية لسنة 1984 لبعض المراكز المجاورة لها كالسطارة ،أولاد يحي ...الخ.

4.3. نصيب مدينة الميلية في عشرية(1999/1990):

الجدول رقم (44) نصيب مدينة الميلية في عشرية (1990 - 1999):

المراكز	حجم الاستثمار (10^3دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
جيجل	663315	6.24	50.55
الميلية	341786	9.80	26.05
الطاهير	308010	5.20	23.40
مجموع الولاية	1312111	2.21	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

شهد هذا العقد بداية تطبيق الدولة لنظام اقتصاد السوق،و عرفت الولاية وسائر المدن الجزائرية تدهور الأوضاع الأمنية ،و الذي وضع من خلاله مشروع الإنعاش الاقتصادي لدعم المدن ببرامج اقتصادية ،حيث تحصل مقر ولاية جيجل بـنسبة 50.55 % من مجموع حجم الاستثمار العمومي ،يليها مركز الميلية بـ 26.05 % % من مجموع حجم الاستثمار العمومي ثم مركز الطاهير بـ 23.40 % من مجموع حجم الاستثمار العمومي ،و نصيب الفرد من الاستثمارات لمركز الميلية 9.80 دج/فرد و هو أكبر حجم مقرنة بمقر الولاية جيجل 6.24 دج/فرد ثم مركز الطاهير بـ 5.20 دج/فرد ،أنظر الجدول رقم (44).

5.3. نصيب مدينة الميلية من مخطط الإنعاش الاقتصادي(2009/2000):

الجدول رقم (45) نصيب مدينة الميلية من مخطط الإنعاش الاقتصادي(2000-2004):

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
جيجل	1341775	12.62	71.10
الميلية	268109	6.77	14.2
الطاهير	277260	4.86	14.7
متوسط المجموع	1887144	9.20	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

نعلم أن مخطط الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية و الاستحواذ على مناصب شغل ،إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (45)،و نميز في هذه المرحلة تعثر بعض المشاريع في تحسين مستوى المعيشة لدى المراكز الأساسية ماعدا مقر الولاية و ذلك رغم ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية المتحصل عليها مقارنة مع سابقاتها ،بحيث استفاد مقر الولاية بـ 71.10 % أي أن نصيب الفرد من الاستثمار العمومي يعادل 12.62 دج/فرد ،في حين تحصل كل من مركز الميلية و الطاهير بنسبة 14% من مجموع حجم الاستثمارات العمومية التي استفادت منها الولاية في هذه الفترة و كان نصيب الفرد من الاستثمار هو 6.77 دج/فرد و 4.86 دج/فرد لكل من المركزين على التوالي ،و هذا راجع إلى ما خلفته الأزمة الأمنية بمركز الميلية و خاصة أنه متواجد في منطقة جبلية واستمرار الهجرة إليها من الأرياف المحيطة بها ، مما عقد الحياة الحضرية بالمدينة.

الجدول رقم (46) نصيب مدينة الميلية من مخطط الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

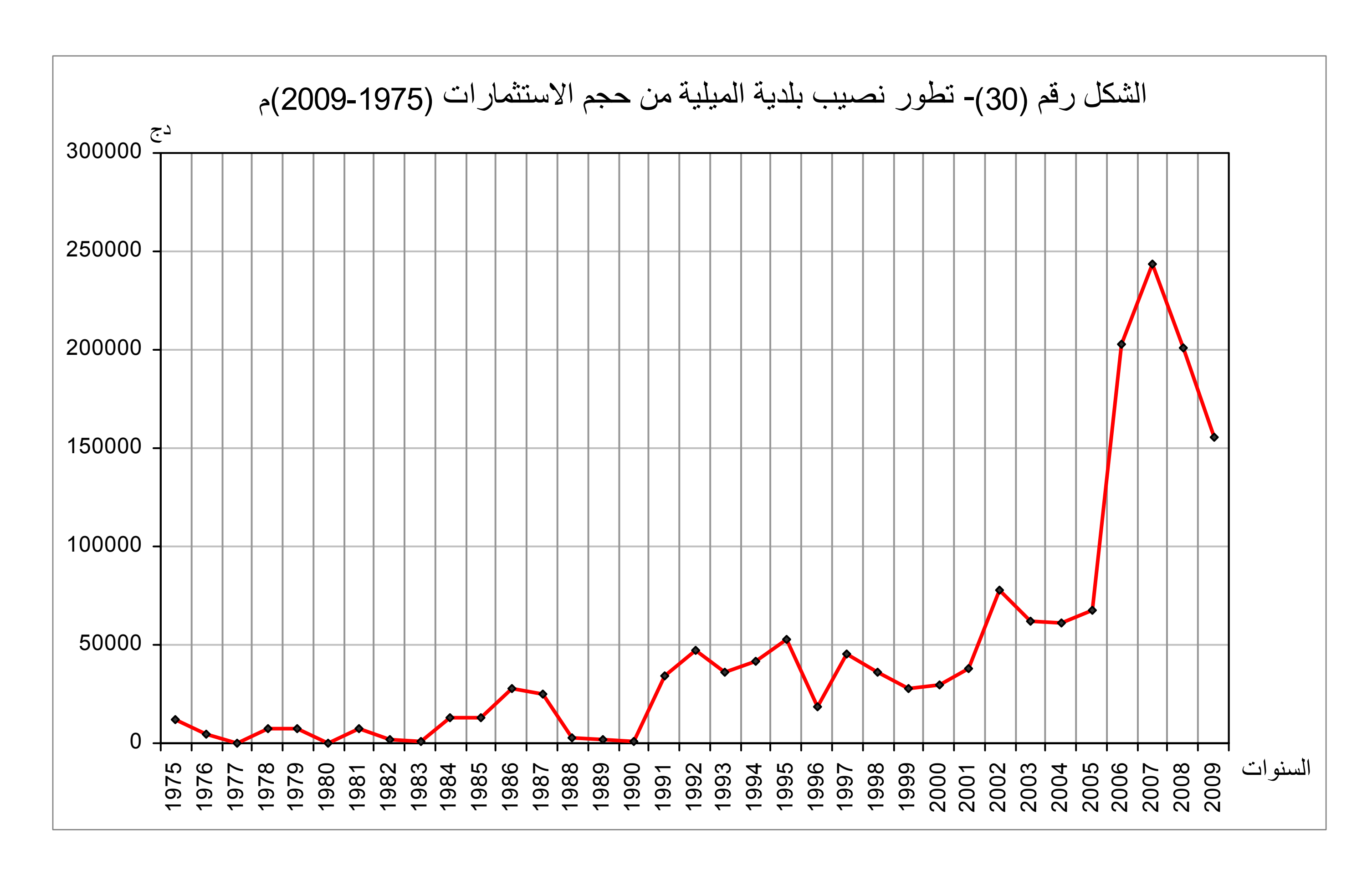
المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد دج/فرد	النسبة (%)
جيجل	1234300	9.5	43.5
الميلية	870095	18.8	30.6
الطاهير	734385	12.5	25.9
مجموع الولاية	2838780	12. 1	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

في هذه المرحلة تم تخصيص مبلغ مالي قدره 8071575000 دج لولاية جيجل و كان نصيب مدينة الميلية 870095000 دج أي ما يعادل 30.6 % من الاستثمارات في حين مركز الطاهير استفاد سوى على 73438500 دج ،و بالتالي فان مركز الميلية استحوذ على أكبر نصيب من الاستثمار العمومي لهذه الفترة بـ 18.8 دج/فرد يليه مركز الطاهير بـ 12.5 دج/فرد ثم مقر الولاية بـ 9.5 دج/فرد.

نستنتج مما سبق أن مركز الميلية يبقى من أهم المراكز الحضرية الموجودة بولاية جيجل رغم تواجدها في نطاق جغرافي مختلف عن مقر الولاية و مركز الطاهير لكنه يبقى يفرض نفسه أمام كل المشاكل التي تعيق تنميته و تطوره.

6.3. تطور نصيب بلدية الميلية من حجم الاستثمارات (1975-2009):



من خلال الشكل رقم (30)،الذي يبين منحنى تطور نصيب مدينة الميلية من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لولاية جيجل للفترة (1975-2009)،و التي تميز بمـايـلـي:

- نلاحظ أن المنحنى في تطور مستمر و حجم الاستثمارات في ارتفاع دائم و كل سنة يزيد المبلغ الموجه للاستثمار في مركز الميلية، أنظر الملحق .

- هناك سنوات ينخفض فيها المبلغ الذي تستفيد منه الميلية ، فمثلا سنة 1988 كان حجم الاستثمار 2700000 دج ليبدأ بالانخفاض حتى سنة 1990 ليصل 1380000 دج ثم في السنة الموالية 1991م ارتفع إلى حوالي 33820000 دج ،و هنا يرجع السبب فهذا الانخفاض ثم الرجوع في ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلى العامل الاقتصادي حيث في هذه الفترة عرفت الجزائر تغير جذري في طبيعة نظام الحكم أي التحول من النظام الاشتراكي و التسيير المركزي إلى النظام الرأسمالي الحر ،كما لاننسى تدهور الحالة الأمنية للبلاد في تلك الفترة.

- عندما تم تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي عرفت الميلية ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات العمومية بـ ـ ـ ـها ،حيث تعدي الفارق بين حجم الاستثمار لسنة 1991 و حجم الاستثمار لسنة 2007م التـي وصل فيها حجم الاستثمار العمومي بمركـز الميليـة أعـلى قيمة له بلغت 243145000 دج فكان الفارق بينهما أكثر من 200 ملون دج .

- شهدت مدينة الميلية في السنوات الأخيرة انخفاضا في حجم الاستثمارات العمومية الموجهة إليها حيث وصل حجم الاستثمار سنة 2009 إلى 155380000 دج.

4. واقع مدينة الميلية في ظل السياسات التنموية في الولاية:

عندما تتوفـر الاستثمارات العمومية في أي مدينة تبرز لنا درجة تجهيزها بالمرافق و المشاريع الاقتصادية و ذلك مـن اجـل رفع كفـاءة البنية التحتية و جعل الحياة الحضرية بهـا تنمـو نحـو الأفضل.

و لمعرفة مكانة مدينة الميلية ضمن إقليمها الولائي ، يمكن اعتماد على توزيع حجم الاستثمارات العمومية بولاية جيجل على قطاعات السكن ،الري،و الأشغال العمومية و البناء في كل من مراكز الحضرية الكبرى التالية : جيجل ،الطاهير و الميلية.

جدول رقم (47) - تطور حجم الاستثمارات العمومية في قطاع (السكن، الري، و الأشغال العمومية)على بلدية الميلية خلال الفترة 1975-2009:

القطاع	حجم الاستثمار(10^3 دج)		
الفترة	السكن	الري	الأشغال العمومية
1977-1975	1254	9843.7	0
1984-1980	9100	13000	12400
1989-1985	41761.6	41048	8220
1999-1990	189277	51615	73394
2009-2000	414135	190514	372617

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

من خلال الجداول رقم (51،50،49) التي توضح لنا كيفية توزيع المبالغ المالية الموجهة لقطاع السكن ،و الري و الأشغال العمومية و البناء في كل من بلديات الميلية، الطاهير و جيجل. بحيث قمنا بتقسيم الإحصائيات المتحصل عليها إلى مراحل توافق كل مخطط مرت بـه التنمية الاقتصادية في البلاد بدءا من سنة 1975 إلى غاية 2009.

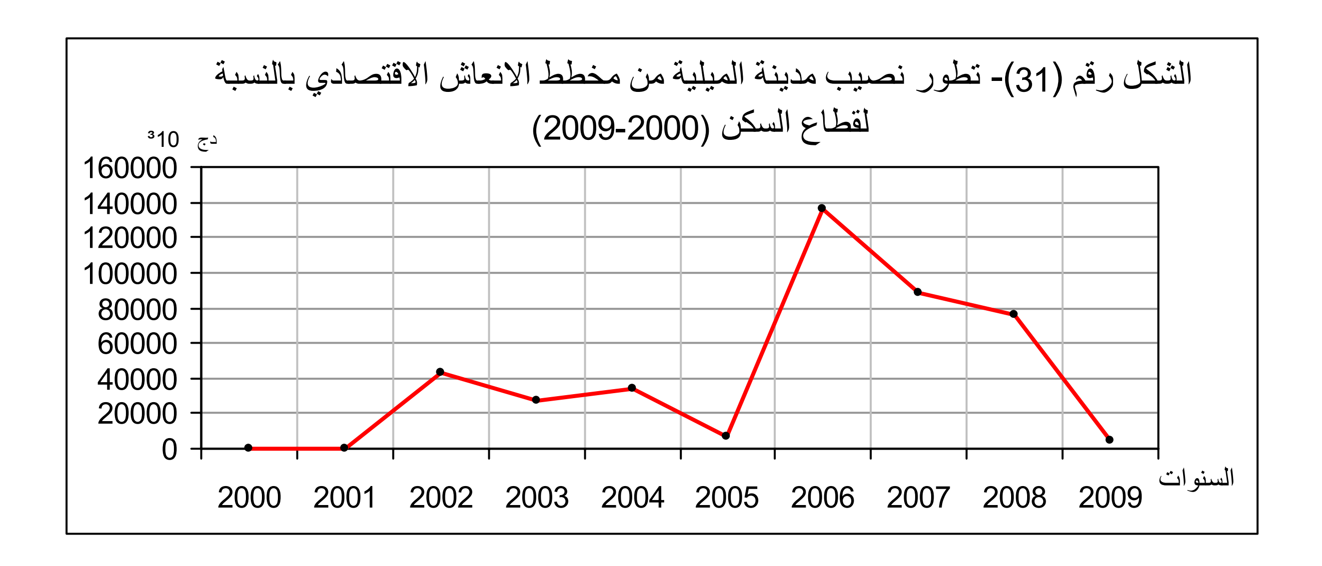
1.4. تطور حجم الاستثمــار العمومي في قطاعات (السكن، الري، و الأشغال العمومية):

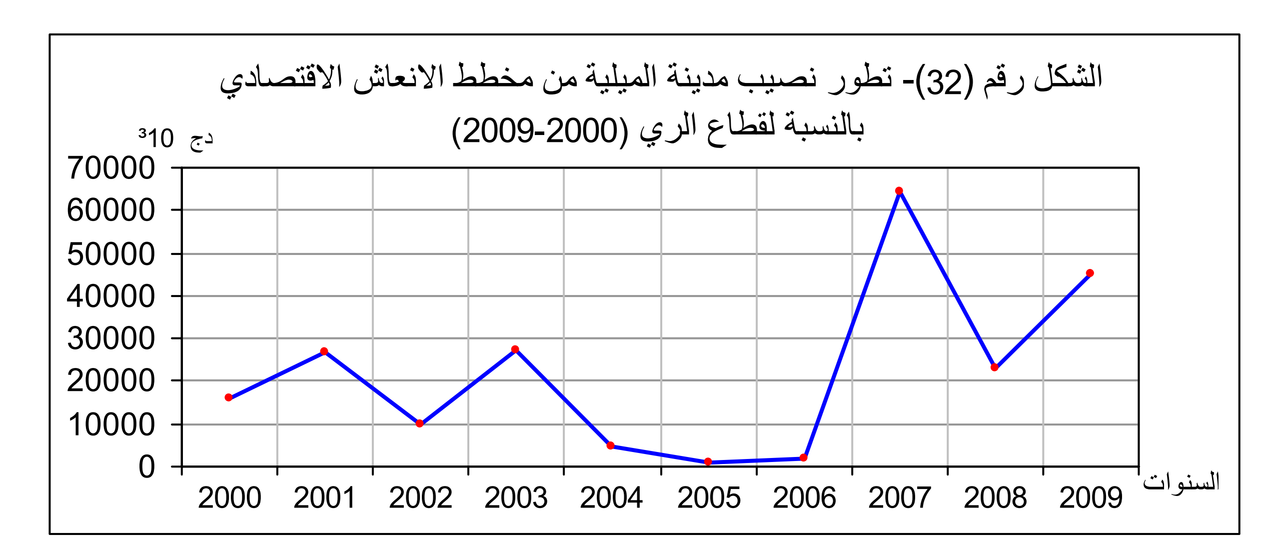
الجدول رقم (48) نصيب مدينة الميلية من مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000-2009):

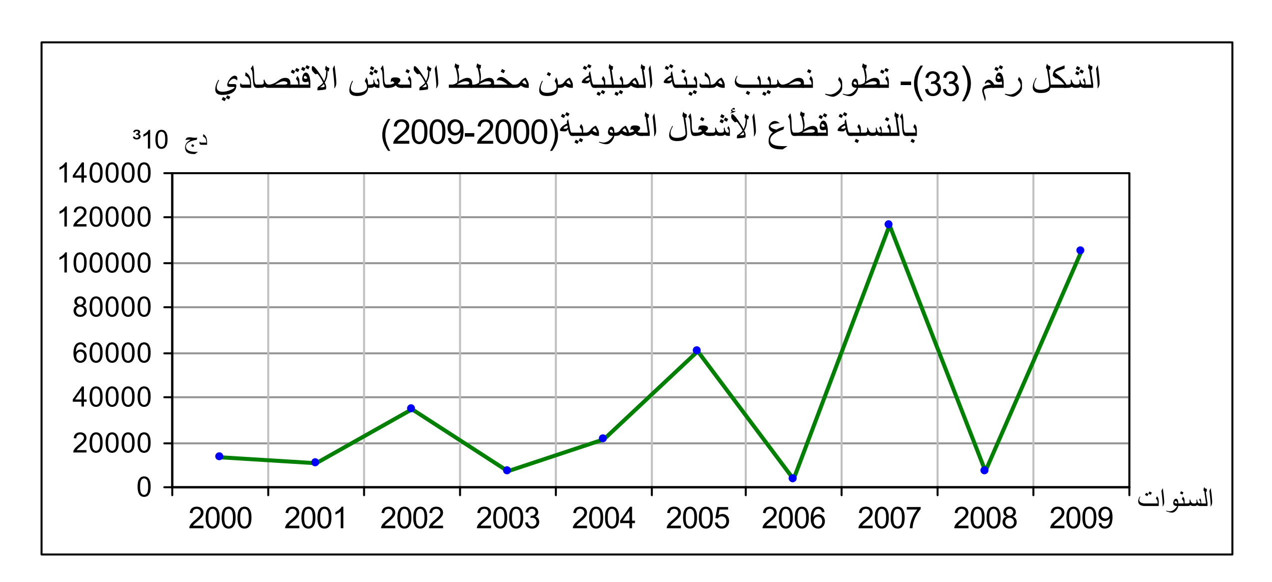
القطاعات / السنوات	حـجـم الاسـتـثـمـــار (10^3 دج)		
	السكن (SLEP_SUC) (SUCH)	الري (S Hyd)	الأشغال العمومية (STP)
2000	00	16090	13300
2001	00	26846	10922
2002	43460	10038	34420
2003	27735	27275	7435
2004	34430	4900	21680
2005	6710	845	60210
2006	136505	17400	36000
2007	88995	64210	116940
2008	76300	22910	71710
2009	5080	45195	105105
المجموع	414135	190514	372617

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

من خلال الجدول رقم (48) الذي يبين لنا نصيب مدينة الميلية من حجم الاستثمار في قطاعات (السكن ،الري، و الأشغال العمومية) أثناء فترة (2000-2009).حيث نـلاحظ اختـلاف في توزيع حجم الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات الاقتصادية.و هذا مـا توضحه الأشكال رقم (31)،(32)،و (33).


الشكل رقم (31)- تطور نصيب مدينة الميلية من مخطط الانعاش الاقتصادي بالنسبة لقطاع السكن (2000-2009)
دج ³10
160000
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009
السنوات


الشكل رقم (32)- تطور نصيب مدينة الميلية من مخطط الانعاش الاقتصادي بالنسبة لقطاع الري (2000-2009)
دج ³10
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009
السنوات


الشكل رقم (33)- تطور نصيب مدينة الميلية من مخطط الانعاش الاقتصادي بالنسبة قطاع الأشغال العمومية(2000-2009)
دج ³10
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009
السنوات

2.4. قطاع السكن في مدينة الميلية:

الجدول رقم (49) قطاع السكن و تطوره في أهم المراكز الحضرية بالولاية (1975-2009):

السنوات / المراكز		جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
1975-1977	10^3 دج	396935	1254	9813	408002
	%	97.3	0.3	2.4	100
1980-1984	10^3 دج	28700	9100	18050	55850
	%	51.4	16.3	32.3	100
1985-1989	10^3 دج	86720	41720	41761.6	170201.6
	%	51	24.5	24.5	100
1990-1999	10^3 دج	270861	189277	156900	617038
	%	43.9	30.7	25.4	100
2000-2009	10^3 دج	851065	414135	351640	1616840
	%	52.6	25.6	21.8	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

أ. فترة (1975-1977): توافق المخطط الرباعي الثاني أين نسجل أدنى حجم للاستثمار في مجال السكن تحصلت عليه بلدية الميلية بقيمة 1254000دج و ذلك بنسبة 0.3% مقارنة بمركز الولاية الذي استحوذ على اكبر حجم للاستثمار بنسبة تفوق 97% من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن بينما بلدية الطاهير لم تحصل سوى على 2.4 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن ،و هذا ما يعكس طبيعة النظام الاقتصادي المطبق في هذه المرحلة من الحكم المركزي المسيطر على توزيع المبالغ المالية الموجهة للاستثمار إلى مجال السكن في كل مناطق الوطن.

ب. فترة (1980-1984): بينما أثناء المخطط الخماسي الأول نلاحظ تراجع طفيف في حجم الاستثمار لمقر الولاية و ذلك بنسبة 51.3 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن ،في حين بقي مركز الميلية يتلقى أدنى حجم للاستثمار في مجال السكن

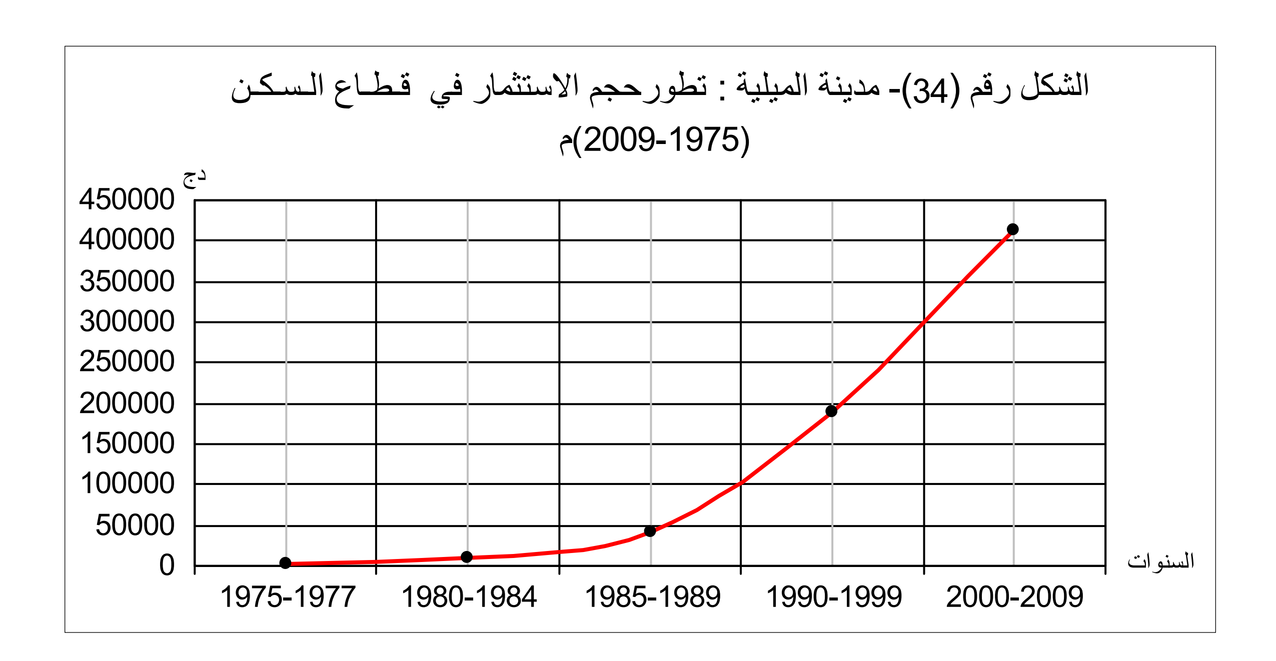
بالـولاية بقيمة 910000دج أي 16.3 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل فـي مجال السكن،مقارنة بمركز الطاهير الذي استفاد من 32.3% من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن.

ج. فترة (1985-1989): بمجيء المخطط الخماسي الثاني أدركت الدولة إهمالها لبعض المراكز التي يمكن من خلالها توقيف النزوح الريفي للسكان من المناطق الجبلية الفقيرة و المعزولة باتجاه المراكز و المناطق الحضرية القريبة منها ،فقامت بتوسيع الرقعة السكنية و انجاز سكنات لتثبيت السكان في مناطقهم ،فاستفادت بذلك الميلية بمبلغ مالي يساوي تقريبا المبلغ الذي تحصل عليه مركز الطاهير 41720000 دج وهذا ما يعادل نسبة 24.5 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن.

د. فترة (1990-1999): و بخصوص مرحلة التسعينات أين تدهورت الحالة الأمنية في البلاد جـاء مشروع تطبيق مخطط الإنعـاش الاقتصادي و المزامن أيضا لتحول النظام الاقتصادي الجزائري إلى نظام السوق الحر كان نصيب الاستثمارات العمومية في قطاع السكن موزعا بصورة متفاوتة بين المراكز الثلاثة الأولى لولاية جيجل حيث استفادت الميلية على 30.7 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن،و هذا ما يعادل تقريبا 189277000دج بينما مركز الطاهير فتحصل على 25.4 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن ،أي بمبلغ قيمته 156900000دج في حين استفاد مقر الولاية على 43.9% مـن مجموع حجـم الاستثمـار الكلي الموجـه لـولاية جيجل في مجـال السكـن و الموافـق لحـجم 270861000دج .

هـ. فترة (2000-2009): توافق هذه المرحلة التوسـع الكبيـر في تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ،واستفادت الميلية على نسبة 25.6 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن.في حين تحصل مركز الطاهير على 21.8 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال السكن.

بـينما يبقى مقر الولاية المسيطر الأول على اكبر حجم للاسـتثمارات الموجهـة لمجـال السـكن بالولايـة و ذلـك بنسبة 52.6 % من مجمـوع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولايـة جيجل فـي مجـال السكـن.



الاسـتـنـتـاج: نستنتج مما سبق ومن خلال الشكل رقم (34) نلاحظ أن حجم الاستثمار في قطاع السكن تطور بصفة مستمرة، حيث انه من بداية فترة (1975-1977) حتى الفترة الزمنية (1985-1989) كان حجم الاستثمارات يرتفع بصفة بطيئة لان الفارق بين الحجم الاستثمار في هذين الفترتين هو 40466000 دج في حين ارتفع حجم الاستثمار بين فترة (1985-1989) و (2000-2009) إلى 372415000 دج أي أن الفارق ارتفـع تقريبـا من 40 مليـون دج إلى 300 مليون دج و هذا دليل على الحجم الكبير للاستثمارات العمومية الموجهة لقطـاع السكـن ببلادية الميلية.

3.4.قطاع الري في مدينة الميلية:

الجدول رقم (50) قطاع الري و تطوره في أهم المراكز الحضرية بالولاية منذ (1975-2009):

السنوات / المراكز		جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
1977-1975	10^3 دج	35780	9843.7	13196	58819.7
	%	61	16.7	22.3	100
1984-1980	10^3 دج	1400	13000	7778	22178
	%	6.3	58.6	35.1	100
1989-1985	10^3 دج	47900	41048	28890	117838
	%	40.7	34.8	24.5	100
1999-1990	10^3 دج	202550	51615	111110	365275
	%	55.5	14.1	30.4	100
2009-2000	10^3 دج	406915	190514	199134	796563
	%	51.1	23.9	25	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

أ. فترة (1975-1977): توافق المخطط الرباعي الثاني،حيث تحصل مركز الميلية على مبلغ 9843700 دج من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للولاية لحساب قطاع الري و هذا ما يعادل نسبة 16.7 % من المجموع الكلي لحجم الاستثمار العمومي للقطاع ،والتي تحتل المرتبة الثالثة بعد مركز الطاهير 22.3 % من المجموع الكلي لحجم الاستثمار العمومي للقطاع أي بقيمة 13196000 دج بينما يبقى مقر الولاية جيجل يتقدم المجموعة بنسبة 61 % من المجموع الكلي لحجم الاستثمار العمومي للقطاع أي بمبلغ قيمته 35780000 دج من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للولاية لحساب قطاع الري ،و كل ما سبق يفسر من طريقة التسيير المركزي المطبق بهذه الفترة.

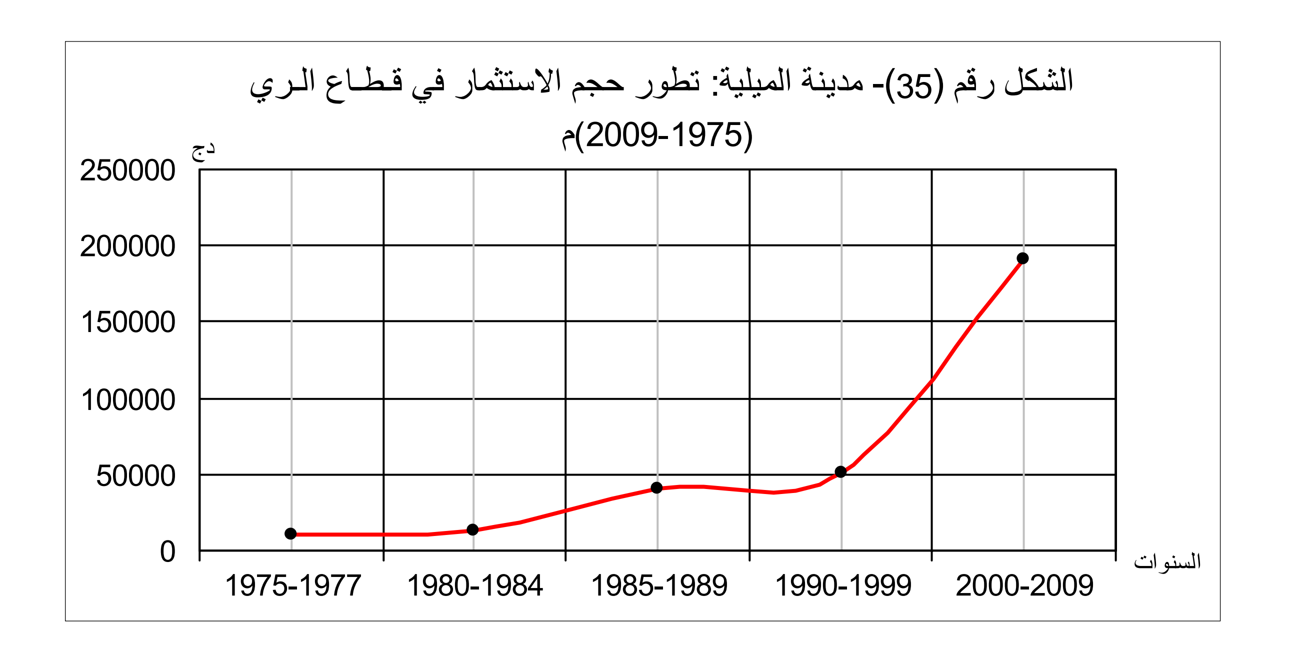
ب. فترة (1980-1984): و تمثل مرحلة مجيء المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ مركز الميلية المرتبة الأولى من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري بالولاية بنسبة 58.6 % من المجموع الكلي و ذلك بمبلغ 13000000 دج،و تلاها مركز الطاهير بـ 35.1 % من المجموع الكلي لحجم الاستثمارات و بقيمة 7778 دج ، في حين لم يتحصل مركز جيجل سوى على 6.3 % من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري بالولاية،و نسجل أعلى نسبة يتحصل عليها مركز الميلية من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري بالولاية منذ سنة 1975 إلى غاية يومنا هذا.و هذا يدل على أهمية هذا القطاع بالمركز و مدي الحاجة إلى مشاريعه التنموية.

ج. فترة (1985-1989): توافق مرحلة المخطط الخماسي الثاني، أين كانت قيم حجم الاستثمار العمومي في قطاع الري بالولاية موزعة بنسب متفاوتة بحيث استحوذ مركز الولاية على أعلى نسبة 40.7 % أي بما يعادل 47900000 دج من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري بالولاية ،ثم تلته مركز الميلية بـ 34.8 % من الحجم الكلي للاستثمار العمومي و هذا ما يعادل 41048000 دج في حين تحصل مركز الطاهير على نسبة 24.5 % من الحجم الكلي للاستثمار أي بقيمة 28890000 دج من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري بالولاية.

د. فترة (1990-1999): مرحلة تطبيق مشروع مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث استفادت الميلية على 14.1 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال الري وهذا ما يعادل 51615000 دج الذي يعتبر أدنى مبلغ تحصل عليه مركز الميلية، في حين استفاد مقر الولاية على 55.5 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه للقطاع، أي بمبلغ قيمته 202550000 دج، بينما مركز الطاهير فتحصل على 30.4 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي وهو بحجم 111110000 دج، وكما نعلم فان هذه الفترة تميزت بتدهور الحالة الأمنية في البلاد.

هـ. فترة (2000-2009): تتوافق هذه المرحلة مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ،و استفاد مركز الميلية على نسبة 23.9 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال الري،و هو ما يعادل 190514000 دج .في حين تحصل مركز الطاهير على 25 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لهذا القطاع ،أي تحصل على مبلغ قيمته 199134000 دج.في حين

سيطر مركز جيجل على أكبر نسبة من الاستثمارات في هذا القطاع بالولاية و ذلك بمبلغ يقدر بحوالي 406915000 دج.



الاستـنـتـاج: نستنتج مما سبق ومن خلال الشكل رقم (35) أن حجم الاستثمار في قطاع الري تطور بصفة مستمرة، حيث انه من بداية فترة (1975-1977) حتى الفترة الزمنية (1990-1999)كان حجم الاستثمارات يرتفع بصفة بطيئة و متموجة و كان الفارق بين الحجم الاستثمار في هذين الفترتين حوالي 46822000 دج في حين ارتفع حجم الاستثمار بين فترة (1990-1999) و (2000-2009) إلى 138899000 دج أي أن الفارق ارتفع تقريبا من 45 مليون دج إلي 100 مليون دج و هذا دليل على حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الري ببلدية الميلية.

4.4.قطاع الأشغال العمومية و البناء في مدينة الميلية:

الجدول رقم (51) قطاع الأشغال العمومية و البناء و تطوره في أهم المراكز الحضرية بالولاية (1975-2009):

السنوات / المراكز		جيجل	الميلية	الطاهير	المجموع
1975-1977	10^3 دج	359091	00	00	359091
	%	100	00	00	100
1980-1984	10^3 دج	400	12400	5400	18200
	%	2.2	68.1	29.7	100
1985-1989	10^3 دج	33135	8220	13400	54755
	%	60.5	15	24.5	100
1990-1999	10^3 دج	118450	73394	40000	231844
	%	51.1	31.6	17.3	100
2000-2009	10^3 دج	500170	372617	103145	975932
	%	51.3	38.2	10.5	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل 2009.

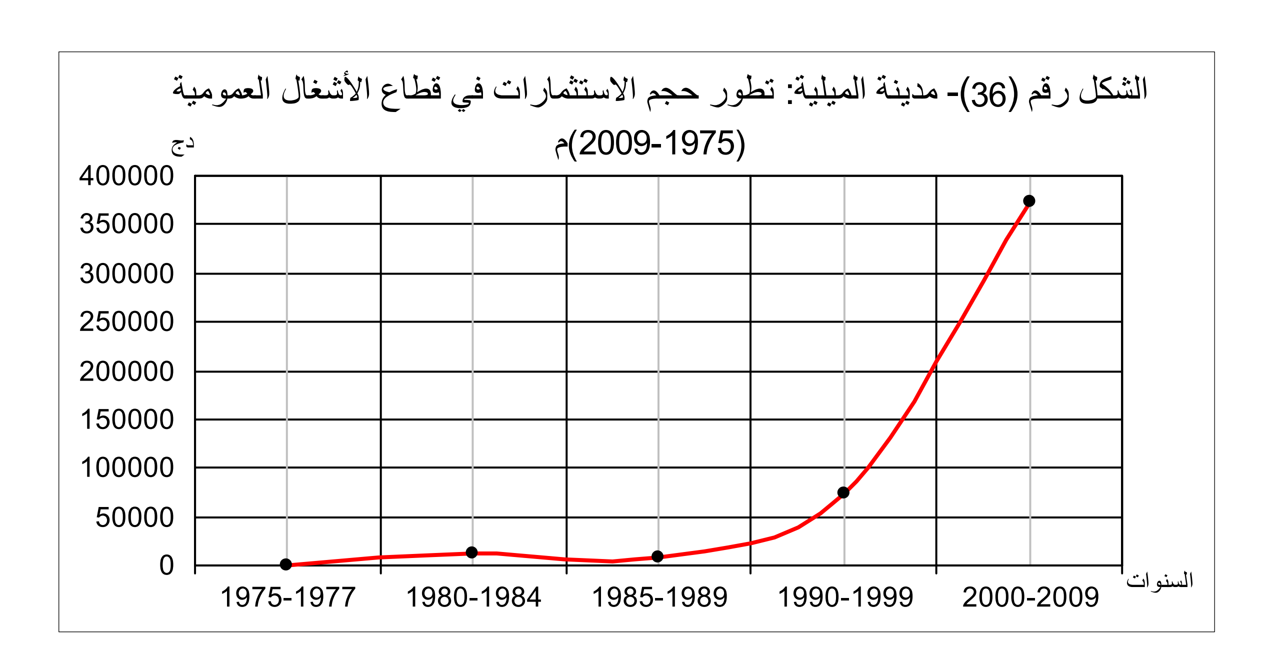
أ. فترة (1975-1977): توافق المخطط الرباعي الثاني،حيث لم يتحصل مركز الميلية و لا مركز الطاهير على أي مبلغ مالي للاستثمار في هذا القطاع ، و كان مركز جيجل المستفيد الوحيد من هذا المبلغ لانجاز مشاريع التنمية الاقتصادية و المجالية في قطاع الأشغال العمومية و البناء و ذلك بمبلغ قدره 359091000 دج.

ب. فترة (1980-1984): تتوافق هذه الفترة الزمنية مع المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ مركز الميلية المرتبة الأولى من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع بالولاية بنسبة 68.1 % من المجموع الكلي و ذلك بمبلغ 12400000 دج،يليه مركز الطاهير بـ 29.7 % من المجموع الكلي لحجم الاستثمارات أي بقيمة 5400000 دج ، في حين لم يتحصل مركز جيجل سوى على 2.2 % من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الأشغال العمومية بالولاية و التي تعادل حجم 400 مليون دج.

ج. فترة (1985-1989): توافق مرحلة المخطط الخماسي الثاني، أين كانت قيمة حجم الاستثمار العمومي في قطاع الأشغال العمومية بمركز الميلية منخفضة مقارنة بمركز الطاهير والتي قدرت بـ 8220000 دج أي بنسبة 15% ، بينما مركز الطاهير كان حجم الاستثمار به هو 13400000 دج ما يعادل 24.5 % من إجمالي حجم الاستثمار العمومي بالولاية ،واستحوذ مركز الولاية جيجل على أعلى نسبة 60.5 % أي بما يعادل 33135000 دج من مجموع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع الأشغال العمومية و البناء بالولاية .

د. فترة (1990-1999): مرحلة تطبيق مشروع مخطط الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يعادل 73394000 دج و هو مبلغ معتبر يحصل عليه مركز الميلية، في حين استفاد مقر الولاية على 51.1 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه للقطاع، أي بمبلغ قيمته 118450000 دج، بينما مركز الطاهير فتحصل على 17.3 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي والذي يوافق حجم 400000000 دج.

هـ. فترة (2000-2009): و هي مرحلة تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ،أين استفاد مركز الميلية على نسبة 38.2 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لولاية جيجل في مجال الأشغال العمومية و البناء، مايعادل 372617000 دج .في حين تحصل مركز الطاهير على 10.5 % من مجموع حجم الاستثمار الكلي الموجه لهذا القطاع ،أو هو مبلغ قيمته 103145000 دج.في حين سيطر مركز جيجل على أكبر نسبة من الاستثمارات في هذا القطاع بالولاية بنسبة 51.3 % و ذلك بمبلغ يقدر بحوالي 500170000 دج.



الاســتـنـتـاج: نستنتج مما سبق ومن خلال الشكل رقم (36) أن حجم الاستثمار في قطاع الأشغال العمومية و البناء تطور بصفة مستمرة، حيث بدأ بالارتفاع مع بداية مرحلة المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) ثم انخفض قليلا أثناء المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) ليرتفع من جديد و يواصل تطوره منذ بداية تطبيق مشروع مخطط الإنعـاش الاقتصـادي (1990- 1999)م حتى الفترة الأخيرة (2000- 2009)م.

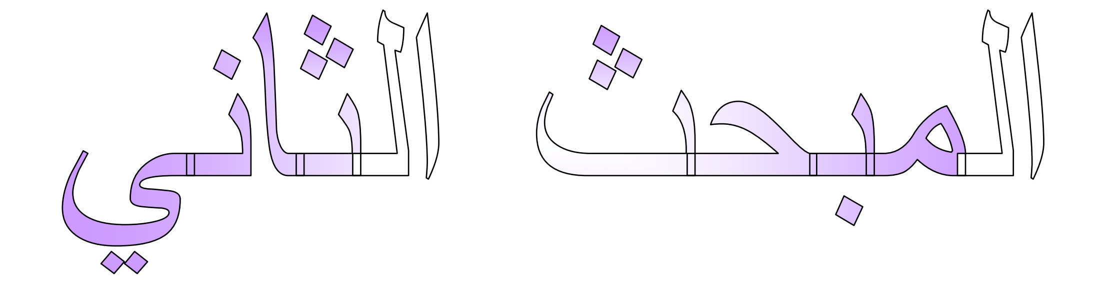
خلاصة:

ممـا سبق نستنتج أن نصيب مدينة الميلية من حجم الاستثمارات العمومية التي تتحصل عليها يناسب متطلبـات احتياجاتها السكانية لكـن التسيير غيـر المناسب و الملائـم لطبيعة المنطقة لا يلقى مصيره.

إن مثل هذه الإجراءات العملية، هي بمثابة الرأس في قاطرة التهيئة والتنظيم والتخطيط الإقليمي الناجح في أي مدينة من مدن الجزائر. نحن نعرف أن المتعاملين الاقتصاديين وبخاصة القطاع الخاص، يبحث عن أماكن الاستثمار التي تضمن له البنية التحتية، والخدمات المختلفة التي يتحصل عليها بأثمان زهيدة نسبياً من طرف القطاع العمومي، وهذه الامتيازات هي أكثر وفرة بالمدن الكبرى وبمناطق الساحل على وجه الخصوص، الأمر الذي يساهم في المزيد من الاختلالات التنموية والسكانية والمجالية، ولكن إقامة البنية التحتية لاسيما الطرق والسكة الحديدية، من شأنه توفير وتهيئة الظروف الملائمة للمستثمرين من القطاعين الخاص والعمومي.

و لذلك يهدف التخطيط المجالي على مستوى مدينة الميلية أو بالأحرى على مستوى الإقليم إلى تحقيق الآتي:

- توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المواضع.
- عدالة التوزيع بين مناطق وأقاليم الولاية.
- تحقيق الجدوى الاقتصادية.
- تحقيق التنمية المستدامة،والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.



مدينة الميلية : نحو آليات التنمية الحضرية

تمهيد

1.مدينة الميلية بين المحفزات و المحددات

2. محفزات التنمية الحضرية

3. محددات التنمية الحضرية

4. الاختيارات

5.اختيارات عملية

خلاصة

تـمـهـيـد:

تـأخذ المعايير الوطنية لتحديد ما إذا كان أي تجمع حضريا أو ريفيا تنحصر باختصار في عدة معايير كالمعيار الكمي الذي يدرس الحجم السكاني للمركز الحضري و للحد الأدنى للحجم السكاني. و هناك أيضا المعيار الوظيفي ويصنف المراكز السكنية إلى ريفية و حضرية على أسـاس الوظيفة الـتي تؤديـها ،فإذا كانت بها وظائف تخص الجانب الريفي فالمركز ريفي و إذا كانت بها وظائف كالصناعة و التجارة فهي تجمع حضري ،والمعيار الثقافي الذي يأخذ بعين الاعتبار التباين في الوضع الثقافي و نسبة المثقفين بين السكان المراكز السكنية أساسا و هذا للتميز بين المدن و القرى. بأن المدينة لديها مرافق ثقافية كثيرة على عكس الريف الذي يخلو منه؛ في حين أن الصفة الإدارية هي أسـاس التعريف بالمدينة و تتمثل بوجود مجالس إدارية و أخرى قضائية و هذا ما يميزها عن الريف ، و لاننسى المظهر الحضري حيث يمكننا من التعرف على المدينة من شكلها الخارجي و مبانيها، و هو معيار مهم فيه تجسيد ملموس لمجموع السكان و كثافة البناء. و البعد التاريخي، إذا فهو معيار شكلي ذلك أن المظهر هو نتيجة لوظائف المركز المدني و ليس سببا.

1.مدينة الميلية بين المحفزات و المحددات:

تواجه مدينة الميلية اليوم رهانات و تحديات متعـددة،منها الخارجيـة المتصـلة بالتنميـة الإقليمية،و منها المحلية، المرتبطة بنظام تسييرها و تهيئتها،و تتلخص أهم المطالـب المسـتعجلة و الحاسمة للمدينة من ناحية في العمل على الاندماج في النظـام الحضـري الوطني،وذلـك بإعـداد استراتيجيات تعتمد على مقاييس العصرنة و العالمية،التي تسمح لها بتحديد مكانتها في محيط إقليمي شديد التنافس ،مقارنة بمدن أخرى تقع في المنطقة الغربية و الوسطى مستغلة ما قد يكون لها مـن مزايا و محفزات لاغتنام الفرص مع المدن المحلية الأخرى كمركز للمبادرات و الانجازات.

ومن ناحية أخرى، في السعي لتحويل المدينة إلى قوة جذب اقتصادية و تكنولوجية، تعتمـد على موارد ذاتية، عن طريق نظام تسيير و تدبير يخضع للمقاييس و المواصفات العالمية المتعلقـة بالحكم المحلي، و مستوى الأداء في تسيير المرافق العمومية و المنشآت القاعدية.

و تتوفر مدينة الميلية العديد من المحفزات و الفرص ،التي تشجع و تبعث على التفـاؤل فـي أن تتبوأ مكانة جهوية، و تحفز نهضتها و بعثها من جديد و تمكنها من تحقيق القفزة النوعية و الكميـة للتحول نحو الوطنية.

- **المنطقـة الشرقيـــة :** ذات إمكانيـات بيئيـة سياحية و فلاحية تبرز فيـها النزعـة الصناعية ، بحكم إنشاء المنطقـة الصناعية لبلارة و تضم المناطق الفـرعية الـتـالـيـة :

(الميلية - أولاد يحي) ، (سطارة- غبالة- سيدي معروف- أولاد رابـح) ، (العنصـر - وادي عجول - بني حبيبي – بلهادف).

وتتلخص المحاور الأساسية لتنمية وتهيئة المنطقة في:

1. تجسيد مشروع المنطقة الحرة لبلارة على أرض الواقع والتقليل من انعكاسـاته السـلبية علـى المحيط (البيئة ،الأراضي الزراعية......) .
2. تنمية وتطوير النشاطات الخدماتية المتعلقة بالمنطقة الحرة .
3. تنمية النشاطات الصناعية التكاملية بصيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة المنطقة الحرة واستغلال الموارد المحلية .
4. تثمين واستغلال الإمكانيات الزراعية بواسطة:
5. التكثيف الزراعي على مستوي السهول الخصبة .

ـ تنمية الزراعة الجبلية.

حماية و تثمين الثروة الغابية عن طريق تهيئة الغابات المنتجة .

تطوير وتنمية النشاط السياحي بفضل تهيئة مناطق التوسع السياحي (وادي الزهور و بني بلعيد).

تنظيم مجال المنطقة بواسطة :

- التحكم في النمو الحضري لتجمع الميلية و هذا للحفاظ على الأراضي الزراعية ذات المردودية العالية والوسط البيئي .

- تنظيم النمو العمراني الحضري بتوجيهه نحو المناطق الريفية و بالاعتماد على مراكز الترقية : سيدي معروف (سيدي زروق)، أولاد يحيى(آشبو) ، سطارة (برج علي آقوف)، بلهدف ، أولاد رابح (سوق الأربعاء)و غبالة.

- تدعيم وتحسين شبكة الطرق لفك العزلة عن المناطق النائية خاصة:

- الطريق الوطني 43/27

- المحاور المؤدية إلى القل ، واد الزهور و بني بلعيد.

- فك العزلة على التجمعات السكنية البعيدة و المعزولة .

2. محفزات التنمية الحضرية:

تكمن الفرص المتاحة لمدينة الميلية في تحقيق التحول نحو الوطنية في عدد من المحفزات و الخصائص الواعدة هي :

أ. موقع استراتيجي: تحتل مدينة الميلية موقعا هاما في الحوض الغربي للمتوسط في الضفة الجنوبية منه،على أهم الطرق التجارية البرية و الجوية ،يوفر لها مزايا و خصائص المدن العالمية .

ب. الإرث التاريخي: مرت مدينة الميلية بسلسلة من الأحداث و المحطات التاريخية ،أثرت بدرجات متفاوتة على مكانتها الإقليمية ،و نظام حكم و تسيير جيد و أداة تهيئة و تدبير حضري، يهدف إلى بناء القدرات الوظيفية السامية للمدينة و تمكينها من موجبات التطور و النهوض من خلال تقوية الوظائف الحضارية تفعيل الإشعاع الثقافي و العلمي و التقني.

ج. موارد بشرية هامة: تحتل الميلية مكانة متميزة في الهيكل الحضري و العمراني الولائي.

د. قدرات اقتصادية واعدة: و المتمثل في المنطقة الصناعية المقترحة المتواجدة بمنطقة بلارة.

خدمات إعلام وتكوين و اتصال.

3. محددات التنمية الحضرية:

الوضع الأمني والسياسي، سوء التخطيط و الإدارة الحضرية، الضائقة السكنية، أزمات المـرور و المرافق العامة، عوائق التنمية و أهمها:

1. نظام إيكولوجي هش.
2. طابع جبلي شديد الانحدار نقص الأوعية العقارية الصالحة للبناء.
3. مجالات جبلية غير مهيكلة ومعزولة.
4. وجود عدد من الأكواخ في المنطقة الحضرية .
5. نسبة بطالة مرتفعة.
6. ضعف مستوى تنمية النشاطات.
7. مفارقات اجتماعية واقتصادية معتبرة بين مركز المدينة والمراكز الثانوية أين تتميزبـ:مسـتوى التشغيل والتنشيط ضعيف جدا،معدلات البطالة مرتفع جدا ،تغطية في التجهيزات ضعيفة ،ظـروف سيئة في التواصل بين المناطق وعزلة مزمنة ،نزوح ريفي معتبر بإتجاه المجالات الحضرية.

4. الاختيارات:

ماهي أهم الاختيارات التي من شأنها إخراج مدينة الميلية من هذا الركود و التهميش؟

1.4 قطاع النقل:

أهم المشاريع التنموية المقترحة لقطاع النقل على المدى القريب و المتوسط على مستوى بلدية الميلية:

أولا: على المدى القريب:

انجاز محطة برية صنف (ب). المساحة: 5000 م^2.

مركز إجراء امتحانات رخص السياقة . المساحة: 3500 م^2.

ثانيا: على المدى المتوسط:

مساحة مهيأة لتوقف شاحنات نقل البضائع بالقرب من المنطقة الصناعية بلارة 10000 م^2 .

تهيئة محطة حضرية بالقرب من المستشفى 2000 م^2.

2.4. قطاع التربية:

الجدول رقم (52): مخطط التنمية لقطاع التربية و التعليم على المدى القريب و المتوسط لمدينة الميلية.

المدى / الهياكل حسب الأطوار	المدى القريب	المدى المتوسط
المجمعات المدرسية	حي 18 فيفري - أولاد بولمناخر حي الصهريج لتعويض مدرسة بودلال عبد المجيد- حي الميموزة لتعويض مدرسة عبد الوهاب ابراهيم.- لمريجة.- الواطي.	- بونوارة.
الإكماليات	- منطقة لخناق - توسيع إكمالية عجنق توسيع إكمالية زويكري محمد. توسيع إكمالية كحال عبد العزيز.	- توسيع إكمالية لمريجة إلى 07 ق و بناء نصف داخلية.
الثانويات	-	مركـــــز

المصدر: مديرية البناء و التعمير 2009.

المدى البعيد: لم تبرمج مشاريع مقترحة لبناء المدارس و المؤسسات التعليمية بالبلدية.

قطاع التكوين المهني: لم يبرمج انجاز أي مؤسسة جديدة على مستوى المركز أو البلدية كلها.

3.4. قطاع الصحة :

أهم المشاريع التنموية المقترحة في قطاع الصحة لمدينة الميلية:

أولا: على المدى القريب:

- 03 قاعات علاج.

ثانيا: على المدى المتوسط:

- مركز صحي.

ثالثا: على المدى البعيد:

- عيادة حضرية للتوليد.

4.4. قطاع الشباب و الرياضة:

مخططات التنمية المقترحة في قطاع الشباب و الرياضة لبلدية الميلية على المدى القريب،المتوسط و البعيد من خلال الشبكة الوطنية للتوجيه. أنظر الجدول رقم (53).

المدى	مخططات التنمية المقترحة	المساحة م²
المدى القريب	دار الشباب نوع II	1200
	06قاعات متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	05 ميادين كرة القدم	7500
	05 قاعات متخصصة 20 X 15	1000
المدى المتوسط	دار شباب نوع III	600
	06 قاعات متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	05 ميادين كرة القدم	7500
	01 قاعات متخصصة 20 X 40	1800
المدى البعيد	دار شباب نوع III	600
	قاعة متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	03 ميادين كرة القدم	7500
	03 قاعات متخصصة 20 X 15	1000

المصدر:مديرية البناء و التعمير 2009

5.4. قطاع البيئة:

المشروع التنموي المبرمج في قطاع البيئة لبلدية الميلية هو مركز الدفن التقني للنفايات المترليـة مابين البلديات الذي يقع بمنطقة الزرزور .

مع الأخذ بعين الاعتبار ضـرورة احترام أحكـام القـانون رقم 02/02 المتعلق بحماية الساحل و تثميـنه،و ضـرورة احتـرام أحكام القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئـة فـي إطـار التنمية المستدامة.







الصورة رقم (14) و(15)- مـدينة الميلية :رمي النفـايات و القـاذورات على الأرض والنتيجة تلوث المحيط الحضري، و إهمال السلطات المحلية هذه الوضعية.

6.4. محافظة الغابات:

مشاريع التنمية على مستوى بلدية الميلية في هذا القطاع تتجلى في الحفاظ على الثـروة الغابيـة و التشجير بالمناطق العارية علما أن هذه الأخيرة غير قابلة للتصرف و التقادم و الحجز طبقا للقانون المتضمن الـنظام العام للغابات.

7.4. قطاع السياحة:

من بين البرامج المسطرة على المدى المتوسط و البعيد بهذه المنطقة هو دراسة و تهيئـة منطقـة التوسع السياحي واد الزهور التابعة إداريا لبلدية الميلية.

8.4. قطاع الصناعة:

• أهم المؤشرات التي تدعم تنمية و تطوير المنطقة الصناعية بـ ـ ـ ـلارة هي:

1.شبكـة للطرق كثيفـ ـ ـة نسبيا تسمح بهيكلة و تنظيم المجال و تدعيم تنميتها الاقتصادية.

2.خط السكة الحديدية الذي يربط مدينة الميلية بشبكة السكك الحديدية الوطنية و الموصولة مباشرة بميناء جن جن و محطة الفرز التي يمكن أن تعالج 8,5 مليون طن سنويا.

3. ميناء جن جن (4.5 مليون طن/ سنة) يستجيب لكل التـقنيات الجديدة في مجال النقـل البحري، يحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.20 م .

4. مطار فرحات عباس الواقع بالقرب من المنطقة الصناعية و ميناء جن جن في أوج توسعـه ليمنـح جميع التسهيـلات لضمان نـقل جوي سريع و ناجح ، يسمح بتدعيم التنمية و الإدماج الاقتصـادي و المجالـي للـولاية كلها.

5. حافظـة عقـارية معـتـبرة: مواقع عمرانية ذات مناظر خلابة تطل على البحر، السهول المحايدة للوادي الكبير،و الجبال يمكن استغلالها في الترقية العقارية و الهياكل السياحية.

- **النشاطات المـنتظر ترقيتها :**

1. الصناعة الغذائيـة
2. تحويل منتجات الغابات
3. الصناعات الخفيفة المثمنة للموارد و الثروات الطبيعيـة والمعدنيـة
4. صناعات تحويل الجلود و النسيج
5. الصناعات الزجاجيـة
6. صناعة المنتجات الصيدلانيـة
7. الصناعات الميكانيكيـة و الدقيقـة

المنطقـة مفتوحـة لكل النشاطات ما عدا النشاطات الملوثـة للبيئـة .

5.اختيارات عملية:

أهم الاقتراحات و التصورات العملية التي من شانها تنمية و تطوير مدينة الميلية نحـو مدينـة مستقطبة و مؤهلة لاحتلال مركز إداري جيد.

يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الجديدة للتهيئة و التنمية المستدامة للإقلـيم و كـذا آفـاق الحركية التنموية التي تعرفها الولاية خاصة فيما يخص آثار المشاريع المهيكلة على منطقة الميلية و المتمثلة أسـاسـا فـي :

1. مشروع تهيئة المنطقة الصناعية المندمجة ببلارة.
2. مشروع توسيع و عصرنة الطريق الوطني جيجل - الميلية - سكيكيدة.
3. مشروع انجاز الطريق الوطني الساحلي بني بلعيد وادي الزهور.
4. مشروع انجاز سد بوسيابة .
5. مشروع تطوير ميناء جن- جن و انجاز رصيف للحاويات.

و عليه فان أبرز تـوجيهات السلطات المحلية للتهيئة و التعمير لبلدية الميلية ،التي تعتبـر مركز النشاط الرئيسي للجهة الشرقية، تتمحور أساسا في :

1- تنظيم النمو الحضري بإعادة و تأهيل المدينة القديمة و ضواحيها و تطوير منطقتي تانفـدور و تارزوس لتنشيط أعمال التنمية الاجتماعية ، الثقافية ، و الترفيهية و كذا ترقية النشاطات الخدماتيـة و السياحية.

2- تعزيز و عصرنة شبكة المواصلات للتحكم في تنظيم نشاط النقل وفقا للحركية المتوقعـة بعـد تفعيل منطقة بلارة.

3- كما نرى انه من الضروري التذكير بضرورة إدراج بعض المشاريع التـي تـم انجازهـا أو المبرمجة على المدى القريب أهمها:

* مركز الدفن التقني للنفايات بمنطقة الدردار.
* محطة تصفية المياه القدرة بمنطقة بوتياس.
* سد بـوسيابة بمنطقة عصفورة.

4- منشآت الري الجديدة: محطات الضخ، آبار، خزانات، شبكات الضخ و التوزيع بالإضافة إلـى شبكات الصرف صحي و مياه الأمطار الجديدة.

5- مركز التكوين المهني للبنات بتانفدور.

6- الأمن الحضري بالمحطة القديمة .

7- قاعات العلاج الجديدة (أعمريون ، الوطي ، مشاط ، لبعادش ،أولاد علـي ، الشـرفة ، أولاد بولمناخر).

8- ثلاثـة مجمعات مدرسية جديـدة (الـدالية ، تابحريت ، تانفدور) و الأقسام الجديـدة بمختاف المدارس.

9- متوسطة عـجنق و متوسطة طارزوس الجديدتين بالإضافة إلى قاعة 03 بالواطي.

و ثانوية مبرمجة بطارزوس.

10- روضة أطفال مسندة للمقاول بلمريجة.

11- مسبح بصف أولمبي بلمريجة.

فـي الأخير نغتنم هذه الفرصة و في غياب الدراسة التي تم إعدادها للمنطقـة الصـناعية بلارة لاقتـراح تخصيص إن أمـكن الجزء المتبقي عن هذه المنطقة بسهل بلارة لإنشـاء مجمـع سكني يمكن أن يـرقى إلى مدينة جديدة ،حيث سيصبح هذا الخيار ضرورة ملحة لا محالة علـى المدى القريب و المتوسط.

خلاصة:

في هذا المبحث ارتأينا وضع جملة من الاقتراحات و التوصيات على شكل نقـاط بهـدف معالجة مختلف المشكلات و النقائص التي تعاني منها مدينة الميلية و أهمها معرفة محفزات المنطقة و تحديد محدداتها أو بمعنى العوائق ، و لقد استنتجنا مايلي:

اقتراح إستراتيجية لتنمية المدينة و ذلك بمراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بجانب النـواحي العمرانية في إطار رؤية تنموية شاملة تأخذ في الاعتبار تحديات الوضع الراهن، وتستغل كـ ـافة الإمكانات المتاحة.و التي تؤدي بنا إلى تنمية شاملة.

نـقوم أيضا بتطبيق مبدأ الاستمرارية أي أن عملية التنمية العمرانيـة لا تمثـل مشـروع تطوير أو تحسين لجزء من المدينة تنتهي بانتهاء المشروع، ولكنها عملية مستمرة مـن التطـوير والتوجيه والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية.

الحفاظ على الثروات و ذلك بالحفاظ على الأرضي الزراعية المتاخمة وعدم التعدي عليها، والحفاظ على القيـ ـم الأثـرية والـتاريخية بالمدينة، بالإضافة إلى الحفاظ على المصادر المائيـة الطبيعية المتاحة.

كـما نأخذ بعين الاعتبار مبدأ المرونة الذي يمثل إمكانيـة التغييـر والتعـديل طبقـا للظـروف والمتغيرات المستحدثـة.

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق يتضح أن عملية التنمية لمعظم المدن الجزائرية تواجه الكثير من المشكلات الحضرية، بالإضافة إلى العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية التي تقف عائقا أمام الجهود التنموية التي تبذل. ويرجع السبب في تلك المشكلات والمعوقات إلى غياب إستراتيجية تنمية حضرية خاصة بكل مدينة متوافقة مع ظروفها البيئة والعمرانية، ومستغلة لإمكاناتها المحلية الفعلية.

ومن خلال رصد وتحليل الوضع الراهن لمدينة الميلية يتضح أن المدينة تعاني من مشكلات عمرانية عديدة تقف عقبة تهدد التنمية العمرانية ،إلا أن المدينة تمتلك من الإمكانات الفعلية والواقعية التي تمكنها من تجاوز تلك المشكلات الراهنة. وعلى ذلك جاءت إستراتيجية التنمية العمرانية المقترحة متوافقة مع الأوضاع القائمة والإمكانات المتاحة من خلال أهداف محددة، وسياسات ذات آليات تنفيذية متعددة تعالج المشكلات الراهنة والمستقبلية بما يحقق احتياجات المدينة الحالية والمستقبلية.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة محصورة على مدينة واحدة وهي مدينة الميلية ولكن يمكن تعميم الإستراتيجية المقترحة على معظم المدن الجزائرية مع مراعاة الاختلافات الجوهرية والتفصيلية الخاصة بالخصائص العمرانية، وأهم المشكلات العمرانية، والإمكانات الواقعية المتاحة حتى يمكن أن تكون تلك الإستراتيجية ذات جدوى لتحقيق تنمية عمرانية فعلية، وذلك من خلال سياسات مرتبطة بأرض الواقع وآليات تنفيذ متعددة ومرنة تدعما قرارات ملزمة.

تهدف إستراتيجية التنمية الحضرية المقتـرحة لمدينة الميلية بشكل عـام إلـى معالجـة المشكلات القائمة والمتوقعة مستقبلا مع الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة بغية تحقيق ما يلي:

- تنمية وتحسين البيئة الطبيعية للمدينة لكي تصبح أكثر ملائمة لحياة السـكان، وحتـى تـؤدي المدينة وظائفها على الوجه الأمثل.
- التحكم في اتجاهات النمو العمراني بما يضمن الحفاظ على الأراضي الزراعية، ووقف النمو العشوائي.
- توطين الزيادة السكانية المستقبلية.
- تنسيق العلاقات بين الاستعمالات المختلفة لأراضي المدينة.

- توفير وتحسين عناصر الخدمات العامة، وإعادة التوزيع العادل لها على مستوى المدينـة بمـا يتلاءم مع متطلبات السكان.

- تحقيق الربط الجيد بين أجزاء المدينة، خاصة المناطق المفصولة سواء بمحددات طبيعيـة أو عمرانية.

- تـوفير المناطق الخضراء والمفتوحة على مستوى المدينة والمناطق السكنية.

الخاتمة العامة

الـخـاتـمـة العامـة:

إن المؤشرات الحضرية تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء. فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دوريا بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمستقرة الحضرية.

إن مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهى تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينته أو إقليمه ، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية ، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو إستراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين التجمعات العمرانية عـرضيا (عبر أماكن مختلفة) أو طوليا (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهى أيضا ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية المستدامة في مدينته أو إقليمه، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمرا حيويا عند اختيارها كأدوات تخطيطية. ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشدا فعالا في عملية "التغيير Change ". التغيير في أولويات المجتمع، والتغيير في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، والتغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات، وبوجه عام يمكن للمؤشرات أن تساعد في:

- تغذية الإعلام المحلى فيمكن أن تمد المواطن العادي والمتخصص بمعلومات دقيقة عن التنمية بمدينته أو إقليمه والآثار المتوقعة في المدى البعيد والتدابير التي يمكن اتخاذها حيال ذلك.

- رسم سياسات واستراتيجيات التنمية فهي تمد متخذ القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمدينة أو الإقليم مما يمكنه من تحديد الأهداف والأولويات و رسم سياسات واستراتيجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها.



- تعليم النشأ يمكن أن تستخدم كأدوات لتعليم النشء عن التنمية المستدامة ترشدهم إلى الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها في هذه المنظومة.

- تطوير أداء المجالس البلدية فالمؤشرات تخدم متخذي القرار على كافة المستويات وتمكنهم من استخدامها كنقاط مرجعية لتقييم مدى النجاح في خطط التنمية ولتعديلها أو تغييرها بخطط بديلة إذا لزم الأمر وصولا إلى مجتمعات أكثر رفاهية واستدامة.

- القضاء على مظاهر الانعزال القطاعي حيث توجه قيم المؤشرات المنتجة عدة قطاعات نحو العمل على التشارك في ضوء وحدة الهدف، وهذا من أهم ملامح تخفيف حدة الآثار السلبية المصاحبة للإفراط في المركزية.

وفي نظرنا على الأقل سببين آخرين لتدعيم هذا المسعى:

1. إنشاء منطقة صناعية بسهل بلارة بديناميكية التنمية التي ستأتي بها تحتم التفكير في دراسة النتائج العديدة المرتبطة بالتهيئة و التعمير و البيئة لمنطقة الميلية ،هذه المنطقة الصناعية ذات البعد الوطني سوف يكون لها لا محالة نتائج في كل المجالات سواء كانت اجتماعية ،اقتصادية ،....الخ و بالتالي ستضاعف من جاذبية المنطقة بظهور احتياجات كبيرة لليد العاملة، السكن، التجهيزات العمومية و الخدمات....الخ مما سوف يضاعف الطلب على العقار الذي سيصبح نادرا أكثر فأكثر.

2.الحتمية الثانية لدراستنا سوف تكون إدارية مع تأكيد السلطات العمومية لمشروع التقسيم الإداري الذي يحتمل جدا أن ترقى الميلية إلى مقر ولاية (ولاية منتدبة في البداية).

كل ما سبق يتماشى مع تصورنا لاعتماد معدل نمو ديمغرافي ،صناعي و خدماتي جد مرتفع يؤدي إلى الاستعداد لكل المستجدات بنظرة تهيئة إقليمية فعالة للتمكن من التحكم في التوسع العمراني ،برسم تنظيمي للتجمعات العمرانية الموجودة أو التي سترقى لهذا المستوى (كما سوف تحدده الدراسة) أين سوف تعطي الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة بحكم هشاشة المنطقة من موارد مائية جوفية و سطحية ،غابية و أراضي فلاحية... الخ.

كما أن هذه الدراسة يجب أن تقضي على الفوارق الجهوية الموجودة بإعادة توزيع التجهيزات العمومية الأساسية على كل جهات المنطقة خاصة تلك التي همشتها الدراسات السابقة

بحيث يمكن أن نصل إلى إعادة التوازن الديمغرافي للمنطقة بتشجيع إعادة إعمار المناطق التي هجرتها سكانها خلال سنوات اللاأمن السابقة.

هذه المقدمة حاولنا من خلالها فرض نظريتنا المستقبلية لهذه المنطقة ،كما نأمل أن تكون مصالح الدولة للتعمير و البناء اللامركزية قد وجهت مكتب الدراسات في هذا الاتجاه و إذ نعتبر أن رأي الجماعات المحلية مهم جدا في تصور التهيئة الإقليمية لكل منطقة قبل مباشرة الدراسة ،نـؤكد لكم أننا سنتابع هذه الدراسة بنظريتنا المستقبلية للبلدية و التي نراها متغيرة تماما عن واقعها الحاضر بالنظر إلى المستجدات الهامة التي ظهرت بهذه المنطقة ،إن جاذبية هذه المنطقة التي سيتسبب فيها الطلب على اليد العاملة سواء كانت إدارية أو صناعية أو خدماتية تتطلبها المنطقة الصناعية الجديدة أو التقسيم الإداري الجديد يستوجب علينا التصدي للإختلالات المجالية التي سوف تحدث إذ سيتركز النمو على النواة المركزية للبلدية في البداية إذا ما لم يتم رسم تصور مستقبلي للمنطقة عبر مايلي :

- إعادة توزيع النمو باتجاه المناطق التي بقيت حتى اليوم فقيرة بترقيتها تدريجيا إلى أقطاب نمو.
- تحديث شبكة المنشآت القاعدية للمنطقة .
- إعادة بعث الدراسات السابقة لمنطقة التوسع السياحي لوادي الزهور ببني فرقان .
- إعادة النظر في توجيه التوسع العمراني بإدخال المناطق الشمالية للبلدية (مشاط ،وادي الزهور،...الخ)، كون منطقة أولاد على (تابحريت) التي استوعبت أغلب المشاريع العمومية في العشرية الأخيرة أصبحت تشكل خطرا حقيقيا مع إثبات الدراسات المجرات بها أنها منطقة انزلاق.

كما أن هذه التوجه يتطابق مع جهود السلطات العمومية للسنوات الأخيرة لإعادة إعمار المنطقة بعد عودة الأجواء الأمنية إذ تمت برمجت عدة مشاريع في هذا الشأن:

- مقر حرس بلدي ببوبازيل و أسردون ،07 أبراج مراقبة على طول الطريق المؤدي إلي بني فرقان بالإضافة إلى توسيع و إعادة تعبيد الطريقين الولائيين (WC 132B وWC39).
- توسيع المحيط العمراني لمدينة الميلية ليشمل الأراضي الصالحة للبناء و المحاذية للمحول.

كما نذكر هنا مكتب الدراسات أن البلدية تتوفر على عدة دراسات لم تنجز بعد في مجال الري من مياه صالحة للشرب و تطهير للشرب و تطهير للمياه القدرة و مياه الأمطار و دراسات في مجال الطرق ،كدراسة محول تانفدور على مسافة 06 كلم ، إذ يطلب من هذا الأخير التقرب من كل المديريات التنفيذية للولاية للحصول على مخططات التوجيهية لكل قطاع و الخـاصة ببلدية الميلية.



كما لا يفوتنا أن نذكره كذلك بضرورة العمل بمحتوى القوانين الجديدة المتعلقة بتثمين الساحل و تلك المعلقة بالبيئة.

- وإقامة وتطوير البنى التحتية كالموانئ والسكك الحديدية والطرق وهذا من شأنه أن يساعد على التوزيع الأفضل للسكان والأنشطة، وتثبيت السكان، وتحويل أماكن وأقاليم الطرد إلى أماكن جذب، وبالتالي إيجاد الحلول السليمة للهجرة الريفية، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، وصولاً إلى التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم الوطنية.

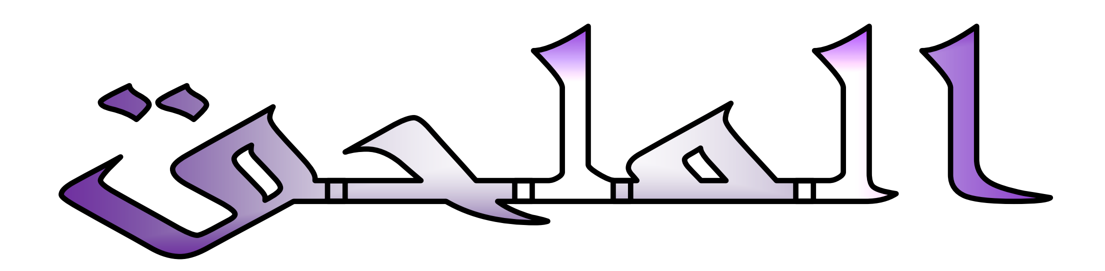
- إنجاز المخطط الإقليمي قبل إنجاز المخطط الوطني الذي يحدد التوجهات الوطنية الكبرى للتخطيط الإقليمي.

- إنجاز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية بمنتصف الثمانينات وتحديثاته التي انطلقت عام 2004 التنمية الإقليمية 2005-2025.

ينتظر الإعلان قريباً عن مرسوم رئاسي، يتبنى تنظيم إداري جديد للتراب الوطني، يستحدث مقاطعات إقليمية ملحقة بالولايات، بتحويل بعض الدوائر إلى مقاطعات إدارية، كما هو معمول به بولاية الجزائر العاصمة منذ عام 1997، هذا الإجراء بمثابة مرحلة انتقالية لحين إنشاء، ولايات جديدة ضمن أقاليم البلاد. يهدف هذا التنظيم الإداري الجديد حسب السلطة العمومية، إلى تصحيح اختلالات الأقاليم وتشجيع التنمية وتخفيف الضغط عن الولايات ذات الكثافة السكانية، واستكمال برامج التنمية المتواصل.

ولكن توزيع المشاريع والاستثمارات والأموال التي تتطلبها عملية التخطيط الإقليمي، لم يساهم بهـا من ساهموا في إعداد الوثائق، ولهذا كانت الفجوات مذهلة في مختلف مجالات التنمية بـين شـمال البلاد وجنوبها، كما بينته المعطيات الإحصائية التي أوردناها في الجداول السابقة. هنا مكمن الخلل، وهنا الفارق بين النظري والتطبيقي. كنا قد تطرقنا في بداية ورقة العمل

وكـما سبق وأن ذكرنا العبرة ليست في نمط أو نموذج التخطيط ومجالاته الجغرافية، فحسب بـل في أنماط التوزيع للمشاريع وللاستثمارات وللأموال و.من ثم يأتي التوزيـع السـكاني والمجـالي والعمراني، لتطوير بنية أو بالأحرى لتعديل اختلال توازن الشبكة العمرانية عبر التراب الوطني.


الملحق



جدول رقم (01)- يمثل نصيب مدينة الميلية من حجم الاستثمارات بالولاية (1975-2009):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (310 دج)	العدد	حجم الاستثمار (310 دج)	العدد	حجم الاستثمار (310 دج)
1975	03	1254	05	9843.7	00	00
1976	00	00	00	00	00	00
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1978	00	00	00	00	00	00
1979	00	00	00	00	00	00
1980	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1981	01	6000	01	1000	00	00
1982	00	00	00	00	01	400
1983	02	1800	04	12000	00	00
1984	03	1300	00	00	01	12000
1985	01	8097.6	02	5000	00	00
1986	03	12830	01	7500	02	7860
1987	01	140	02	24500	01	360
1988	01	500	02	2200	00	00
1989	02	20194	01	1848	00	00
1990	02	3330	02	4400	02	5750
1991	03	16220	01	9000	01	8600
1992	01	2200	00	00	02	25444
1993	03	14050	03	22000	00	00
1994	02	41777	00	00	00	00
1995	03	50600	02	1885	00	00
1996	02	12000	03	6730	00	00
1997	03	33800	00	00	01	11600
1998	02	10500	02	11000	01	15000
1999	02	4800	03	16400	01	7000
2000	00	00	09	16090	04	13300
2001	00	00	05	26846	01	10922
2002	03	43460	06	10038	06	34420
2003	08	27735	07	27275	05	7435
2004	05	34430	01	4900	03	21680
2005	02	6710	01	845	04	60210
2006	15	136505	03	17400	06	36000
2007	06	88995	04	64210	05	116940
2008	05	76300	03	22910	06	71710
2009	01	5080	10	45195	07	105105
المجموع	87	655527.6	73	306020.7	53	466631

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (02)- يمثل نصيب مدينة جيجل من حجم الاستثمارات بالولاية (1975-2009):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الـ ـ ري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	03	373164	05	3956	03	33501
1976	05	23771	06	31824	01	2400
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1978	03		00		00	
1979	00		01		00	
1980	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1981	06	21650	00	00	00	00
1982	00	00	01	600	01	400
1983	04	7050	01	800	00	00
1984	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1985	00	00	01	9000	01	31200
1986	01	600	03	6730	00	00
1987	01	17020	04	16170	01	435
1988	07	23300	01	10000	01	1500
1989	06	45800	02	6000	00	00
1990	01	1500	06	12300	02	11050
1991	03	12500	04	21560	02	4800
1992	03	28000	02	7100	01	5000
1993	07	3806	03	8950	01	12000
1994	11	103905	03	3445	00	00
1995	10	46100	03	24720	00	00
1996	03	4600	06	29640	01	2000
1997	03	64000	01	1200	00	00
1998	02	3450	07	39800	04	52000
1999	01	3000	06	56535	02	31600
2000	04	16000	07	31940	10	40500
2001	03	50270	04	42640	02	50240
2002	08	35345	06	32725	07	8360
2003	06	36630	05	28450	11	91340
2004	02	7110	03	38615	04	22750
2005	03	36100	02	18180	04	43385
2006	21	151545	09	71410	10	167300
2007	20	178790	10	101240	02	35395
2008	25	135175	04	30845	04	35620
2009	29	204100	06	10870	02	5280
المجموع	198	1634281	121	697245	77	688056

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (03)- يمثل نصيب مدينة الطاهير من حجم الاستثمارات بالولاية (1975-2009):

القطاعات السنوات	السـكـن (SUCH) (SLEP_SUC)		الـري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	05	9813	04	6950	00	00
1976	00	00	02	6246	00	00
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	00
1978	Néant		Néant		Néant	
1979	Néant		Néant		Néant	
1980	00	00	01	1500	00	00
1981	02	950	00	00	00	00
1982	02	3400	00	00	01	400
1983	04	13700	05	6278	02	5000
1984	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1985	00	00	02	4300	01	9500
1986	01	4600	02	9093	00	00
1987	00	00	01	4500	01	3900
1988	02	1600	00	00	00	00
1989	03	14045	01	11000	00	00
1990	02	3330	02	4400	02	5750
1991	03	16220	01	9000	01	8600
1992	01	2200	00	00	02	25444
1993	03	14050	03	22000	00	00
1994	02	41777	00	00	00	00
1995	03	50600	02	1885	00	00
1996	02	12000	03	6730	00	00
1997	03	33800	00	00	01	11600
1998	02	10500	02	11000	01	15000
1999	02	4800	03	16400	01	7000
2000	01	1000	04	12760	03	5000
2001	00	00	04	25475	03	21455
2002	04	25210	02	11900	06	38865
2003	01	2450	04	15570	06	55250
2004	00	00	03	26325	03	32000
2005	04	23160	03	22220	02	14500
2006	06	77615	01	7930	05	71110
2007	09	87885	03	32250	07	115630
2008	06	70295	03	11190	02	39205
2009	07	64025	06	33510	04	64130
المجموع	73	556648	67	360108	49	161945

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (04)- يمثل نصيب ولاية جيجل من حجم الاستثمارات للفترة (1975-2009):

البلديات / السنة	***ولاية جيجل***		جيجل		الطاهير		الميلية	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	275	272865	16	40685	15	20683	10	12397.7
1976	50	158825	13	73745	02	6246	05	4854
1977	-	-	-	-	-	-	-	-
1978	36	141470	03	133170	-	-	03	7600
1979	11	47620	01	7620	-	-	02	7610
1980	23	30505	-	-	01	1500	00	00
1981	69	82990	07	21830	04	1645	03	7675
1982	40	39985	03	2365	04	5165	02	1765
1983	100	186380	06	8060	11	25578	07	1008
1984	10	21700	00	-	-	-	04	13300
1985	42	147050	03	44700	03	13800	03	13097.6
1986	51	167980	04	7330	03	13693	06	28190
1987	48	168895	06	33625	03	8400	04	25000
1988	72	181400	09	34800	02	1600	03	2700
1989	52	315665	08	51800	04	25045	03	2202
1990	95	253905	09	24850	02	3700	06	1380
1991	192	590360	10	38860	02	14500	05	33820
1992	74	341935	06	40100	03	14200	03	47444
1993	123	523250	11	59010	07	71910	06	36050
1994	37	360070	14	107350	03	80000	02	41777
1995	92	592260	15	105320	03	19300	05	52485
1996	92	419800	10	36240	02	7700	05	18730
1997	64	358210	04	65200	04	30200	04	45400
1998	76	485850	13	95250	04	32500	05	36500
1999	99	580000	09	91135	05	34000	06	28200
2000	197	707320	21	884400	08	22760	13	29390
2001	99	846000	09	143150	07	46930	06	37768
2002	209	840000	21	89330	12	75975	15	77496
2003	213	820000	22	156420	11	73270	20	62445
2004	176	840000	09	68475	06	58325	09	61010
2005	217	1180000	09	97665	09	59880	07	67765
2006	380	2218000	40	390255	12	156655	24	202905
2007	297	2140000	32	315425	19	235765	15	243145
2008	275	1820000	33	210705	11	120690	14	200900
2009	304	1775575	37	220250	17	161395	18	155380
المجموع	4190	19655865	413	2903160	199	1443010	243	1652329.3

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية **(DPAT).**



جدول رقم (05)- يمثل نصيب مدينة الميلية من المخطط الرباعي الثاني (1975-1977):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	03	1254	05	9843.7	00	00
1976	00	00	00	00	00	00
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	-
المجموع	06	1254	05	9843.7	00	00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (06)- يمثل نصيب مدينة جيجل من المخطط الرباعي الثاني (1975-1977):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	03	373164	05	3956	03	33501
1976	05	23771	06	31824	01	2400
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	-
المجموع	08	396935	11	35780	04	35901

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (07)- يمثل نصيب مدينة الطاهير من المخطط الرباعي الثاني (1975-1977):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1975	05	9813	04	6950	00	00
1976	00	00	02	6246	00	00
1977	Néant	-	Néant	-	Néant	00
المجموع	05	9813	06	13196	00	00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (08)- يمثل نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)
1980	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1981	01	6000	01	1000	00	00
1982	00	00	00	00	01	400
1983	02	1800	04	12000	00	00
1984	03	1300	00	00	01	12000
المجموع	06	9100	05	13000	02	12400

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (09)- يمثل نصيب مدينة جيجل من المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)
1980	Néant	-	Néant	-	Néant	-
1981	06	21650	00	00	00	00
1982	00	00	01	600	01	400
1983	04	7050	01	800	00	00
1984	Néant	-	Néant	-	Néant	-
المجموع	10	28700	02	1400	01	400

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (10)- مثل نصيب مدينة الطاهير من المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)	العدد	حجم الاستثمار (10³ دج)
1980	00	00	01	1500	00	00
1981	02	950	00	00	00	00
1982	02	3400	00	00	01	400
1983	04	13700	05	6278	02	5000
1984	Néant	-	Néant	-	Néant	-
المجموع	08	18050	06	7778	03	5400

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (11)- يمثل نصيب مدينة الميلية من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

القطاعات السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1985	01	8097.6	02	5000	00	00
1986	03	12830	01	7500	02	7860
1987	01	140	02	24500	01	360
1988	01	500	02	2200	00	00
1989	02	20194	01	1848	00	00
المجموع	08	41761.6	08	41048	03	8220

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (12)- مثل نصيب مدينة جيجل من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

القطاعات السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1985	00	00	01	9000	01	31200
1986	01	600	03	6730	00	00
1987	01	17020	04	16170	01	435
1988	07	23300	01	10000	01	1500
1989	06	45800	02	6000	00	00
المجموع	15	86720	11	47900	03	33135

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (13)- يمثل نصيب مدينة الطاهير من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

القطاعات السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1985	00	00	02	4300	01	9500
1986	01	4600	02	9093	00	00
1987	00	00	01	4500	01	3900
1988	02	1600	00	00	00	00
1989	03	14045	01	11000	00	00
المجموع	06	20245	06	28890	02	13400

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (14)- يمثل نصيب مدينة الميلية في عشرية (1990 - 1999):

القطاعات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
السنوات	العدد	حجم الاستثمار (310دج)	العدد	حجم الاستثمار (310دج)	العدد	حجم الاستثمار (310دج)
1990	02	3330	02	4400	02	5750
1991	03	16220	01	9000	01	8600
1992	01	2200	00	00	02	25444
1993	03	14050	03	22000	00	00
1994	02	41777	00	00	00	00
1995	03	50600	02	1885	00	00
1996	02	12000	03	6730	00	00
1997	03	33800	00	00	01	11600
1998	02	10500	02	11000	01	15000
1999	02	4800	03	16400	01	7000
المجموع	23	189277	16	51615	08	73394

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (15)- يمثل نصيب مدينة جيجل في عشرية (1990 - 1999):

القطاعات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
السنوات	العدد	حجم الاستثمار (310دج)	العدد	حجم الاستثمار(310دج)	العدد	حجم الاستثمار (310 دج)
1990	01	1500	06	12300	02	11050
1991	03	12500	04	21560	02	4800
1992	03	28000	02	7100	01	5000
1993	07	3806	03	8950	01	12000
1994	11	103905	03	3445	00	00
1995	10	46100	03	24720	00	00
1996	03	4600	06	29640	01	2000
1997	03	64000	01	1200	00	00
1998	02	3450	07	39800	04	52000
1999	01	3000	06	56535	02	31600
المجموع	44	270861	41	205250	13	118450

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (16)- يمثل نصيب مدينة الطاهير في عشرية (1990 - 1999):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
1990	02	3700	00	00	00	00
1991	00	00	02	14500	00	00
1992	02	12000	01	2200	00	00
1993	03	64500	04	7410	00	00
1994	02	39000	01	41000	00	00
1995	02	7300	00	00	01	12000
1996	01	700	01	7000	00	00
1997	03	25200	01	5000	00	00
1998	00	00	03	19000	01	13500
1999	01	4500	03	15000	01	14500
المجموع	16	156900	16	111110	03	40000

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (17)- يمثل نصيب مدينة جيجل من مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000-2009):

القطاعات / السنوات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
2000	04	16000	07	31940	10	40500
2001	03	50270	04	42640	02	50240
2002	08	35345	06	32725	07	8360
2003	06	36630	05	28450	11	91340
2004	02	7110	03	38615	04	22750
2005	03	36100	02	18180	04	43385
2006	21	151545	09	71410	10	167300
2007	20	178790	10	101240	02	35395
2008	25	135175	04	30845	04	35620
2009	29	204100	06	10870	02	5280
المجموع	121	851065	56	406915	56	500170

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).



جدول رقم (18)- يمثل نصيب مدينة الطاهير من مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000-2009):

القطاعات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
السنوات	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
2000	01	1000	04	12760	03	5000
2001	00	00	04	25475	03	21455
2002	04	25210	02	11900	06	38865
2003	01	2450	04	15570	06	55250
2004	00	00	03	26325	03	32000
2005	04	23160	03	22220	02	14500
2006	06	77615	01	7930	05	71110
2007	09	87885	03	32250	07	115630
2008	06	70295	03	11190	02	39205
2009	07	64025	06	33514	04	64130
المجموع	38	351640	33	199134	41	103145

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (19)- يمثل نصيب مدينة الميلية من حجم الاستثمارات بالولاية (1975-2008):

القطاعات	السكن (SUCH) (SLEP_SUC)		الري (S Hyd)		الأشغال العمومية (STP)	
الفترة	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)	العدد	حجم الاستثمار (10^3 دج)
2009-1975	87	655527.6	73	306020.7	53	466631

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT).

جدول رقم (20)- يمثل تطور المراكز الحضرية لولاية جيجل للفترة (1966-2008):

المراكز	عدد السكان (نسمة)					معدلات النمو (%)			
	1966	1977	1987	1998	2008	77/66	87/77	98/87	08/98
جيجل	25737	35065	62793	106306	130183	2.85	5.99	4.90	2.05
الميلية	7642	13392	24027	39620	46199	5.23	6.00	3.40	2.89
الطاهير	1944	8311	22990	59250	58813	14.11	10.71	8.98	-0.07
المجموع	35323	56768	109810	594695	632.661	4.40	3.26	2.12	0.62

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT)+الديوان الوطني للإحصاء (ONS).



جدول رقم (21)- يمثل التركيب و العمري النوعي لسكان لسنة 2008 :

النوع / الفئة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	العدد الإجمالي	النسبة %	نسبة النوع %
04-00	2032	4.40	1941	4.20	3973	8.60	104.68
09-05	2357	5.10	2339	5.06	4696	10.16	100.76
14-10	2554	5.53	2476	5.36	5030	10.88	103.15
19-15	2842	6.15	2734	5.62	5576	12.07	103.95
24-20	2875	6.22	2763	5.98	5638	12.20	104.05
29-25	2309	5.00	2330	5.04	4639	10.04	99.09
34-30	1847	4.00	1883	4.08	3730	8.07	98.08
39-35	1409	3.05	1434	3.11	2844	6.16	98.18
44-40	1182	2.56	1203	2.60	2385	5.16	98.25
49-45	964	2.09	971	2.10	1935	4.19	99.27
54-50	709	1.53	716	1.55	1425	3.09	99.02
59-55	583	1.26	616	1.34	1200	2.04	94.48
64-60	511	1.11	525	1.14	1037	2.25	97.14
65 فأكثر	1027	2.22	1064	2.30	2091	4.53	96.52
المجموع	23201	50.22	22998	49.78	46199	100	100.88

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبادية الميلية .

جدول رقم (22)- يمثل توزيع سكان الميلية حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى 2008:

النوع / الفئة	عدد الذكور		عدد الإناث		العدد الإجمالي		نسبة النوع (%)
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
14 – 0	6943	15	6756	14.7	13699	29.7	102.7
65 – 15	15231	32.8	15178	33	30409	65.8	100.3
65 فأكثر	1027	2.2	1064	2.3	2091	4.5	96.5
المجموع	23201	50	22998	50	46199	100	100.8

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبادية الميلية .



جدول رقم (23)- يمثل التركيب و العمري النوعي لسكان لسنة 1998 :

النوع / الفئة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	العدد الإجمالي	النسبة %	نسبة النوع %
04-00	2595	5.6	2568	5.6	5163	11.2	101.05
09-05	3107	6.8	3034	6.6	6141	13.4	102.41
14-10	3184	6.9	3091	6.7	6275	13.9	103.01
19-15	2817	6.1	2662	5.8	5479	11.9	105.82
24-20	2359	5.1	2335	5.1	4694	10.2	101.03
29-25	1940	4.2	1842	4.0	3782	8.2	105.32
34-30	1605	3.5	1505	3.3	3110	6.8	106.64
39-35	1127	2.5	1056	2.1	2183	4.6	106.72
44-40	860	1.8	938	2.0	1798	3.8	91.68
49-45	887	1.9	909	1.9	1796	3.8	97.58
54-50	563	2.2	677	1.5	1240	3.7	83.16
59-55	409	0. 9	514	1.1	923	2	79.57
64-60	435	0.9	552	1.2	957	2.1	78.80
65 فأكثر	1040	2.3	1122	2.4	2162	4.7	92.69
المجموع	22928	50.7	22805	49.3	45733	100	100.54

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الميلية .

جدول رقم (24)- يمثل توزيع السكان حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى لسنة 1998:

النوع / الفئة	عدد الذكور		عدد الإناث		العدد الإجمالي		نسبة النوع (%)
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
14 – 0	8886	19.3	8693	18.9	17579	38.5	102.22
65 – 15	13002	29.1	13020	28	26022	57.1	99.86
65 فأكثر	1040	2.3	1122	2.4	2162	4.7	92.69
المجموع	22928	50.7	22805	49.3	45733	100	100.54

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الميلية .



جدول رقم (25) - يمثل قوام شبكة الطرق لبلدية الميلية:

رقم تعيين الطريق	طول الطريق (كلم)		الطول (كلم)	ن.بداية	ن.نهاية	حالة الطريق		
	معبدة	غ معبدة				جيدة	متوسطة	متدهورة
الطرق الوطنية								
ط.و رقم 43	18	0	18	بوتياس الميلية	حدود ولاية سكيكدة	18	/	/
ط.و رقم 27	16.6	0	16.6	مفترق الطرق شمال	حدود ولاية ميلة	16.6	/	/
محول بلارة	6.4	0	6.4	مفترق طرق بوتياس	ط.و (27)المصيف	/	6.4	/
محول الميلية	0	4.7	4.7	ط.و27ن ك 85500	ط.و رقم 43	/	/	4.7
ط.و رقم 27 سابقا	24	0	24	ط ولائي 39 ن	جسر واد الزهور	02	/	22
الطرق الولائية								
ط.ولائي رقم 39	10.5	4.5	15	ط.و 43	عصفورة	10.5	/	4.5
ط.ولائي رقم 132ب	24	0	24	ط ولائي رقم 39ن	جسر واد الزهور	02	/	22
الطرق البلدية المصنفة								
طريق بلدي رقم 15	12.5	12	24.5	ط ولائي رقم 132 ب	بودخان	/	/	24.5
طريق بلدي رقم 20	6	0	6	ط و 43ن ك 113+00	حدود بلدية أ.يحي	/	/	6
الطرق البلدية غير مصنفة								
طريق بلدي رقم 50	8	0	8	مفترق ط و 39	اولاد عربي	/	/	8
طريق بلدي رقم 51	11	0	11	مفترق ط و 39	مفترق ط و132ب	/	5	6
طريق بلدي رقم 52	12	0	12	عرفة أولاد صالح	حدود الولاية	/	9	3
طريق بلدي رقم 53	0	4	4	الميلية	أولاد عنان	/	/	4
المسالك								
مسلك رقم 54	/	05	05	محول بلارة	الواطي	/	/	5
مسلك رقم 55	/	04	04	محول بلارة	الشرفة	/	/	4
مسلك رقم 56	/	03	03	محول بلارة	بولمناخر	/	/	3
مسلك رقم 57	/	03	03	اولاد عربي	بنوبويربح	/	/	3
مسلك رقم 58	/	07	07	محول بلارة	تقنفود	/	/	7
مسلك رقم 59	/	07	07	محول مدينة الميلية	احجلين بوخداش	/	/	7
مسلك رقم 60	/	12	12	مفترق ط و 132ب	بني محبوب	/	/	12
مسلك رقم 61	/	03	03	ط و 43ن ك 125+00	الدردار	/	3	/
المجموع (كلم)	125	69.2	194.2	-	-	47.1	23.4	123.7

المصدر:مديرية النقل لولاية جيجل 2009



جدول رقم (26)- توزيع التجار المسجلين حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2008:

النشاط	عدد التجار المسجلين	النسبة (%)
قطاع الإنتاج الصناعي	3660	14,99
قطاع الإنتاج الحرفي	06	0,02
قطاع التوزيع بالجملة	720	02,95
قطاع الاستيراد و التصدير	144	0,59
قطاع التوزيع بالتجزئة	12276	50,28
قطاع الخدمات	7613	31,17
المجموع	24419	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل في مارس (2009).

الجدول رقم (27)- توزيع تجار بلدية الميلية و بلديتي جيجل و الطاهير حسب قطاع الخدمات:

قطاع النشاط / البلدية	الإنتاج الصناعي	إنتاج الصناعة التقليدية	تجارة الجملة	الاستيراد و التصدير	تجارة التجزئة	الخدمات	مجموع التجار
جيجل	1187	04	308	47	3648	2393	7587
الميلية	569	01	176	31	2006	1066	3849
الطاهير	525	00	95	17	1841	1138	3616
المجموع	1981	05	579	95	7495	4597	15052
التجار المتنقلون	-	-	-	-	1163	99	1262
المجموع الكلي	1981	05	579	95	8658	4696	16314

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

جدول رقم (28)- توزيع التجار حسب التجارة القارة و التجارة غير القارة:

النشاط / البلدية	الإنتاج الصناعي	إنتاج الصناعة التقليدية	تجارة الجملة	الاستيراد و التصدير	تجارة التجزئة	الخدمات	مجموع التجار
جيجل	1187	04	308	47	3648	2393	7587
الميلية	569	01	176	31	2006	1066	3849
الطاهير	525	00	95	17	1841	1138	3616
المجموع	1981	05	579	95	7495	4597	15052
التجار المتنقلون	-	-	-	-	1163	99	1262
المجموع الكلي	1981	05	579	95	8658	4696	16314

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

جدول رقم (29)- أسواق التجزئة للخضر و الفواكه بولاية جيجل:

مكان تواجد السوق	المساحة م^2	الطابع	عدد المربعات المتوفرة	عدد المربعات المشغولة
حي موسى-جيجل-	600	جواري	58	-
حي أيوف الشرقي-جيجل-	550	جواري	60	35
شارع رويبح حسين-جيجل-	900	جواري	65	00
وسط المدينة-جيجل	324	مغطاة	28	-
شارع بوعندل رابح -الميلية-	600	مغطاة	-	-
حي المحطة القديمة (عند مدخل مدينة الميلية)	550	مغطاة	-	-
السوق القديم .الطاهير.	300	جواري	12	04
حي غميط حسين .الطاهير.	2500	جواري	-	-

المصدر: مديرية التجارة لولاية جيجل (حصيلة مارس 2009).

جدول رقم (31) - مدينة الميلية:أهم الأنشطة الصناعية الموجودة:

	نوع المؤسسة	عدد العمال	المنتوج	الإنتاج	
المؤسسات الوطنية	وحدة الخزف الصحي	445	التجهيزات الصحية الخزفية	443978 طن	
	الجزائر لـلكاوليـــــن	118	معالجة الكاولين	17369 طن	
الصناعات الصغيرة و المتوسطة (القطاع الخاص)	مؤسسة كراس الشرق	16	الكراس المدرسي، حبوب أوراق الرسم، حزم أوراق،أوراق مضاعفة،سجلات (5/5)	771.144 وحدة	
	ش.د.أ.م بوزكري و إخـــوانه	08	الحـصى	9100 م3	
	ش.د.ش و الرمـل و المــناجـــم	08	الحـصى	4880 م3	
	مؤسسة بن براهيــــم حسيــــن	07	الحـصى	7.500 م3	
	بن براهـيم حسين	07	الحـصى	10345 م3	
	مدبغـة خنيفــر مسعــود	131	جلد الغنم	665000	731450 وحدة
			جلد البقـر	1450	
			جلـــد معـــز	65000	

المصدر:مديرية الصناعة لولاية جيجل 2009

جدول رقم (32)- التجهيزات المقترحة في قطاع الشباب و الرياضة لبلدية الميلية:

القطاع	التعيين	السكان (نسمة)	المساحة ($م^2$)
الشباب	قـاعة متعددة النشاطات	قاعة لكل 3000 ن	400
	دار الشباب III	دار الشباب لكل 10.000 ن	600
	دار الشباب II	دار الشباب لكل 40.000-50.000 ن	1200
	دار الشباب I	دار الشباب لكل 90.000-100.000 ن	1800
	بيت الشباب I	مبرمجة على مستوى التراب الوطني بجوار المواقع	-
	بيت الشباب II	السياحية و التاريخية و الثقافية والعبور.	
الرياضة	ميادين الرياضة الجماعية	ميادين رياضية لكل 3000 ن	2500
	ميدان كرة القدم	ميدان كرة القدم لكل 5000 ن	7500
	قـاعة متخصصة 20 x 15	قاعة متخصصة لكل 5000 ن	1000
	قـاعة متخصصة 20 x 40	قاعة متخصصة لكل 40.000 – 50.000 ن	1800
	قـاعة متعددة الريـاضات	قاعة متعددة الرياضات لكل 80.000 – 100.000ن	3500
	ملعب لألعاب القوى	ملعب لألعاب القوى لكل 200.000- 250.000 ن	30.000
	مسبح 25 م	مسبح لكل 200.000- 250.000 ن	2000
	ملعب كرة قدم	ملعب كرة القدم لكل 250.000- 300.000 ن	40.000

المصدر: مراسلات مديرية الشباب و الرياضة لولاية جيجل .



جدول رقم (33)- مخططات التنمية المقترحة في قطاع الشباب و الرياضة لمدينة الميلية:

التجمع العمراني	مدينة الميلية (المركز)	المساحة م²
على المدى القريب	دار الشباب نوع II	1200
	06 قاعات متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	05 ميادين كرة القدم	7500
	05 قاعات متخصصة 20 X 15	1000
على المدى المتوسط	دار شباب نوع III	600
	06 قاعات متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	05 ميادين كرة القدم	7500
	01 قاعات متخصصة 20 X 40	1800
على المدى البعيد	دار شباب نوع III	600
	قاعة متعددة النشاطات	400
	08 ميادين الرياضة الجماعية	2500
	03 ميادين كرة القدم	7500
	03 قاعات متخصصة 20 X 15	1000

المصدر: مراسلات مديرية الشباب و الرياضة لولاية جيجل .

المصادر و المراجع

1 \ المصادر و المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1) أحمد لحبيب، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص.55

2) الصادق مزهود ،أزمة السكن في ضوء المجال الحضري،دراسة تطبيقية على مدينة قسـنطينة دار النور هادف ،طبعة أولى ،الرواشد ،الجزائر (1995).

3) أبرامز تشارل ،المدينة و مشاكل الإسكان،ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين و دار الآفاق الجديدة ، بيروت (1964).

4) بشير مقبيس ،مدينة وهران في جغرافية العمران،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الأردن(1983).

5) تيجاني بشير،التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر(2000).

6) حسن سيد احمد أبو العينين ،أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت. الطبعة الثالثة (1975)، ص 18.

7) جاكلين بوجو قارني ،ترجمة عبد القادر حليمي ،الجغرافية الحضريـة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر(1989).

8) رؤوف عبد ا ،التخطيط المعاصر للمدن ،دار الحرية للطباعة ،بغداد 1980 ،ص 54.

9) عبد ا عطوي ، جغرافية المدن ،دار النهضة العربية ، بيروت (2003)، الأجزاء الثلاثة.

10) عثمان محمد غيثم ، التخطيط لاستخدام الأرض الريفي و الحضري ، دارا لصفاء عمان(2001).

11) فتحي محمد أبو عيانة ،الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية(1987).

12) فارس هيثمي ، قليح حسن ، جغرافية المدن ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد.

13) محمد الهادي لعروق ، عزوز كردون ، محمد ساحلي ، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية و استراتيجيات الحماية ، مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر الأبي،،ض المتوسط ، جامعة منتوري ، قسنطينة (2001)،ص 29.

14) محمد المهدي بن علي شعيب ، أم الحواضر في الماضي و الحاضر ، تاريخ مدينة قسنطينة مطبعة البعث ، قسنطينة ، الجزائر(1980).

أطروحات الدكتراه:

1) أحسـن بن ميسي ،التحضر و التصنيع في الجزائر،حالة الإقليم الشمالي الشرقـي ،رسالة دكتراه ،جامعة منتوري(1999) ، ص59-.54.

2) عبد العزيز بوودن، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر،جامعة منتوري قسنطينة (2002).

رسائل الماجستير:

1) حسان عبد النور، مدينة الميلية وأقاليمها الوظيفية ، رسالة ماجستير (2002).

2) سليم براقدي، مدينة عين البيضاء،النمو الحضري،إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة ،تشخيص تحليل ومعالجة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري ، قسنطينة (1983).

3) علي حجلة،مدينة الميلية،النمو الحضري وآفاق التوسع 2010 ، جامعة منتوري، قسنطينة(1999).

4) فؤاد غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة ، تحولاتها، أدوارها، وظائفها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (2002).

5) لعروق محمد الهادي ، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران ، رسالة ماجستير ، منشـ ـورة جـ ـ ـزء أول ، جامعة الإسكندرية (1980).

6) نعيمة بولقروق ، أحواض الحياة في الجنوب الشرقي لولاية جيجل ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري (2003).

مذكرات التخرج:

1) زلوف ساجية ، بودودة نجاة ، جن جن ميناء و ظهيرة ، مذكرة لنيل مهندس دولة في تهيئة الأوساط الحضرية ، جامعة منتوري(2000).

2) شطيبي نجود ، النقل و التنمية الاقتصادية في ولاية جيجل ، مذكرة لنيل مهندس دولة في تهيئة الأوساط الحضرية ، جامعة منتوري(2000).

3) صلاح الدين مشاطي ، و زهير حلاب ، مدينة الميلية النمو الحضري وإشكالية التوسع ، مذكرة لنيل مهندس دولة في تهيئة الأوساط الحضرية ، جامعة منتوري(2009).

4) محمد خنشيل ، إمكانية استقبال مدينة الميلية لمشروع المنطقة الحرة بلارة ، مذكرة لنيل مهندس دولة في تهيئة الأوساط الحضرية ،جامعة منتوري (1998).

دراسات و منشورات:

1) أحسن بن ميسي ، الديناميكية الحضرية و التنمية المستدامة ، مجلة التهيئة العمرانية، العدد (01) مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة (2003) ، ص53.

2) عبد الغاني غانم ، إشكالية التعمير في الجزائر بين القانون و التطبيق ، مدينة قسنطينة ، مجلة التهيئة العمرانية ، العدد رقم (01) ، مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة (2003).

3) فوزي بودقة، "التنظيم والتسيير العمراني بمدينة الجزائر ومتطلبـات العولمـة الاقتصـادية" ، الملتقى الدولي: الحكم المحلي وتنمية الإقليم، حالة البلدان المتوسطية، جامعة منتوري- قسـنطينة- الجزائر، (2003).

2 \ المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

OUVRAGE:

1) Françoise Navez Boucanine : La fragmentation en question-des villes entre fragmentation spatiale et fragmentation sociale, l'armattan- France (2002).

2) L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire (O.P.U), Alger (1990).

3) Lynch Kevin : Voir et planifier l'aménagement qualitatif de l'espace, dunod, France - 982-

4) Marc Cotte : L'espace Algérien O.P.U, Algérie, 1983.

5) Marc Cotte : L'Algérie ou l'éspace retourné, Média plus Algérie (1990).

6) Paul claval : La logique des villes essai d'urbanobgie Ed, LITEC, Paris.

7) Pelletie Jean, Charles Delfante : Villes et urbanisme dans le monde ; A. colin (France, 2000).

8 Pierre Laborde : Les espaces urbains dans le monde ; Nathan (1989).

9) Rousseau Marie –Poule : La Productivité des grandes villes ; Anthropos (France, 1998).

LES THESES :

1) Isyakha Diagana : Croissance Urbaine Et Dynamique Spatiale A Nouakchott ; thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université LYON 2 en Géographie, Histoire, Histoire de l'Art et Tourisme Institu d'Urbanisme de Lyon 2 (1993).

2) Raham Djamel : les structures spatiales de l'est Algérien, les maillages territoriaux, urbains et routière, thèse doctorat d'état ; université mentourri, Constantine (2001).



DICTIONNAIRES :

1) Pierre Merlin, Francoise Choay : Dictionnaire de l’urbanisme et de l’aménagement ; Presses universitaires de France (2000).

الفهارس

فهرس الجداول:







فهرس الأشكال:



▪ فهرس الخرائط:

فهرس المخططات:

فهرس الصور:

فهرس المواضيع


مدينة الميلية




مدينة الميلية









الملخص:

موضـــوع بحثنـا لهـذه الـدراسـة تمثـل في إيجـاد أبـرز عـوامل الـركـود و آلـيـات التنـميـة الحضريـة بمدينـة الميليـــة. هذه المدينة التي نشأت حـديثا (1860م)، و قام الاحتلال الفرنسي بترقيتها إلى مستوى دائرة سنة (1956م). و لم تشهد أي ترقية لها منذ ذلـك الوقت.

فـلقد منحها موقعها الاسـتراتيجي إبـراز إمكانيـة التطـور فـي مختلـف المجـالات الحضرية،الديمغرافية ، والسياحية ،الاقتصادية...الخ. لكن هذه المؤشرات الحضـرية تمثـل فـي مجملها أرضية صلبة وواقعية،من أجل اتخاذ القرار التنموي الكفء في مدينـة تعـاني مشـكلة الركود .إذ لم تكن مدينة مستقطبة، حيث أن النمو الحضري تركز على النواة المركزية للبلدية فـي البداية ولم يتم رسم تصور مستقبلي للمنطقة.

مـن هذا المنطلق أقرت السلطات المحلية إعادة التوازن في توزيع المشاريع و التجهيزات العمومية الأساسية بالمنطقة، وإنشاء منطقة صناعية "بسهل بلارة" بديناميكية تنموية تحتم التفكيـر في دراسة النتائج العديدة المرتبطة بالتنمية الحضرية لمدينة الميلية.هذه المنطقة الصناعية ذات البعد الوطني سوف يكون لـها لا محالة نتائـــج فـي كـل المجـالات، سـواء كانـت اجتماعيـة، اقتصادية....الخ ، و بالتالي ستضاعف من جاذبيتها.

__المفردات الاستدلالية:__ الركود- التنمية المستدامة - التنمية الحضرية- النمو الحضري– العلاقات الوظيفية – الاستثمار العمومي – حركية المجال – آليات التنمية.

Résumé:

Le thème de notre recherche est d'identifier les principaux facteurs de stagnation et les mécanismes du développement urbain dans la ville d'El-Milia.

Cette ville a été créée en 1860 et n'a enregistré jusqu'à présent aucune promotion importante en dehors de celle de 1956, où l'autorité coloniale française l'a érigée en arrondissement.

Sa situation stratégique lui a permis de mettre en exergue la possibilité de son développement dans les différents domaines à savoir démographique, touristique, économique, etc. …

Cependant, ces indices urbains offrent, dans leur ensemble, une assise solide et effective pour la prise d'une décision adéquate de développement dans une ville qui souffre le problème de stagnation n'ayant pas été une ville polarisante où la croissance urbaine s'est limitée, au départ, au noyau central de la Commune en l'absence d'une vision future de la région.

A partir de là, les autorités locales ont décidé de créer un équilibre dans la répartition des projets et des équipements publics de base dans la région à travers la création d'une zone industrielle dans la plaine de « Bellara » avec une dynamique de développement impliquant l'obligation de penser à l'étude des différents résultats relatifs au développement urbain de la ville d'El-Milia.

Cette zone industrielle, à caractère national, aura, incontestablement, des répercussions sur tous les domaines (sociaux, économiques, etc. …) et par conséquent, doublera son attraction.

Mots-clés : *- Stagnation - développement durable - développement urbain - croissance urbaine - relations fonctionnelles - investissement public - dynamique du domaine - mécanismes du développement.*

Abstract:

The topic of our research is to identify the main factors of stagnation and the mechanisms of urban development in the town of El-Milia. This city was created in 1860 and did not record until now any important promotion apart from that of 1956, where the French colonial authority set it up in district.

Its strategic situation enabled her to show the possibility of its development in various fields: demographic, tourist, economic, etc…

However, these urban indices offer, as a whole, a solid and effective base to take an adequate decision of development in a city which suffers the problem of stagnation not having been a polarizing city where the urban growth was limited to the core of the Commune at the beginning due to the absence of a future vision of the area.

From there, the local authorities decided to create a balance in the distribution of projects and basic public equipments in the area through the creation of an industrial area in the plain of “Bellara” with a dynamics of development implying the obligation to think of the study of the various results related to the urban development of the town of El-Milia.

This industrial area, of a national scale, will have, incontestably, its effects on all the fields (social, economic, etc…) and consequently, its attraction will double.

Key words: *- Stagnation - sustainable development - urban development - urban growth - functional relations - public investment - dynamics of the field - mechanisms of the development.*

الملخص:

موضــوع بحثنـا لهـذه الـدراسـة تمثـل في إيجـاد أبـرز عـوامل الـركـود و آلـيـات التنـميـة الحضريـة بمدينـة الميليــة. هذه المدينة التي نشأت حـديثا (1860م)، و قام الاحتلال الفرنسي بترقيتها إلى مستوى دائرة سنة (1956م). و لم تشهد أي ترقية لها منذ ذلـك الوقت.

فـلقد منحها موقعها الاسـتراتيجي إبـراز إمكانيـة التطـور فـي مختلـف المجـالات الحضرية،الديمغرافية ، والسياحية ،الاقتصادية...الخ. لكن هذه المؤشرات الحضـرية تمثـل فـي مجملها أرضية صلبة وواقعية،من أجل اتخاذ القرار التنموي الكفء في مدينـة تعـاني مشـكلة الركود .إذ لم تكن مدينة مستقطبة، حيث أن النمو الحضري تركز على النواة المركزية للبلدية فـي البداية ولم يتم رسم تصور مستقبلي للمنطقة.

مـن هذا المنطلق أقرت السلطات المحلية إعادة التوازن في توزيع المشاريع و التجهيزات العمومية الأساسية بالمنطقة، وإنشاء منطقة صناعية "بسهل بلارة" بديناميكية تنموية تحتم التفكيـر في دراسة النتائج العديدة المرتبطة بالتنمية الحضرية لمدينة الميلية.هذه المنطقة الصناعية ذات البعد الوطني سوف يكون لـها لا محالة نتائـج فـي كـل المجـالات، سـواء كانـت اجتماعيـة، اقتصادية....الخ ، و بالتالي ستضاعف من جاذبيتها.

__المفردات الاستدلالية:__ *الركود- التنمية المستدامة - التنمية الحضرية- النمو الحضري– العلاقات الوظيفية – الاستثمار العمومي – حركية المجال – آليات التنمية.*